آفت زدائی شد
تاریخ

مطول

مذیل است به حاشیة المطول از سید شریف جرجانی

در سال ۱۰۶۶

آستان قدس
۱۵۳۷۸
۱۳۸۴/۳/۱

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: مطول شرح تلخیص المفتاح

مصنف:

مؤلف: (سکاکی) تلد سعدالدین تفتازانی

خطی: نسخ ریز ۲۸ سطری

چاپی:

سال چاپ یا تحریر: ۱۰۶۶ عدد اوراق: ۲۱۹

جزء کتب: معانی بیان شماره خصوصی:

شماره عمومی: ۱۵۳۷۸ شماره قبض:

واقف: تاریخ وقف: ۱۳۹۶

طول: ۲۴ عرض: ۱۹ شماره صفحات:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصنا
ببدايع الايادي وروايع الاحسان واتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما
اقتضته الحال واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال و
الصلوة على نبيه خير من نبع من صفحتي الكرم والسماحة واشرف من نبت من
دوحتي اللسن والفصاحة وعلى آله واصحابه الذين بهم تبلج غرر الحق واشرق
وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق
الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم و
المعارف والتصدي للاحاطة بما في اصنافها من النكت واللطائف لا سيما
علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقائق التنزيل دقائق
مفتاح لدقائق التاويل قانون تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة مصباح
لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضلاته تقريب
للغوص على فرائد مجمله ومفصله قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل
موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب ثمار تراكيبه
وضفي ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفي لا يدرك الواصف المطري
خصائصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم
اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون في تحرير
مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقال
والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم
ولا ترفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى ينطبع دقائق التعقل في ضمائرهم
كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فيه ملكات
التنبيه للرمزة الدقيقة الشان والتفطن للمحة الخفية المكان واني بعد ما قضيت
عن بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني
الهم في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال
على الترحال الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل

صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها من طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى
اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتلاذ الاناسي من عيون اللطايف وصرفت شطرا
من الزمان الى الفحص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين هم حاز وا قصب السبق في
مضماره وانا حر الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج
قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة
الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني
الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد
وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده
ومحتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتايج افكار المتاخرين
مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لائحا عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز ففي
كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك
اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده
وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفت شموس الفضل على الافول و
استوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل و
يتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على الغير ويفنى العلم
ويندرس الاثر لكني لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله
وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله والاكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى
ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار
ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على
حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا للسلوك من غير دليل فضلوا كثيرا وضلوا عن سواء
السبيل اخليت من ابناء التحصيل فصانعت ما اتجرع من الزمان غصصا وطفقت
اقتحم موارد السهر خايضا في لجج الانكاد والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا
سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم
جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل طريق الوصول الى
ذخاير كنوزه الخفية واودعته فوائد نفيسة شحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة
سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف
فقر التقطتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف

وتخبّت في ردّ ما اورد عليه عن مذهب البغي والاعتساف واشرت الى اكثر غوامض
المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وهم من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح
واومأت الى مواضع زلّت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض
متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التأسّي بجماعة حُظر والحقوا الواجبات
وما اوجبت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك
اللطائف رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني
سهام تكسّرت النصال على النصال وذلك من توارد الاخبار بكوالا الاحزان بتفاقم
المصاب في العشاير والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما ديار بها
حل الشباب تميمتي واول ارض مسّ جلدي ترابها فلقد حرّد الدهر على اهاليها سيف العدوان
واباد من كان بها من السكان فلم يدع من اوطانها الادمنة تكلّم من ام اوفى ولم يتق من
حزبها الاقوم بسلاح تجفى كان لم يكن من الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت
الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا
مستورا وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصرّ على
اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال وضيق البال الى ان لفظني
ارض الى ارض وجرّني رفع الى خفض حتى انخت لمي وسه هراة حماها الله عن الآفات
ففتح الله عيني منها الى جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن
كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت الآن قد سطعت انوار العلم
الهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز
معقودا وعاد عود الاسلام الى رُوائه واخضرّ روض الفضل الى مائه ونظم شمل
الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل و
الاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام
ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي
آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد
العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي ولاة الائمة في الآفاق
مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان
الممتثل لنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق
نيته في احياء سنة رسول الله خليفة ملك في الآفاق سطوته والحق كان مداه
ايّة سلكا يحوم حول ذراه العالمون كما ترى الحجيج بيت الله معتركا يجبى نيم رضا

منه الزمان وكم مكافح بلظى من سخطه هلكا اطار صاعقة من نصله فيها الى السماء
لواء الشرع قد سمكا وصادف الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغيّ منهمكا فالدين
صادق ثغر العين مبتسما والملك اقبل بالاقبال مبتسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا
ورثما فتحوا اعينا عدل ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق و
الدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة
بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحايب رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو
حماية الاسلام وشيّد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحاب
الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاحسان والاكرام اقامت في
الرقاب له ايادٍ هي الاطواق والناس الحمام فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن
ووسمت بنيان الاحبة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين
عنايته ملحوظا محفوظا فشدّ ذلك عضدي وهزّ من عطفي حتى رجعت الى ما
جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه
وتهذيبه واضفت اليه ما سنح في اثناء ذلك لفكري الفاتر وسنح بعون الله
للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدّته السنية لا زالت ملجأ لطوائف
الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بمحمد وآله عليهم السلام
والمرجو من خلاني وخلّص اخواني ان يشيّعوني بصالح الدعاء ويشكروا الى ما
عانيت في هذا التاليف من الكدّ والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين
الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصور
الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه
الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد وان
فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما
توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب ~ المصـ بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء
مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو
الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان
او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة و

وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان
في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم
اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على
استحقاق لذاته تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة
على اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد
لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد
ليست عندهم مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من
المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام
والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه
نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وح لا مانع من
ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى
الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا
تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثم استغراق وما في على ما انعم
مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع تعذره
في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمنا على
ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني
فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على
نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه ب
شيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى
اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج في
تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل
الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه
ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة
فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم لان هذا الاجتماع

انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه و
يغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير
المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي
وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على
ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل
بقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة
نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان من البيان بيان لقوله ما لم نعلم
قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعا للشارع المقنن
للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما
في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان
هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز و
قال للكلام البين فصل بمعنى مفصول فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي
يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل بين الخطاب الذي يفصل
بين الحق والباطل والصواب والخطا ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها
الى العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر
وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحبه الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد
الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما
فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق
الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فقوله
بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت
الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من
اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل
جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعل من هذه الطائفة مع ان هذا
ادنى منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم
تعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز

في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا الان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز
لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر
وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلعم في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية
والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه اجل من المعلومات وغايته من اشرف الغايات
وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكر في
المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع
عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكره
ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه
لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك
بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز
امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر
لا علم بعد الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه
الاعجاز وادراك حقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه
بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وشبه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء
المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الكشف
ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية
وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول
جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلعم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة
الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق
بخلاف نظم الحروف فانه توالها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل
مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف
مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ ولهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة
واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف
فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا تمييز من اعظم لكونه
احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء
في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت
ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم

فتاثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد
جمعا هو متعلق بمحذوف يفسره ولا جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل
مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء
من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله
فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل
ما قيل بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله
من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها
ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن
التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد
وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا
للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد
والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن
ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها
منه كقولنا كل حكم الصته الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب
وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم
انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي
تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها
في اثبات القواعد لكونها من التنزيل ومن كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة
ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة
وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا معدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك
جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر
يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي المختصر ترتيبا اقرب
تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي من ترتيب السكاكي او
القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر
تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه
اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان
المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على اصل
ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد ما على

وجه ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون
كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المص في وصف القسم الثاني
بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث
وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو كما في القسم الثالث و
اضفت الى ذلك اي الى ما ذكر من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على
الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اظفر في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة
اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها فمعنى لم يتعرضوا
لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب
الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا غيره لتقديم
المسند اليه جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى فكانه قصد جعل الواو للحال
فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما
في قوله تعالى لو يطيعكم الآية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله
وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله تعالى ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي
لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل ليقدم المفعول ونعم الوكيل عطف
اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة
الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص
هو الضمير المقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل بعطف الجملة على
المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا
على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فقول
رتب المص المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في
هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تادية المراد
فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا
فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه
على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة كلا لثاني ان يوقف عليه المقص مقدمة والا فخاتمة والحق ان
الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما بيين هناك انشاء الله تعالى ولما انجر الكلام في اخر المقدمة
الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم
يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة
في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل به

مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة وقد حصل
الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى
تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة
الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء
توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم
امران احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على
ما ذكر في هذه المقدمة والاول ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع
في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا
عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة
في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تفسير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة
وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه
وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد
يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم
والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل
بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر
بالفاء تزيينا للفظ وكان جزاء الشرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط
اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون
اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب
الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية
على اللسان سالمة عن تنافر الحروف والكلمات وعن الغرابة والتعقيد وقد تسامح
في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة
في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد و
التعقيد بالكلام حتى صارت فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان
وكذا كانت البلاغة عندهم يقال لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال
ولما كان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادروا الى تقسيمهما
باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع
الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين

الحيوان والفرس وغيرهما من الحيوانات لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثه من اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه المختلفه نظرا الى الظاهر وكذا البلاغه ولا يخفى تعذر تعريف مطلق
العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغه على هذا لما وجد
في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في
كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى الجواب عنه
بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والامام والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة
موقوفه على معرفه الفصاحة لكونها ماخوذه في تعريف البلاغه وجب تقديمها ولهذا بعينه
وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنه في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابه
ومخالفة القياس اللغوى اى المستنبط من استقراء اللغه حتى لو وجد في الكلمة شئ من هذه
الثلاثه لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمه يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق
بها منه ما يوجب التناهى فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمه في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها
ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اى ذوائبه
جمع غديره والضمير راجع الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اى مرتفعات ان
روى بكسر الزاء على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشزره اى رفعه و
استشزر اى ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل
اى تغيب والعقاص جمع عقيصه وهى الخصله المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل
خلاف المثنى يعنى ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى
ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعر راسه وزعم بعضهم ان منشأ الثقل
في مستشزرات هو توسط الشين المعجمه التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى
هى من المهموسة الشديده والزاء المعجمه التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال
ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهمله ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف
ايضا متنافرا وقيل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس
التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة ولا بسبب
قربها وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب
المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم
وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة اسهل من ادخاله من الشفه الى الحلق
لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح
ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غيرهما ولهذا
دلالة

اكتفى المصنف بالمثال ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى
سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربه المخرج سبب للثقل
المخل بفصاحة الكلام وان لا يخرج الكلام المشتمل على كلمه غير فصيحه عن الفصاحة كما لا
يخرج الكلام المشتمل على كلمه غير عربيه عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن
الفصاحة وايد بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء
وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمه غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات
جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في
كلام عربي فاسد لانه ثم ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار
الاعم الاغلب ولم يشترط في العربي الكلام ان يكون كل كلمة منه عربيته كما اشترط في فصاحة
الكلام ان يكون كل كلمه منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا
يخرج السوره عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتمله على كلام غير فصيح والقول باشتمال
القرآن على كلام غير فصيح او على كلمه غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى
عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمه وحشيه غير ظاهرة المعنى و
لا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب
اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن
الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني
اى اجتمعتم تنحوا عنى كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال
الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعضون
ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم فقال ما لكم تكأكأتم على كما تكأكأون
على ذي جنة افرنقعوا عنى فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه
ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا
اى مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا اى انفا مسرجا اى كالسيف
السريجي في الدقه والاستواء والسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في
البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اى حسن وسرج الله وجهه
اى بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا
الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال سرج
الله وجهه ايضا من باب الغرابه واما صاحب مجمل اللغه فقد قال سرج الله وجهه

حسنه وبهجة ثم انشد هذا المصراع لايضاح الغرابة كما نفهم من كتبهم كون الكلمة غير
مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية
هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان
يكون حسنة عذبة فلا يحسن تفسيرها بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد
وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى مخل بالفصاحة لانا
نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي
يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب
حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن
وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر
ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي
الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى
المتوعر ايضا وذلك نحو جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير
ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فيمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة
فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة
والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط
من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما في حكمها كوجوب الاعلال في
نحو قام والادغام في مد ونحو ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور
يعور واستحوذ وقطط شعره والآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة
فليست من المخالفة في شيء من ذلك لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثنيات
فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت
عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل
فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ
عن سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ
النفس بسماعه ومنها ما يستكره نحو قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن
على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته
اسمه اسم امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه الصلوة والسلام واللقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة في
الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما من قبيل تكاكاتم وافرنقعوا وجحيش

واطلخم وقد ذكر هنا وجوه أخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر و
الا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من
قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه و
ضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من
لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ
غير فصيح يستلذ به اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس شيء للقطع
باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم سواء ادي بصوت حسن او غيره
وكذا جفخت وملع دون فخرت وعلم والرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ
ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة
ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف
المقامات كما سيجيء ان شاء الله تعالى في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة
في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال
من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد
اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات
لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام
لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم
فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين
معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب
غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير
المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل
واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر
المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما سنمار
وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس
عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل
كقوله وليس قرب قبر حرب وهو اسم رجل قبر وصدره وقبر حرب بمكان قفر
اي خال عن الماء والكلأ ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه

امدحه والورى معى الواو للحال وهو مبتدا خبره معى واذا ما لمته لمته وحدى اى لا
لايشاركنى احد فى ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفى استعمال اذا والفعل الماضى
ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد
لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المص فى الايضاح كان فى
امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه
امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فانه مثله
واقع فى التنزيل نحو قوله فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترى عليه
المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال
هذا التكرير فى امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان فى تكرير امدحه ثقلا لكان اولى
وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشأ الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى
الثانى حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع
سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامى مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على
اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا على
ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل
واقع اما فى النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او
تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى الكلام
جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال
فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون
اشد واقوى وبذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما توهم بعضهم
كقول الفرزدق فى مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابرهيم بن هشام بن اسمعيل
المخزومى وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه اى ليس مثله فى الناس حى
يقاربه اى احد يشبهه فى الفضائل الا مملك اى رجل اعطى الملك يعنى هشاما
ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملك اى لا يماثله
احد الا ابن اخته الذى هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى
الذى هو حى وبتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حيا ولهذا نصبه والا
فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد وقيل مثله مبتدا
وحى خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر و

كلا الوجهين جائز يوجب غلقا فى المعنى يظهر بالتامل فى قولنا ليس مماثل فى الناس حيا يقاربه
او ليس حى يقاربه مماثلا له فى الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى يقاربه
بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما فى الانتقال اى لا يكون ظاهر
الدلالة على المراد لخلل فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى
المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع
خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الاخر وهو العباس بن الاحنف ساطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا وتسكب اى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام
الشيخ فى دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناى الدموع لتجمدا وهو البكاء كناية عما يلزم
فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكانى
واضحكنى اى ساءنى وسرنى ابكانى الدهر ويا ربما اضحكنى الدهر بما يرضينى ولكنه
اخطأ فى الكناية عما يوجبه دوام التلاقى والوصال من الفرح والسرور بجمود العين
فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن على
مفارقة الاحباب لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء و
مواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال فى الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى
الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما يبخلان بالمطر واللبن
قال الحماسى الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود فان قيل استعمل
الجمود فى مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به عن
المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفى لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه
عن التعقيد المعنوى لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والى هذا اشار بقوله
عن التعقيد المعنوى ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثانى ظاهرا حتى يخيل
الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذى ليس له معنى ثان فهو بمنزلة
الساقط عند البلغاء عن درجة الاعتبار كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت
ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود وانى
الى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد
والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا
ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى
ابكى واتحزن الان ليحصل القرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب
لكنه اكب لنه ولازمه ملازمه الامر المطلوب لظن الدهر انه مطلوبه فياتى بضده فلح

هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى على احد ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاه عدم التعمق فى المعانى وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه كانه امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين فى ساطلب لمجرد التوكيد على ما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى فسيكفيكهم الله وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشىء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اى قول ابى الطيب وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد الغمرة ما يعلو من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس تستوى فيه المذكر والمؤنث واراد فرسا حسنة الجرى لا تتعب راكبها كانها تجرى فى الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بشواهد وشواهد فاعل الظرف اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعنى ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اى قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهى ارض ذات رمل مستويه لا تنبت شيئا وهى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهى معظم الشىء واضافة حومة الى الجندل وهى ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه ولخمه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا فى ص ونيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبى صلعم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم وقال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل فى الهجاء كقوله يا على بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة فى خيارة ثم قال الشيخ لا شك فى ثقل ذلك فى الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدى جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور فى علم البديع كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المص فى الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون متداخلة لا يقع بين المضافين شىء غير مضاف كما فى البيت او غير متداخلة كما فى الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا بما ذكر

ان من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المرتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما فى البيتين والحديث سالم عن هذا الا انا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا فى التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله تعالى ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة فى المتكلم ملكة هى قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضى قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة فى المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثانى الكم وبالثالث باقى الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية اذا اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة فى موضوعها اى فى محلها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة فى النفس وفى قوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا فى الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتى النطق وعدمه اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح فى زمان من الازمنة او لا ينطق به قط لكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده فى الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام فى المقصود للاستغراق اى كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته ولو قيل بكلام فصيح لوجب فى فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا مخل لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اعدادا مختلفة ليجمعها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك ولهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب الاقرب لانه السبب الحقيقى المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال الامر الداعى الى التكلم على وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا

للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فانه عند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق هذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التأكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق وغير مقيد كما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين وفصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام نقيضه ومقام اطلاق الحكم او التعليق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد واداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى قصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز

يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بكلمة او جزء ما ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة هيئتها للتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخرى ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام ليجمع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال

فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الانحطاط الا للاعتبار المناسب والثانيه ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيحصل ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر فى مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان ينظر فى الخبر مثلا الى الوجوه التى تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق والمنطلق هو زيد وزيد هو منطلق وكذا فى الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا فى الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فيعرف لكل من ذلك موضعا ويجئ به على حسب ما ينبغى له وينظر فى الحروف التى تشترك فى معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصيه فى ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك فى خاص معناه نحو ان تاتى بما فى نفى الحال وبلن فى نفى الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما اذا علم انه كائن وينظر فى الجمل التى تسرد فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفى الوصل موضع الواو من موضع الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك ويتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فيصيب لكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى له ولا شك ان هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها ومن حيث هى هى ولكن يعرض لها بسبب المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب سكير مثلا له مزية فى لفظ وهو فى لفظ اخر فى غاية القبح بل وهذه اللفظة يكون فى بيت لها حسن وفى بيت اخر قبحه والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعنى الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى فى كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفى هذا

عبد القاهر مصرى

دفع التناقض المتوهم عن كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز فانه ذكر فى مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفى بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها الاعجمى والعربى والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعانى عند التركيب وح لا تناقض لتغاير محلى النفى والاثبات هذا خلاصة كلام المص وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما مر فى صدر المقدمه ولا نزاع فى رجوعها الى نفس اللفظ والثانى وصف فى الكلام به يقع التفاضل وثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا فى ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع فى ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذى يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذى يدل بلفظه على معناه اللغوى ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهنالك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعانى الاول بل على ترتبها فى النفس ثم ترتب الالفاظ فى النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التى بها يستحق الكلام ان يوصف بالبلاغة والفصاحة والبراعة وما شاكل ذلك انما هى فيها لا فى الالفاظ المنطوقة التى هى الاصوات والحروف ولا فى المعانى الثوانى التى هى الاغراض التى يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ والمعانى يريد بها تلك المعانى الاول وحيث ينفى ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعانى المعانى الثوانى التى جعلت مطروحة فى الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعانى تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتب المعانى سبيل الا بترتيب الالفاظ فى النطق تجوزوا فعبروا عن ترتب المعانى بترتب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ولذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه ولم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذى دل به على المعانى الثوانى والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعانى لما فهم انها صفات للمعانى الاول المفهومة اعنى الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم

وحيث نفى ذلك اراد انها من صفات الالفاظ المفرده
والكلم المجرده من غير اعتبار التركيب صح

ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه و
قولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبيّن انسان من
انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه
في بيت اخر فرق فعبّرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك
وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهود في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة و
ضرب من التصوير هذا انتهى ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من
صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التميز بين ما هو وصف
للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة
التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطايف يدركها الفهم بعد سلامته
من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاق الحروف وسلامتها مما
يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل و
العمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع من عاقل ان يقول لمعنى فصيح والجواب ان
مبتدئا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ
والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان
يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه
منتهى البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان
يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال
مع فصاحته وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان
يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا
لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية
الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام
بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد
الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو في مراتب العلية ولا
جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه منتهى البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا
كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فالاولى ان المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر
وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان
يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا

و برین نمیش از این هم نبود الا زحس خویش پس چه صد هزار چون کند پیرایه پیش

اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى انه كلام
بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق ان حد الاعجاز يعني مرتبته اعلى من البلاغة
ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لو كان من عند
غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته
فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم
واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى
لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد
الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو
الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز
لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الايات في اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع معارضته ففي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز
واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه و
انزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التي تصدر
عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطايف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما
اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات في رعاية
الاعتبارات وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث
الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه
للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة
بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها
ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة
والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد
لبيان علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض
لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني و
البيان دون اللغة والصرف يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او
متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل
فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي
ما به يتحققان ويتحصلان ذلك الى الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد والا لربما

وقد تفكرت وتحققت في معنى الفصاحة
البلاغة فقد كان معنى الفصاحة على
الحصر والشرح موافقا لمقتضى العقل ولكن
البلاغة كان امرا ذوقيا لا يمكن ان يعبر
بها باللسان كالملاحة التي وجدناها
في الانسان فكما ان الملاحة يدركها الوجدان
لا بتبيين الا بالذوق
فالبلاغة هكذا وما قال في تعريف الفصاحة
والبلاغة كلاهما فكلها صفات
ومعان للفصاحة لا للبلاغة اعم
من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب
المعنى كما قلت بالفارسية نيست در قرآن
بلاغت غير اعجاز شد بدان ليك وصفش
در بيان نايد كه آن چون است وچيست
كلاهما ايقدر دانم بلاغت هست در قرآن
ذكر وصف آن نمودن نيز از معجز است
چون ملاحت در جمال خوب رويان
گشته ام حيران از اين باب كه آن خوبي نهفته

ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغه والى
تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون
ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغه عبارة عن المطابقه مع الفصاحه ويدخل فى تمييز الكلام
الفصيح عن غيره تمييز الكلمات الفصيحه من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع
البلاغه بالعلة الغائيه لها والغرض منها فهل له وجه قلنا لا بل هو فاسد لانه ان اريد
بالبلاغه بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف لم يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا
لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطا فى اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره و
فساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغه بلاغة المتكلم لان غاية
ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما ولم نعلم انهما غرض منها و
غاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغه ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما
يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعدده بعد سلامه
الحس ثم رجع البلاغه الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعانى والبيان واما تحقيق قوله اى تمييز
الفصيح عن غيره يعنى معرفه ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز
السالم من الغرابه عن غيره اى معرفه ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليتحرز عن الغرابة وتمييز
السالم من المخالفه عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة
مبين فى علم متن اللغة اذ به يعرف ان فى تكاكأتم وافرنقعوا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج
لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير
او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره
مبين فى علم التصريف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا
البواقى فانحصر ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين اى يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة اعنى تمييز
السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغه يعنى معرفة اوضاع المفردات لان اللغه قد
يطلق على جميع اقسام العربيه او فى علم التصريف كمخالفة القياس او فى علم النحو كضعف التاليف
والتعقيد اللفظى او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يعرف ان مستشزرا متنافر دون مرتفعا و
كذا تنافر الكلمات وهو اى ما يبين فى هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوى
اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا
الكلام تعيين ما يبين فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه
ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغه الا الاحتراز عن الخطا فى التادية وتمييز السالم من
التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطا وعلم يحترز به عن التعقيد لتتم امر البلاغه

وضعوا لذلك علمى المعانى والبيان وسموهما علم البلاغه لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا
اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعنى الخطا فى التاديه علم المعانى والمراد بالاول الامرين
الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثانى الذى هو تمييز الفصيح عن
غيره فانما هو الاحتراز عن الخطا لا نفس الخطا وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان
وظهر ان علم البلاغه منحصر فى علمى المعانى والبيان وان كانت البلاغه يرجع الى غيرهما من العلوم
ايضا وعليك بالتامل فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفه توابع البلاغه
الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع
ولما كان هذا المختصر فى علوم البلاغه وتوابعها انحصر مقصوده فى الفنون الثلاثه وكثير
من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول علم المعانى والاخرين يعنى البيان والبديع علم
البيان والثلاثه علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم الفن الاول علم المعانى
وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد
المعنى الواحد فى تراكيب مختلفه بعد رعاية المطابقه لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست
فى علم المعانى والمفرد مقدم على المركب طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع وقبل الشروع
فى مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زياده بصيره و
لان كل علم مسائل كثيره تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين
ومن حاول تحصيل مسائل كثيره تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا
يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه وهو علم اى ملكه يقتدر بها على ادراكات
جزئيه ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغا يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهى العلم ولهذا قالوا اوجد الشبه بين العلم والحيوة
هو كونهما جهتى ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله
حاضرة فى ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هى مبدا لتفاصيل مسائله بها يتمكن
من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها
ثم المعرفه يقال للادراك الجزئى او البسيط والعلم للكلى او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته
وايضا المعرفه يقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشئ واحد
اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد
من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى على
استعمال المعرفه فى الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربى دون يعلم فكانه قال هو

علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى
ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود
ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو ممتنع لانها غير متناهية او
البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل
فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد
باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك
ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي
ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في
تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد
رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان تصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا او هذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ
حقيقة او مجازا او صريحا او كناية مثلا وان كان من احوال اللفظ وقد يقتضيها الحال لكن
لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني
يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي
التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك فهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال
كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث تقول الحال المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف او غير
ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك
الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام
مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق
هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد
قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام فيه حذف المسند اليه
وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق
فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة
اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت

لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح بانه تتبع خواص تراكيب الكلام
في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء
من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب
الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث
هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية
المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور
وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا
للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني ونعرفها الادباء ويسمونه بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة
كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة
ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء
القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد
من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية
الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب
حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي
يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم
فيما اذا كان مصرا او زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا
لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون
لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له و
هذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل
كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح
عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على
وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه وكناية ومجاز كما ينبغي و
على ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في
غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف البلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه وبما

قلة التأمل مما نضيق عن الاحاطه بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف
به كيفيه تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وانحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في جزئياته والاصدق علم المعاني على كل باب وظاهر
هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على امر وتعريف العلم وبيان الانحصار
والتنبيه الاتى خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال
المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل الايجاز والاطناب
والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين
الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها
خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسب الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق
احد الجزئين بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج
نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او
سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي
ان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له
من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر
واسمي الفاعل والمفعول ونحو ذلك وهذه الاجهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر
وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت
باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة عليها والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة
احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون
مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكنه لا يطابق الجملة
لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او
المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها
بابا براسه والا فبعض كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
من الاحوال فلم لم يجعل كل واحد من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تصحيح هذا بالترديد
بين النفي والاثبات فساد كلامه اكثر والظاهر والاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال
الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلثة ابوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه
الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال

الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا
فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال
ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهو
هذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة
جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا المبحث بالتنبيه لانه
قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج
في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر
هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما هو في قولهم الصدق هو
الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن ولا دور وايضا الصدق والكذب يوصف
بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وقد
والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق
والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور
الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب
الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة
الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل
على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع
قطع النظر عما هو في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه
اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب
وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به
الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك
الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية
دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام
له امر محقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام
حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق
الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر
عدمها اي عدم المطابقة لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا

ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قولنا ولو خطأ للحال وقيل للعطف
اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم
جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف
الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف
الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد
فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا
ان يقال اذا انتفى الاعتقاد يتحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا فالاتفاق المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها
وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا
مع الشك فكلامه خبر لا محتمل بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر
وهو ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم
كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة
الواقع لما صح هذا اورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة
فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب
وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين
الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل ان هذا راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير
مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية
هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان غاية هذا
يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط
المواطاة في مطلق الشهادة ثم وحاصل جواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اعني قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير
مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل
لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
وقيل المقابلين بون بعيد وظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره

وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من
عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت
في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكر للنبي ع فدعاني
فحدثته فارسل رسول الله ص الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله
صلى الله عليه وآله وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان
كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث النبي ع الي فقرأها علي فقال ان الله
صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق
كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق
او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق
وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب
فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها
اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة
مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون
الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور
والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما
يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه
العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار
النبي ع بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني
اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب لان المعنى اكذب ام
اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق
فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا الخبر منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق

لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وانسب لانه لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى ام صدق بوجه
من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه ثم ادعم بقول كلامهم خبر اماله الجنة غير الصدق وغير

دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد
هذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء بالجنة
لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لان الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما
للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعنى الكذب
عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اى
الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب
مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان يقال المعنى افترى ام لم
يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم
حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا
في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نزاع للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام
فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا
نرى بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب
من خواص الخبر لا يجري في غيره الا بانه عبر عنها بكلام تام من المركبات مثل الغلام الذي
لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما اشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في
المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام سمي خبرا وتصديقا كقولك زيد
انسان او فرس والا سمي مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس و
ايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا واما غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان
صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب
بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها
اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي
معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وعدم علم المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا
يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو وظهر الفرق ان الصدق والكذب كما ذكر
الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك
ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهود في تفسير
الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب
الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث
يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه

والمسند من اوصاف اللفظ في عرفهم وانما ابتدء بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لا
هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا
التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر و
النهي او نقل كنعم وبئس وعسى وتعجب واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما
اشبه ذلك ثم قدم بحث الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن
الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا و
هذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الاخر لم يصر
احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها
لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية
فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن
امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن
الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن
العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي
الضرر والمجاهدون في سبيل الله الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد
ويرفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
تحريكا لحمية الجاهل وامثال ذلك اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرنا قول
الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن
وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب
اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك
قد حفظت التوراة لمن حفظها والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها
لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا
لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت
قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه
في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل
علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح
ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ من معناه الذي وضع له و
لا يتحقق الكذب اصلا ولكن لزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت
ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في

الواقع قطعا بحيث لا احتمال لعدم الثبوت والانتفا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه معلوم
البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد
تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان
تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفا وكان مفهوم
جميع القضايا باعتقادا ايما فلم يصح قولهم بان مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم متناقض
لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ
لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون
ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وسمي الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادة المخاطب
فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان
الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول
المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون
الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به
ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم
العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم
ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في
بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع
ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل لـ
عدم حصوله له عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم
بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان
لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصول سماع الخبر من المخبر
اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني
قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه
ولا يمتنع ان لا يحصل الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا
قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتورية
وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر وانه قد يـ
كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر الا وانما
اذا سمعنا خبرا لم يحصل لنا منه العلم بكون المخبر عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سوى

علمنا قبل ام لا لامكان كون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما حادثا فالجواب عن الاول ان العلم
بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري بوجود علته اعني سماع الخبر والذهول
انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم الفائدة هو
كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء
علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المص وعن الثاني ان
الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه
فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وهذا
تمام مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره
مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم
المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى
للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه
الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم
هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة فريضة لان موجب العلم العمل
وكما يقال للعارف بما هو بين يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله
هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك يا موسى ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم
قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في
الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف
اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم
يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر ولازمها وغيرهما ينزل منزلة الجاهل
به لاعتبارات خطابية فان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
بناء على ان قوله تعالى لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشري لامتنعوا منه
اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال
او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عم واصحابه
ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار
الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال
ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر
بخبره ما ذكر ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله
بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة

اولا وقوعها ولامتردد في ان النسبه هل هي واقعه ام لا فعلم ان ماسبق الى بعض الاوهام
من انه لاحاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة
ان التردد في الحكم فرع حصوله اذ هو ليس بشي الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن تردد
انه هل هو فيها ام لا ولا حكم بشي من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان فلا
يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية
الجمله وتكريرها ونون التاكيد ولما الشرطيه وحرف التنبيه وحروف الصله وان كان
المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلايل
الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسايل ظن على خلاف
ما انت تجيبه به واما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يودي الى ان لا يستقيم لنا ان تقول
صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول انه صالح وانه في الدار و
هذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم
بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التوكيد كما قال الله تعالى حكاية
عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجمله وفي
المرة الثانيه ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجمله لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شي ان انتم الا
تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله
بناء على ان الرسالة من رسول الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة
عن الصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا
البته والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي
الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر وهو الثالث لاتحاد المرسل و
المرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما الاثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب
القرية وهم اهل انطاكيه اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما
برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا
والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد
في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر
الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى
الظاهر فان قيل اذا جعلنا المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدنا الكلام وقلنا ان زيدا

لقائم

٣٠

لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه
يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لانا نقول
قلنا لا نسلم انه على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا
مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان
انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام
اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وعدمه وكثيرا ما نصب على الظرفيه او
المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى
الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج
على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له
اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف
الشي اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد
الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب
عنهم بشفاعتك هذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار
المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه
فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام
المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه و
يطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شي عظيم وغير
ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر
ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني
غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شي من امارات الانكار
نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود
على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض
من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رماح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة
المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك
لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما
بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي
شي من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشي ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر انه

ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه
من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلعم لكن لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد وقع في حل لفظ
الكتاب هنا وجوه متعسفة لافائدة في ايرادها ونحو قوله تعالى لاريب فيه ظاهر في التمثيل
لما نحن بصدده فان مثل المثيل به لايكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي
الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر
في بحث الفصل والوصل ان قوله لاريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه
الحكم بالتكرير نحو زيد قام زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقتضى الظاهر انه قد يجعل
انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما
يزيله كلاريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير السيل بوجود الشيء
منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق
مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلاريب تعويلا
على ما يزيله وح لايكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب
عنه بمعنى ان احدا لايرتاب فيه بل بمعنى ان القران محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح
الدلالة وسطوع البرهان بحيث لاينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لاينبغي ان
يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن
ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه
كلام معجز اتي به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل و
الوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم
السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو
انه قال لاريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وهو بمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب
المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء
لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لايناسبه بحسب الظاهر
كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام
واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزم ايراد الكلام على الوجه
المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التوكيد كناية عن
انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان
سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب

اللبان في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة
ساطع البرهان جملة مستانفة جواب عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه صبي
في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك
كناية عن ان كيفيته وبيان صدقه مما ينبغي ان يسئل عنه فساق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف
الى كيفيته ببيانه المترتب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة
للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم
التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته
بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة
وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لابد من التنبيه
عليه ولا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد
ان يكون الغرض منه رد انكار محقق ومقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر
قد تدخل ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لايكون كقولك للشيء
وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل
جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان
ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوء
الاية وانه لايفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة
وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف
شملي بسعدي لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا
وان عمرا وانك لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر
لان نفس المتكلم لاتساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لايروج منه ولايقبل على
لفظ التاكيد وقد يؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله
واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به
المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء
انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لاتساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد
واما لانهم لايروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن
انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل
منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم
عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله

واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده اكد
الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لتطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما
قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا
فالمخاطب عالم به وبلازمه تماما واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء
كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة
عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز عقلي وبعضه ليس كذلك
وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعلهما عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما
اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى
قولهما لاشتماله على ما نسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي
باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع
لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا
عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات
الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد منسوب الى العقل بلا واسطة والكلام
منسوب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر المصنف بحث الحقيقة والمجاز العقليين
في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلت قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني
دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات
وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث فيه عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية
فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من الاحوال المسند اليه او
المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فعلا او في معناه كقولنا
الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد
عمروا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف
نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما
يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه
بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم
فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له

كما اذا لم ينصب القرينة ... المراد ... تأمل

في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا
لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله
عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع
فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها فان اسناد خلق
الافعال كلها الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة
وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال
انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب هذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان
الكذاب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله انت تعلم بتقدير المسند اليه احتراز عما اذا كان
المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب
مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون
اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية
بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فهو مما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله
الى ما يكره كما صرح به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم
من ظاهره بانه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو
ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام
والمصنف جعلها صفة للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او ما في معناه نحو الانسان
جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها
كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس
لخروج هذا عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء كان يطابق الواقع
ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما
ذكره في تعريف المجاز اولا ما لا التفات اليه في التعريفات بل جوابه انه لا نم عدم صدقه على ما ذكره
فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
بل الاول انه على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا
منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال المراد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون
المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار
وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا

اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى هذه المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جئ به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء فيه بلفظ الدال لا الانفراد وجوابه ان لفظه ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجئ وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فهذا خارج في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في نحو قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في الانشاآت مثل ليصم نهارك صائما ولت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي يكون ذلك الفعل ومعناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤل اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤل اي انتهى الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اي وللفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمرضى جمع مريض يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل والمفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز وقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شئ من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة الاسناد الاصطلاحية كما قال في دلائل

الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر تعالى وتقدس في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر فان الغرض بيان تقديرهم في نفوسهم وجهة راعوها في اعطائها حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء اي ملاته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشئ الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تنبيها وتاكيدا على تناهيه ومن ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهيا وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان لان الشخص صائم في النهار ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضرب التاديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشئ بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل بفعل آخر من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابس ذلك المسند وكذا اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله مثل الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم انما هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول به بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما

اوله لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى

تمامه يا اخذا مالي ومالك جارتي

ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه و
اضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موصفه الاصلى فالمذكور فى الكتاب تعريف
للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يحمل الاسناد المذكور فى التعريف اعم من ان
يدل عليه الكلام بصريحه كما او يكون مستلزما له كما فى هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا
والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازى تمييزا كقوله
تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز فى الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم
ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا فى فلم يسل الهموم انه من
المجاز العقلى حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم ولا تقصر المجاز العقلى
على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكى والمص وقولنا فى التعريف بتاول ليخرج نحو ما مر من قول الجاهل
انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع بهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه
لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع و
يخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اى سر فى بيان فائدة هذا القيد
وليس هذا من عادته فى هذا الكتاب ثم اى سر فى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال
الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلى بانه
الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاويل افادة للخلاف لا
بوساطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل
قول الدهرى انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس فى الامتناع
ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من التاويل ليحترز به عن الكذب واعترض المص
عليه بانا لا نم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التاويل ولا بطلان عكسه
بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الامر لا بمعنى ما عند العقل ما تقتضيه
العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما فى نفس الامر
فاشار هنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو
قول الجاهل ايضا فلا ينتقض طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا
ما عند العقل ما يحصل عنده ويثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور الكواذب
نحو التعبير عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع فى ان يشتمل التعريف على
قيدين ينفرد كل منهما باثبات خاصة مع اشتراكهما فى فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما
قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج قول الجاهل لا يمكن ان يسند الى كل من قوله
ما عند المتكلم وبضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق فى الذكر ونقض بالتاكيد

اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده
لكن المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكره من تعريف
كلام المص يشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفى نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل و
المعتزلى لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاول والقصد
الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له فى نفس
الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر كما يشعر به ذكره فى مقابلة الحقيقة
فيدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظاهر فصار قوله بتاول
ضايعا واسناده اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه
الاعم اعنى ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المتعارف فى الواقع او عند المتكلم فى
الحقيقة او فى الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير
ما هو له فى الواقع وقول المعتزلى لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعا بقوله بتاول و
بقى التعريف سالما يخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى والمعتزلى انبت الله البقل
وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعا بقوله وكذا نحو قول
الدهرى انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له فى الواقع وكذا نحو قول
الموحد انبت الله البقل بتاول محض اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل
انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر لا يقال ليس فى العام لا يتحقق الا فى
ضمن الخاص وقد بين فساده وكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم
فى الحقيقة او فى الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشا من ارادة الخاص
بخصوصه فلا فساد فى ارادة العام بعمومه وليتامل فان هذا مقام يستصعبه الافهام ولهذا اى
لاجل ان قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اى قول الصلتان العبدى
اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشى على المجاز على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة
ومر العشى مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول ح بل حمل على الحقيقة
لكون اسناده الى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعنى لم يعلم ولم
يستدل لشئ على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالى فى قول ابى
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع من ان رات راسى كراس الاصلع ميز عنه
قنزعا عن قنزع اى بعد قنزع وهو الشعر المجتمع فى نواحى الراس جذب الليالى اى مضيها واختلافها
وفى الاساس جذب الشهر مضت عامته ابطى او اسرعى حال من الليالى اى على تقدير القول او يكون

الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى اصنع ما شئت انتها الليالى فلا اسف او الحال
عندى بعد ذلك ولا ابالى مجاز خبر لكن بقوله متعلق باستدل عقبه اى عقيب قوله منزعنه
مر عاشى فنزع اقناه اى اما النجم ميل الله اى امره وارادته للشمس اطلعى حتى اذا وارات افنو فانه هى
فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله تعالى وانه المبدئ المعيد والمنشى والمفنى فيكون الاسناد الى
جذب الليالى بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اى المجاز العقلى اربعة لان طرفيه وهما
المسند والمسند اليه اما حقيقتان وصعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو
احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها
بانواع النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية و
تفتقر الى البدن والروح وكذا المراد شباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة
عبارة عن كون الحيوان فى زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان
نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع وعكسه
وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازى
لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حالة كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما
عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز فى كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار
الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او ما فى معناه فيكون
مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز فى قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى
ضمير النهار وكذا فى قولنا الحب لحيانى ملاقاته المجاز فى اسناد احيانى الى ملاقاته لا اسناد الجملة
الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلى فى القران
كثير واذا تليت عليهم اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى ونحوه ايهاما للاقتباس
وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلى فى القران كثيرا والمقصود
ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانه فعل الله تعالى والايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب
الى فرعون التذبيح الذى هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن
ادم وحواء عليهما السلام وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به
ليتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان
وهو فعل الله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع
عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله ان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل

الله تعالى حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز فى الاثبات ومن ذكره فى احوال
الاسناد الخبرى بل يجرى فى الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان
البناء فعل العملة وهامان سبب امر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سببه ومثله فلينبت
الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهى الى ما ليس
المط صدور الفعل والترك عنه ومنه اجر النهر ولا تقطع امر فلان على ما اشرنا اليه و
كذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له اى للمجاز العقلى من قرينة صارفة
عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر فى قول ابى
النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور
معه عقلا اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى احد من المحقين والمبطلين انه يجوز
قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بى اليك وعادة اى
من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره
عنه كضرب وهزم وعينه كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اى
وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعى الموحد الحق انه ليس قائما بالمذكور وان كان الدهرى
المبطل يدعى قيامه به فى مثل اشاب الصغير البيت وافنى الربيع البقل مثل هذا الكلام اذا
صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا
ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوى العقول ولما احتجنا فى ابطال الى
الدليل ونعرفه حقيقته وبدان الفعل فى المجاز العقلى يجب ان يكون له فاعل او مفعول به
اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو
الفاعل او المفعول به الحقيقى لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا
كما ان المجاز اللغوى لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذى اذا اسند اليه يكون
حقيقة اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية لا تظهر
الا بعد تامل ونظر كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرنى الله عند رؤيتك وقوله اى قول
ابن المعذل يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما اودعه
من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمنى بلدك حق لى على
فلان اى قدمت نفسى لاجل حق لى على فلان ومحبتك جاءت بى اليك اى جاءت
بى اليك نفسى لمحبتك وقول الشاعر وصيرنى هواك وبى لحينى يضرب المثل اى صيرنى الله
بسبب هواك بهذه الحالة وهى ان يضرب المثل بى لكل هالك فى محبتك فمعرفة الحقيقة فى هذه

الامثله نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض بحث ...
واعلم انه ليس يجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقه كما في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا
تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه والاشتباه
اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقه فان القدوم موجود حقيقه
وكذا الصيروره والزياده واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقه لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون
في الحكم فاعرف هذه الجمله واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي
ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكر اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي
نظمه في سلك الاستعارة بالكنايه بجعل الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغه في التشبيه وجعل نسبة الانبات
اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعاره بالكنايه وهي عنده
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان ينسب اليه شيء من اللوازم المساويه للمشبه به
مثل ان تشبه المنيه بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنيه
نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات
الذي هو من اللوازم المساويه للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا
المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر
لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه شبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل
الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم افرد بالذكر ونسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما
ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشه في قوله تعالى فهو في عيشه راضيه صاحبها
لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعاره بالكنايه على مذهب السكاكي وقد ذكرنا نحن وليس كذلك
اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشه وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله
تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافه في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل
الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمه من كلامه لان المراد بالنهار فلان
نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافه ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله فما
ربحت تجارتهم او بقوله قام ليلي وتجلى هي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه
بان الاستعارة انما ... الاستخدام في علم البديع لكن المناقشه في المثال
ليست من اداد ... في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان
لان المراد به ... له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف
نحو انبت الربيع ... ذلك ما يكون الفاعل الحقيقي هو اسناد الى

على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفيه لا يطلق عليه اسم لا حقيقه ولا مجازا ما لم يرد به اذن
الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من الشارع اولم
يسمع واللوازم كلها منتفيه كما ذكرنا فمعنى كونه من الاستعارة بالكنايه لان انتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكنايه ان تذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقه وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنيه
في قولنا مخالب المنيه نشبت بفلان السبع حقيقه بل المراد الموت لكن بادعاء السبعيه له و
جعل لفظ المنيه مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنيه
اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنيه تدخل في جنس السباع لاجل المبالغه في التشبيه
وقال ايضا المراد بالمنيه السبع بادعاء السبعيه لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع ويكون
المراد بعيشه صاحبها بادعاء الصاحبيه لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائميه له لا بالتحقيق
حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافه وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن
بادعاء انه بان وجعله من جنس العمله لفرط المباشره ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقه
حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغه
في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكنايه اعتراض قوي نذكره في علم البيان
ان شاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله نائم وما اشبه ذلك
مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على
الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال انه نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه
ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعاره
بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين
الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على
ذكر الطرفين على ان المشبه ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار
كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكنايه فاجاب عن الاول
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضيه والمعنى في عيشه حسنه مثل عيشه راض صاحبها
والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم
فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعه ... الذي هو من الملاحه بمكان على
الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر ... حقيقه وخفي عليه انه
اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقه ولا مجازا
الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر ... وعن الرابع بان التوقيف

بالكنايه

انما هو مذهب البعض واما السكاكى ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولهذا صرح بان
الوسع استعار بالكنايه عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف
صحه مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع فى كلام الجميع من غير توقف الباب
الثانى احوال المسند اليه اى الامور العارضه له من حيث انه مسند اليه الحذف
وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعه اليه اذ انه لا بواسطه الحكم او المسند
مثلا ككونه مسندا اليه حكما مؤكدا او متروك التوكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر او
معرف او منكر ونحو ذلك وسياتى بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم [illegible] اما حذفه فقدمه على
ساير الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان [illegible] الحادث عن
عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابليه المقام وهو ان يكون السامع عارفا به [illegible]
والثانى الداعى الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان [illegible] لم يتعرض له
دون الثانى قصد الى تفصيل الثانى مع اشارة [illegible] فقال للاحتراز عن العبث
اذ القرينه دالة [illegible] لا بناء على الحقيقه وفى نفس الامر بل بناء على الظاهر والا
فهو فى الحقيقه [illegible] الاعظم من الكلام فلا يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى الظاهر
وما فى الحقيقه فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعنى ان الاعتماد عند الذكر
على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة
بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى
الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين والاعتماد فى
دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكليه على اللفظ ولا عند الحذف
على العقل كقوله قال لى كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او
اختبار تنبه السامع عند القرينه هل يتنبه اولا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقراين الخفيه
ام لا او ايهام صونه اى المسند اليه عن لسانك تعظيما له واجلالا او عكسه اى ايهام صون لسانك
عنه تحقيرا له واهانة او تاتى الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اى زيد ليتيسر لك ان
تقول ما اردته بل غيره او تعين [illegible] او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام
بسبب ضجر او سامة [illegible]
[illegible] وزن او سجع او قافيه او ما اشبه ذلك
كقوله الصياد [illegible] فاصطادوه وكالاخفاء عن غير المخاطب
من الحاضرين [illegible] مثل [illegible] من غير ذام او شنشنة اعرفها
من اخزم او على [illegible] او التنعم فانهم لا يكادون يذكرون فيه

المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وفى العد
ان يذكر الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقه مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف
هو الفاعل ويجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينه الداله على تعيين المحذوف
بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل الخارجى لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود
ان يقتل ليؤمن شره وقد يكون حذف الشئ اشعارا بانه بلغ من الفخامه مبلغا لا يمكن ذكره كقوله
الله تعالى ان هذا القران يهدى للتى هى اقوم اى الملة التى او الحالة او الطريقه ففى الحذف
فخامة لا توجد فى الذكر او بلغ من الفظاعه الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع
على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سايلا عن الواقع فى بليه يقال لا تسئل عنه اما لانه لا يريد
ان يجرى على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجار المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاش
السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اى الذكر هو الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف
التعويل على القرينه او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك
على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون سكرر اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة
بالهدى فهى ثابته لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لو انفرد
كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام
حيث الاصغاء مطلوب اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو
قوله تعالى هى عصاى ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث يستعار اللزمان وقد
يكون بسط الكلام فى مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال
لك من نبيك فيقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف و
قد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد فى قضيته او التسجيل على السامع حتى لا يكون
له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينه ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان
يكون الخبر عام النسبه الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذهب
وخالد فى الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت قرينه تدل عليه ان حذف فعموم الخبر و
ارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليها امر اخر كالتبرك و
الاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينه كان ذكره واجبا لانتفاء شرط
الحذف لا لاقتضاء عموم النسبه وارادة التخصيص [illegible] النسبه وارادة التخصيص
تحصيل لانتفاء قرينه الحذف وتحقيق لانه [illegible] لو كل شئ يفهم منه ان المراد
هو الله ولان كان عام النسبه ولم يرد تخصيصه [illegible] يفهم ان المراد
كل احد ولا نعنى بالقرينه سوى ما يدل على المراد وفيه [illegible] لا يكون مقتضى الحال

والجواب ان المقتضى اعم من الواجب والراجح ولا تنافى بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما
وضع ليستعمل فى شىء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية و
قدم فى باب المسند اليه التعريف على التنكير وفى المسند بالعكس وتعريفه لافادة المخاطب اتم
فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما هو افادة الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما
يحكم فى الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة فى الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه
تخصصا ازداد الحكم بعدا كما ترى فى قولك شىء ما موجود وقولك فلان بن فلان يحفظ التورية فافادته
اتم فائدة تقتضى تمام تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والتنكير وان امكن ان يخصص بالوصف
بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم
وحده قبل كل احد لكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة ثم
التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان
المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون
لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير معين ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد
بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور و
بلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها اى بهذا الخطاب مخاطب
دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ ولا يختص
بها اى برؤية حالهم او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير
معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل
تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القران كثير نحو
ولو ترى اذ المجرمون الاية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق
بقوله فلا تريد مخاطبا [illegible] فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله
لما اريد العموم [illegible] هذا اعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة
العموم يشعر بذ[illegible] المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع
لشىء مع جميع [illegible] ما اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه
بعينه اى بشخصه [illegible] واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو

رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءنى زيد
وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن
احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن
احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شىء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد
مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشىء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق
مقام العلمية فلا باس ان يقع فيها ما يصلح للاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء
احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا
او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء انه
اى بنفس لفظه يعنى احضارا لا بواسطة بعد العلم بالوضع على شىء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك
يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم فانما يكون احترازا عن سائر المعارف ولا
يكون لتخصيص ما ذكره لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى
معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره
فى ثانى زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها
للجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها فى الكلام كتقدم الذكر والاشارة و
العلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قوله تعالى قل هو الله
احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود
الخالق لكل شىء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى
فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سهى الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته
لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد
بالاله فى هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشىء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه
والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موجود الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى
قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى الفرد الموجود منه الذى
يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة [illegible] الصالحة لمدح او ذم او كناية عن
معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا او [illegible] ايدا جهنمى لان انتسابه الى
النار يدل على ملابسته اياها كما يقال [illegible] فضل واخو الحرب لمن يلابس
هذه الامور واللهب الحقيقى لهب جهنم فالانتقال [illegible] من اللازم الى الملزوم

او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم بحسب الوضع الاول اعني
الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية
انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا
او عمروا او غير ذلك انك اذا قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء
ويجب ان نعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل
النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت
كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في
شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او
نحو ذلك كالتفال والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام
وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر
اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم
الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مباحث
اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى
مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له ولهذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة
المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من
موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك
قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع
لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان يتخصص بمضمون
الصلة ويكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المص قد اشار الى تفصيل الباعث
الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي
كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين
في بلاد الشرق لا نعرفهم او لا نعرفهم [illegible] هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح
بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير [illegible] نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه
اي راودت زليخا [illegible] ير وجاء وذهب وكان المعنى
خادعته عن نفسه [illegible] الذي لا يريدان يخرج من يد يحتال
عليه ان يغلبه وياخ[illegible] بفعله اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف

وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها مولى لها توجب قوة تمكنها
من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل
معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير في المراودة لما فيه من فرط الاختلاط و
الالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر
المسند اليه ولا يتعين مثل التي هو في بيتها لانها واحدة معينة متشخصة وفيهما تعسف وما هو
نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي
ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور
ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم
لانه قال او ان يستهجن التصريح بالاسم او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية وقال و
العدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير
عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس
ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه
فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطا نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها
بنيه ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح
هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطا ورده المص بانه ليس
فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف و
الذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عندك ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا
ان الذين يظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء
الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه يقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه و
طريقته يعني يأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب
والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان يأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة
كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام
ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر [illegible] الى التعريض بالتعظيم لشانه اي
لشان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي [illegible] الدين الكعبة اوبيت
الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعا[illegible] سمك السماء ايماء الى ان
الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء [illegible] او الرحمن او غير ذلك ثم

اول الخبر فيه تعريض بعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان
غيره اى غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ
عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو
ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد
يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة لجند غالت ودّها غول فان في
ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع
المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر
الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض الشارح بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه
الا يرى ان قوله ان الذى سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق
للخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فان من مطارح
الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة و
السبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على
هذا اعتبارات تكون لطيفة ربما يجعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه
موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذى سمك وان التي ضربت
وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية ولم يتعرض لذلك ومن الناس من اصر على اشتراط
في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند
اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا بد من ان تكون في الامثلة المذكورة ايماء وسوق هذا الكلام
ينادى على فساد هذا الراى عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير
او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءك الذى اكرمك او اهانك او الذى سبى اولاده ونهب
امواله وقد يكون للتهكم نحو قوله تعالى يا ايها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف
هذا الباب لا يكاد ينضبط وبالاشارة اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام
له والاصل ان يعرض ما المقام الصالح وهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان
اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير
مشاهد او الى ما يستحيل احسا[illegible] فللتصيير كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية
منزلة الحسية ولما الغرض [illegible] الى تفصيله بقوله لتميزه اى المسند اليه
اكمل تمييز نحو قوله [illegible] على المدح او على الحال في محاسنه
من نسل شيبان [illegible] يعني يهمون بالبادية لان فقد الحضر
او التعريض بغباوة ال[illegible] محسوس كقوله اى الفرزدق اولئك ابائى

٣٠

تجئ بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير
المجامع او بيان حاله اى المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك
زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط مما تقرره الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعاني
لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف
والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث ان هذا للقريب
مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على
اصل المراد الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره ايا ما كان
ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار
اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب
حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير
لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن
ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب
عينا كان او معنى بان يحكى عنه ولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد
فما اتى ذلك الضرب لان المحكى عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو هذا الرجل و
هالني هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب
فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم
لا افعل لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه يقول
عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء ويقول عقبته بالشئ
اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى المسند اليه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة
من اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون
الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واو[illegible]ن عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان با[illegible]ك ثم عرف المسند اليه
بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشا[illegible]هو كونهم على الهدى
عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصا[illegible]نه لا يكون طريق الى
احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله [illegible]با للام اى تعريف المسند اليه

باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين
او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر
كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما
سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما
سبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور
والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو
المسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد
الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما
فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتى المعرف بلام
الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق
المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار
كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل
من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود
ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج فان
قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما يطلق على الفرد
الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا واسد
موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة
للحقيقة المتحدة فى الذهن فاذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة
باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة تفيد ان مدلول ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو
ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من
القرينة كالدخول مثلا ... وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى انفسهما ... هى كالنكرة يعنى بعد اعتبار القرينة وان
كان فى اللفظ يجرى ... وذا حال و وصفا للمعرفة وموصوفا بها
ونحو ذلك كما ... ى اضطر ثم الى الحكم بكونه معرفة وكونه نحو
اسامة علما حتى ... ما من تقرير كلامه ان عود الضمير فى قوله وقد يأتى الى

المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ويكون هذا
المعرف فى المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وفى التنزيل
كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان قوله يحمل صفة للحمار وقيل الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه
حرف التعريف فليس لشئ بعينه كذا فى الكشاف وهو صريح فى ان اللام فى المستضعفين حرف تعريف كما سيذكره
عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر
صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعنى قوله
غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما فى نحو
ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل هو حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان
معنى استعمال الكلمة فى المعنى ان يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت
اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا فى بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم
يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا اطلق
دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما
فاذا لم يكن للبعض لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث يطلق
لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر فى قوله ان الانسان لفى خسر انه للجنس وقال فى قوله تعالى ان الله
يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام فى الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان
يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة
ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجى و
نحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله النكرة كرجل واما على كل
الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء فى تمييز بعضها عن بعض الا فى تعريف
الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماه ... اسماء الاجناس التى ليست
فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى و ... قصد به الاشارة اليها
باعتبار حضورها فى الذهن لم يتميز عن تعريف ... ال الذى اورده
صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا ... نه على هذا التقدير

لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية
والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس المنكر وعدم اعتبار
الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب مفاهم العرف نحو قولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة
الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف
عند غير المازني فكان التمثيل غير مبني على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في
معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف
تعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم
مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره واسم الموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم
الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان
بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد و
استغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل
جماعة جماعة ولا ينافي خروج الاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان
دون لا رجل فيها فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد المثال بلا التي لنفي الجنس
لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهر في
الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان
فانه يحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه
مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
ياهذا المعنى ويتيم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان و
الى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع
تجوزه ولقائل ان تقول لو سلم [illegible] اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف
باللام بل الجمع المحلى [illegible] شامل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول و
النحو ودل عليه [illegible] وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم
غيب السموات [illegible] اسجدوا لادم والله يحب المحسنين
وما هي من الظالمين [illegible] الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني

القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا
على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع
حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد و
الاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم ذلك فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا
لان الواحد مع اثنين اخرين من الآحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل
جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم
للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فردا وفردين منهم فهو مع بل
هو اول المسئلة وظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه
ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بالوهن البعض
دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن
لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام
باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال
على معنى الجنسية وقصد الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه
الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن
كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها
حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا
المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل فرد من
العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه وهنت العظام باعتبار وهن بعض
العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على
ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن
انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض يبقى خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء
الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو المقرر في علم
الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين
انه جمع يتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين
على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه [illegible] اثنين حصما اي ولاتحام
من خارج قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع [illegible] لواعد لتوهم ان
اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع [illegible] يخفى عليك فساد
ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه [illegible] حسبه على كون العالم

يصح صح

اجناساً مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن
بالجمع مفيداً لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم
وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان
العالمين ماهيات مختلفة متناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه المعرفة لا يؤيدها
عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان
او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض
جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه
اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول
الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف
فيجوز قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجازا مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد
منهم فان قلت قد روى عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل
تحته الا ما فيه معنى الجمعية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف
باللام يعني كل جماعة جماعة واورده توجيها لكلام ابن عباس رض ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح
بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مداحض الانظار
ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة و
التعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان
الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا
عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على معنى التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع
نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل
فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار
الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب سمال ونطفة امشاج ولان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل
اي خلق والنطفة مركبة ... ... اخلاط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه
هو بعينه ... ... من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار
المسند اليه في ذ... ... ... هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي
اهواه ونحو ذلك ... ... ط السامع لكونه في السجن وحبسه على الرحال
مع الركب اليمانين ... ... جنب وجثماني بمكة موثق والجنب

الجنوب المستتبه والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب
او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي
الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان
عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو
المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقير المضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب
زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او نحو ذلك وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل
متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع من التفصيل مانع
كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو
علماء البلد فعلوا كذا او كسامة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق وللتضمن الاضافة تحريضا على
الاكرام او الاذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة
بولدها ولا مولود له بولده لانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف اليها الولد استعطافا لها عليه وكذا الوالد
او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو قوله تعالى ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيف مجازي
وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك او اختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى
الاضافة نحو غلام زيد بالباب ولافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم بيدك على خزامى الارض
النفحة من رائحتها تعني على جنس الخزامى وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية واذا
اضافه مي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير
بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تعالى اما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق
عليه اسم الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع
منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن
ايات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتاديته او التعظيم او التحقير
يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله تعالى اي قول ابن ابي السمط لحاجب
اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير وكيف بالعظيم
او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم
والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان و... ... ... ار الكمية تحقيقا او تقديرا
كما في المعدودات والموزونات والمشاهدات ... ... الى الفرق واشار بقوله
وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير جميعا نحو ... ... ل من قبلك اي ذوو عدد
كثير هذا ناظر الى التكثير وايات عظام هذا ناظر ... ... ير و التقليل ايضا نحو ...

اعطانى شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل
وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع
كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السام الى
يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير فى قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض عليه
المص بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من
نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا فى افادة التحقير
فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية
مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير فى نفحة من العذاب وبينه فى
نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اى عذاب هائل او شئ من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثانى
كما ذكر بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عم
اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء
اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب
من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند
لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى
والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم ان مسند
اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسف بل قصد
صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا فى كتابه كثير
فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا
ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل
التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق
وبهذا ينحل الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى
يخرج الظن من بينه وح لا حاجة ... من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا
نظن ظنا ومثله قوله ... الا الشدة اغترارا او الى ما ذكر بعضهم
من ان قولك ما ضربت ... ان يكون تعلق غير الضرب مما يجرى مجراه
كالتهديد والترو... كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث
الوهم وكذلك قلت ... غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى

الاعراض ... وما زاده لعشق الاغواما

او اطرحوه ارضا اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل نحو قوله فيوما بخيل تطرد الروم
عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اى بعدد نزر من خيولك وفرسانك وبشئ يسير من فيضان جودك
وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله
تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا عم ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا
يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره
بعض الناس والتقليل نحو يكفى هذا الامر بعض اهتمامك واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المص ذكر الوصف
وضم الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمهما السكاكى على
التنكير نظرا الى ان ضم الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره
وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد
يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا لئلا يحوج قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى اما الوصف اى
ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف اى نحو هذا القول فى مجرد كون الوصف للكشف
لا فى كونه وصفا للمسند اليه قوله اوس بن حجر فى مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملى
جزعا ان الذى تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعى
الذى يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعى واليلمعى الذكى المتوقد وهو اما مرفوع بانه خبر ان
او منصوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير اعنى وخبر ان فى قوله بعد عدة ابيات اودى وهلا تنفع
الاشفاق من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعى ليس مسندا اليه وقوله الذى يظن بك الظن وصف له
كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله
فى النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع
سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل
الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات
نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال
والاشتراك وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
فى المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته
به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا ... فى زيد العالم او الجاهل او
الفقير حيث تعين الموصوف ... ان زيدا ... اما بان لا يكون له
شريك فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب ... شرط هذا لئلا
يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان المو... الوصف نحو امس الدابر

التوابع

كان يوما عصيبا وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى
الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف
قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل في حكم النكرات في الاعراب حتى وقوع المفرد
موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير و
يمكن ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في
تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده مما كان يعرفه
قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها
والانشائية ليست كذلك لوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول هذا هو المشهور بين النحاة
فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن
والقسم وجوابه صلة من ولم يشر الى تقدير القول قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم
وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء
انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف
الشرط فان قيل وفي كلامه ايضا ما يشعر ان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة
للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها
الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم
نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوا
اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة
التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عم والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا
في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله
مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن
في قصد الى مجرد ... على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد
ذكر دفع التوهم ... لعلك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير
مع الفعل و... الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث
التقديم والتأخير ... عليه في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد

المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التأكيد الصناعي بل مجرد التكرير
نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو
التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما
هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتأخير
مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة
الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح
كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لان الذي
نعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد معنوي يرد للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما
يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في
شيء من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة
الى حمل كلام المصنف على ذلك كله وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا ظهر ان ما
يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه
نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ابن الكاتب غنية لما ذكرنا من الوجه
الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم
ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني
زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد
المعنوي كما هو ظ او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم
في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين
بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود
جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان و... التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون
على كون سجودهم في زمان واحد على ... ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة
توضيح والا فهو من قبيل دفع تو... اكيدا اذا كان المتبوع دالا
على الشمول ومحتملا لعدم الشمو... ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه لو حذف ... اللفظ والا لم يسم تأكيدا
بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي ... ظاهرا ومجوزا فيه انتهى كلامه

واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلاً فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدًا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوًا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند بان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم من كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيامًا للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدًا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلاً بدونه ان يوسم لهذه الدعوة وسمًا وتجعل فيهم امرًا محققًا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسمًا مختصًا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علمًا في هذه الصفة فان قلت قد اورد السكاكي قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده في باب عطف البيان مصرحًا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفًا صناعيًا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذلك لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحًا لهذا الغرض وتفسيرًا وهذا الذي ذكره صاحب الكشاف حيث قال الاسم [illegible] [illegible] والمفرد دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد [illegible] والذي ساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلام [illegible] ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع [illegible] شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونحو واحد [illegible] صناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه او دفع

المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاثنان يشتركان في ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف هاهنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر واحد واثنين للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكرا الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها التي تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته على شيء اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا شأن المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج هذا عن الوصفية ثم كلام العلامة واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضًا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك [illegible] وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين [illegible] البعض وهو الذي يكون ذاته بعضًا من ذات المبدل منه وان لم [illegible] [illegible] اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه [illegible] عين وسلب زيد ثوبه في بدل

انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه

الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على
المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فيجئ هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام
فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة
افتنانه فى الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول واضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه
الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود
منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل الكل ظ لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله صراط الذين
انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره
صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور
اولا اما فى البعض فظ واما فى الاشتمال فلان المتبوع فيجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو
اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءنى زيد غلامه ولهذا اوجبوا
بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح
البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر
فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح واما العطف اى جعل الشئ معطوفا
على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من
غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض
لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد
المذكورين اولا ومن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اى مع اختصار واحترز به عن نحو جاءنى
زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءنى زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءنى القوم حتى
خالد فهذه الثلاثة تشترك فى تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل
للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها
ما ينقضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من
الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر ... الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها
قبل ملابسته للاجزاء الا... نها نحو مات الناس حتى الانبياء او
فى زمان واحد نحو جاء... خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى
تفصيل المسند فى حتى ا... ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع
او اضعفها فان قلت العط... مشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان

الاحسن

الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه
ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وحمله الامر انهما متى كان فى كلام امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ او
نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففى نحو
جاءنى زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجئ عمرو وبعد مجئ زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائى زيد
وعمرو والشك انما وقع فى الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو
قلت ما جاءنى زيد فعمرو كان نفيا للمجئ عقيب مجئ زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو
قبل زيد او بعده مدة متراخية فان قلت قد يجئ العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند
نحو جاء الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا فى التحقيق ليس من عطف المسند
اليه لانه فى المعنى الذى ياكل ويشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند
او رد السامع عن الخطا فى الحكم الى الصواب وسيجئ تحقيقه فى بحث القصر نحو جاءنى زيد لا عمرو ولمن اعتقد
ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو صح
كذا فى المفتاح والايضاح ولم يذكر المص هنا لكونه مثل لا فى الرد الى الصواب الا ان لا لنفى الحكم عن التابع
بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور فى كلام النحاة ان لكن فى جاءنى زيد
لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانها للاستدراك
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح فى انه انما يقال ما جاءنى
زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجئ منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع
فى المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا على ان يكون قصر افراد فلم ينقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم
عليه الى اخر نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى
التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءنى
زيد بل عمرو يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى عدم المجئ قطعا واما اذا
انضم اليه لا نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجئ زيد قطعا واما النفى فالجمهور على انه يفيد
ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته او انتفائه فى المتبوع فان معنى ما جاءنى زيد بل عمرو ثبوت
المجئ لعمرو مع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد فى
المثال المذكور عدم مجئ زيد البتة كما فى لكن وبهذا يشعر كلامهم فى بحث القصر ومذهب المبرد انه
بعد النفى يفيد نفى الحكم عن التابع والمتبوع ... والحكم يتحقق الثبوت له فمعنى ما جاءنى زيد
بل عمرو بل ما جاءنى عمرو وعدم مجئ عم... زيد على الاحتمال ومحسه متحقق
ونفى الحكم فى المثبت ظاهر وكذا فى ... مذهب الجمهور وفيه اشكال فان
قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل فى المثبت ... مذهب المبرد لا يقع فى كلام الفصيح

ولذا لم يذكره صريحا ... عند المص ... كما هو عند الجمهور ع

وكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت يعارضه ما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مما يصح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع
المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت
الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل
بحسب امر خارج وما عده السكاكي من حروف العطف اي المعتبرة والجمهور على ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها او وقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير
تاكيد او فصل فهو على مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل وانما جعل من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي
اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات
الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند
بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر
المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته يرجع اليهما جميعا
لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه
بالمسند يعني لقصر المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو
ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره
على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في
الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا
ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح
اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في
اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند
على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم
المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة
المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه
فزعموا ان معنى لا يعدون [illegible] صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة
اخرى وهذا غلط [illegible] تدبر لكلام القوم اما اولا فلان
هذا اشارة الى معنى آخر [illegible] عجاز حيث قال اعلم ان الخبر المعرف
باللام معنى غير ما ذكرته [illegible] انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل

عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه
الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره
فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه الحقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد
وهل تعرف حقيقته وزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا
معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده
خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد
يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد
وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون
لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند
اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو
المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة
هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم
على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت
التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي
له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على
الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل وتجعله مبتدا نحو زيد قام
وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف هو
الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي ذكر المسند
اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان
يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل
هذا اشار المص الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي
للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل لا يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي
العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعـ[illegible] العامل يقتضي العدول عن تقديم
المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مر[illegible] يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء
تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامـ[illegible] هذا كان نحو الكلام تطويل
للمسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد ا[illegible] كقوله اي كقول ابي العلاء

المعرى من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعنى تحيرت البرية فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى وفى ان ابدان الاموات كيف يحيى من الرفات كذا فى ضرام السقط وقيله بان امر الاله واختلف الناس وداع الى ضلال وهاد يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم ع ولا ناقة صالح ع ولا ثعبان موسى ع ولا القفنس على ما وقع فى الشروح لانه لا يناسب السياق واما التعجيل لسرة او للمساءة للتفاؤل والتطير نحو سعد فى دارك والسفاح فى دار صديقك واما الايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به ولنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل فى الدار وعليه قوله تعالى اجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل فى الدار ومثل الدلالة على ان المط انما هو نسبة المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدقه عنه فى الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا بالخبر هو المط لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول اجزاء المبتدا وبالخبر الثانى الاخبار والمتم لما فهم من الثانى انه خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمط بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح ايضا لانه فى احوال متعلقات الفعل انه لا يعتبر عند اثبات الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا اثر للتقديم دخلا فى الدلالة على الاستمرار بل انما دل عليه الفعل المضارع كما سنذكر فى بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل زيادة افادة تخصيص كقوله متى تهز بنى قطن تجدهم سيوفا فى عواتم سيوف حلوس فى مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم حفوف قدم المسند اليه وهو الملم هنا تفسير للتى باعادة لفظه ليس بشئ واعترض عليه ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر هنا اسم فاعل لان حفوف جمع حاف بمعنى حفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما يكون الخبر فيه صفة لا فعلا وفيه بحث لظهور ان الحصر فى قوله فهم حفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى اشار اليه فى قو [illegible] تنبيه لذكر المسند اليه هى ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والم [illegible] لكن فى بيان كون التقديم مفيدا للزيادة التخصيص نوع خفاء [illegible] كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم اى المسند [illegible] الى اى قصر الخبر الفعلى عليه والقصد بالفعلى ما نفهم من كلام الشيخ [illegible] المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات

نحو وما انت علينا بعزيز ان ولى حرف النفى اى ان كان المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا فى شئ ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل لا نفى القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من فى العالم ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيرى لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت يقتضى ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثانى اعنى ولا غيرى نفى قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا غيرى اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثانى انك تعتقد انه قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيرى قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه لتطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما فى هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم فالله اعلم لان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذى يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذى نفى عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الانسان والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئى لان نفى الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافى اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثانى يفيد السلب الكلى لوقوع النكرة فى سياق النفى ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبنى على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل فى الايجاب الا مع كل لانه ايجاب فلا يستعمل بدون [illegible] استعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه فى [illegible] فما منكم من احد عنه حاجزين وشروه فى قوله تعالى [illegible] النساء وعدم جريان هذه الاحكام فى كل نكرة مفيد [illegible] وقعت فى سياق النفى كما توهمه البعض وظاهر كلام [illegible] قال هو اسم لمن

فيلزم ان يكون ما ناديت احدا ردا على من زعم انك ناديت كل احد

يصلح ان يخاطب به يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبنى على ان احدًا اسم في معنى
الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردًا او مثنى او مجموعًا مذكرًا او مؤنثًا اى
احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احدها في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع
الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلًا او
ما انا اكلت شيئًا وما انا قلت شعرًا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة على ما سيجى ولا يكون مخصوصًا
بلفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدله الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا
يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعًا من الناس والمنفى ح هو الرؤية الواقعة على
جماعة من الناس لا على جميع الناس والحاصل ان المفهوم من نفى الرؤية الواقعة على كل احد نفى العموم
الذى هو سلب جزئى وقولنا ما انا رايت احدًا او رجلًا او نحو ذلك يفيد عموم النفى الذى هو سلب
كلى ويحصره بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير انه
لم ير احدًا وعدم صدقه عليه لا يقتضى ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدًا لان
السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى فصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفيه ويتم ما ذكره المصنف
لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدًا لان نفى ضرب زيد يستلزم
نفى الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشئ لا يوجب
اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الشارح الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في
قولنا ما انا رايت احدًا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفى يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما
كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطا في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو
حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفى من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم
والمخاطب ان عاما فعام وان خاصًا فخاص اذ لو اختلفا عمومًا وخصوصًا لم يكن الخطا في الفاعل
فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقى بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب
الكلى اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدًا ان انسانًا لم ير احدًا
من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه وزعم انه غيرك او انت مشارك الغير فيه فيثبت و
حصرت في نفسك هذا السلب اعنى عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابًا
وسلبًا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب هذه هى الكلمات الدائرة في هذا المقام على التتمم وهى
متقاربة ومتساوقها [illegible] حصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه
على الفعل وحرف [illegible] ون حرف النفى عند قصد التخصيص فجعلوا
التخصيص في نحو [illegible] ت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام
فقول لحصول كلام [illegible] الفعل وحرف النفى فحكمه حكم المثبت يأتى تارة للتقوى

وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفى فهو للتخصيص قطعًا لكن فرق
بين التخصيص في النفى فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد
عدم سعى في حاجته واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذى اعتقد لم يسع فزعم انه غيرك او انت مشارك له
الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعى في حاجته واصاب فيه لكنه اخطا
في فاعله الذى سعى وزعم انه غيرك او انت مشارك الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو ما
اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت
وحدك او انت مشارك الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعًا على الوجه الذى ذكر في النفى ان عاما فعام
وان خاصًا فخاص و[illegible] الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول
وكانت المناظرة في شئ ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفى عاما وكان خلفا من القول ان تقول
ما انا قلت شعرًا قط ما انا اكلت اليوم شيئًا ما انا رايت احدًا من الناس لا قتضائه ان يكون انسان قد قال
كل شعر في الدنيا واكل كل شئ يؤكل وراى كل احد من الناس فيفيت ان يكون هذا كلامه فاذا اعتقد
مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرًا قط او لم ياكل اليوم شيئًا او لم ير احدًا من الناس واصاب في
ذلك كله لكنه اخطا في تعيينه وزعم انه غيرك او انت مشارك الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت
شعرًا قط انا ما اكلت اليوم شيئًا انا ما رايت احدًا من الناس ويكون هذا المعنى صحيحًا كما اذا قلت
انا الذى لم يقل شعرًا انا الذى لم ياكل اليوم شيئًا انا الذى لم ير احدًا من الناس لان اللازم من
هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفى فيه ان يكون احد قد قال شعرًا او اكل شيئًا
وراى احدًا ولا يصح في هذا المقام ما انا قلت شعرًا ما انا اكلت شيئًا ما انا رايت احدًا لانه انما يكون
عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر في النفى من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل
للرد على من اصاب في نفى الفعل واخطا فيمن نفى عنه الفعل وزعم انه غير المذكور وحده او مشارك المذكور
كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفى جميعًا بل الواجب فيما يلى حرف النفى ان يكون المخاطب مصيبًا في اعتقاد
ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئًا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشارك الغير فلهذا قال
ولا ما انا ضربت الا زيدًا لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه
مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك كما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر
والسكاكى وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا [illegible] النفى لا يقتضى ان تكون ضربت
زيدًا لو تقديم الضمير وايلاؤه حرف [illegible] امتناع ما ذكرناه لاما
ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف [illegible] مثل هذا اعنى تقديم
المسند اليه وايلاءه حرف النفى انما يكون [illegible] متحققًا متفقًا بينهما
وانما يكون المناظرة في فاعله فقط نفى هذه [illegible] مصيبًا في اعتقاد وقوع

على من عدا زيدًا مخطئًا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب فتقول ما انا ضربت
الا زيدًا لانه لنفي ان يكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدًا مسلم ثبوته
لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته في
ان يكون فاعله ولا يكون هذا الزيد مضروبًا لك ولا لغيرك ايضًا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في
شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنك الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه غير ذلك الفعل
مناقض بخلاف ما ضربت الا زيدًا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب مجمولًا
على افراد غير زيد والاثبات لزيد فتاني التوفيق لانه لا يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على
من عدا زيدًا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره
فلزم ان لا يكون زيد مضروبًا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبًا
له اصلًا لانا نقول المقتضي ما هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتًا لزيد
ومنفيا عنه وهذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدًا احد
بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلًا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو
المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون
النفي ولا يكون من اسقاط النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدًا فكانه اعتقد ان انسانا
ضرب كل احد الا زيدًا وانت ذلك الانسان فقصدت ان يكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره
المص ليس مخالفا لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه
لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرا كل القران سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع
هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له ما مر هذا محال والا عطف على
ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعًا سواء
كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون نفي في الكلام اصلًا نحو انا
قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعًا نحو ما انا قمت فقد يفيد التخصيص و
قد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد
غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي
نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم [illegible] بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون
على الاول قصر قلب وعلى [illegible] الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من
سواي وما اشبه [illegible] منفردًا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك في
الغرض من التوكيد [illegible] م والتشهير في الاول ان الفعل صدر عن غيرك و
الثاني انه صدر عنك [illegible] رعايا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى الثاني نحو

٤١

وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدًا
الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل الاعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته
تكرر الاسناد كما نذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انا ما
انت ما سعيت في حاجتي قصدًا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المص الا به ليفرع
الفرق بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد
لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه توكيدا ولذا ذكره بلفظ لذا لانه اي
لفظ انت اولا ان لا تكذب انت لتوكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب
عن الضمير المستتر فيه ثم انت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره
انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي الكلام فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على
سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب يختص به فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في
حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او
نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في
حاجتك بحيث يكون عند السامع وجود سعي في حاجته قد وقع خطاه في فاعله مقصدا ازالة الخطا
بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب تجوز او
او نسيان اتى في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص
وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام
على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا مزيد للنظر فيه الا التعجب والتحير وذلك انه قال الغرض
انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
لتفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء
لافادة وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح من غير ارتكاب تجوز او سهو او
نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا
استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرفت ذلك واما الثاني فلانك اذا
قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاه [illegible] الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير
على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى [illegible] سهوا او نسيانا او تجوز
او السهو او النسيان على الاول من المتكلم [illegible]
عن الثم هذا الذي ذكره من التفصيل اذا [illegible] هذا [illegible]
او البناء على المنكر [illegible] على منكر افاد التقديم
تخصيص الجنس او الواحد به اي [illegible] اي لا امراة فيكون تخصيص

جنس وله رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب هذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل ام رجلان او اعتقد انه رجلان في لفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل من جنس في تخصيص الجنس وتخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم وظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان لا يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام الكتاب انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في الله يبسط الرزق لمن يشاء والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بما مر او الحكم بين الصور الثلث وان قولنا بعرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك من اراد التوفيق بين كلاميه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر عطفا على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى [illegible] لا فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء [illegible] اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في انا قمت ولم يقدر [illegible] ان يقدر ان اصله قام زيد هذا مثال سد نكره ولما كان [illegible] رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل [illegible] لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل

قام زيد بخلاف قمت انا فتحصل ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا لا فاعلا لفظيا ليكون فاعلا معنويا فقط كالتوكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد ولا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ هو الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظ واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر عظيم فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع التخصيص الجنسي والفردي فتاتي الحوفق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فتاتي التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف ولا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرفة لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه في الاصل مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ضربت اكبر [illegible] ت الا اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه [illegible] تاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام [illegible] امتناع تقديم التابع او اذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما [illegible] تقوي دون اللفظي بحكم لا نو

الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق

ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا اثر لذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل

مبتدا واسم مقامه ضميره فلا يتحقق الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاسند لا اول بالوقوع فاسد لان هذا

اعتبار محض منا كما نعتبر في جرد قطيفة وللتعسّف في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع

بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل

المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والعطف في قوله عليك ورحمة الله

السلام على مخبر وبيت الحماسة لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم

اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قرند فان قوله وساكنه عطف على ... وانت

وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بتاكيد ... بل هو تاكيد

اصطلاحي مقدم ويحمل نعليه وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلنا امتناع تقديم التابع حال كونه

تابعا تابع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا

واتفقوا على امتناع ماجاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا مكابرة

محض ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قائم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك

الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان الدلالة

قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على

الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمط جواز تقديمه على العامل

ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر

بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا

فمما لم يقل به احد ثم لا نم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم

لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير

والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن

اسلوب كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا لان التنكير

انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول

وقد ذكرنا ان ما يختص بالو ... ... فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجوز ان يكون

الحصر مستفادا من ...

... انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر

اذ لم يقصد به ال...

... لوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل عن السوق

جاءني بمعنى لا ا...

... المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا عقلا ولا نقلا

قال الشيخ عبد القا...

... هره من حيث الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي

ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم

وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في نحو

انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه بالخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي

قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير

الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب

على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب

يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول

وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا

على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة

الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام

التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم

ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان

اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء

فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم

بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند

الاسناد الى الظ قلنا لما جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح و

اتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر

فحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه اتبع عارف في الافراد اذا اسند الى الظ مفردا كان الظ او مثنى

او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير

اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي

الاتحاف نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا

انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل ونفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت لمن

يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من

مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت له او النفي عنه بالطريق

الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وسلبه عنه في الايجاب لانه

اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به

ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع والاستدلال

في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية

ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يبخل وقوله
غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى
والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب
مماثل له او غير مماثل وقوله من غير ارادة التعريض معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من
غير ارادة التعريض اي لم ينشا من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشا من ذنب
كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله بهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم
فيه من فليتنبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين
التركيبين لانهما من الكناية الملطها فيهما انفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه
مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل
الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول الفائدة المبالغة
بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت
الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى
لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك وغيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته
ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى عن ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل
على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو
اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول
النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير
النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التوكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم
النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التوكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير
من التوكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان
حمل استعمال كل في التوكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع
الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان
السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا
انسان لم يقم موجبة [illegible] عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل
جزءا من المحمول الا [illegible] ن ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب
والسلب ولهذا جعلت مو[illegible] صلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه

المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا
كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع في نحو لم يقم بعض الانسان
بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون
جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان
وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق
السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا
عن بعض من الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز
ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل توكيدا لا تاسيسا
فيلزم ترجيح التوكيد على التاسيس فوجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون
كل لتاسيس معنى اخر لا لتوكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة
لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم ولما
قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض
وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف
السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة
نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة
بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم
في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان
رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان
نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن
كل فرد يلزم ترجيح التوكيد على التاسيس فوجب ان [illegible] معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل [illegible] م لعموم السلب ليكون لفظه
كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس [illegible] دة لاحد هذين المعنيين
عند انتفاء احدهما ثبت الاخر ضرورة و[illegible] كل انسان لم يقم لافادة
النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل [illegible] ون كل توكيدا حتى يلزم ترجيح

المعدولة المحمول

التوكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ الانسان
وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم
يسند اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى
انسان يكون كل تاسيسا لا توكيدا لان التوكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك
لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا شي اخر
ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التوكيد هو التوكيد الاصطلاحي
ونحن نعني بالتوكيد هنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار
الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التوكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو
لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حمل كل على الثاني اي على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا
بل توكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه فاذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها
للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التوكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس هنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التوكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان
مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حمل يكون
تاكيدا لا تاسيسا ولا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التوكيد على
التاسيس لانه دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان
بطريق المطابقة فلا يكون توكيدا لانا نقول اما ان نشترط في التوكيد اتحاد الدلالتين او لا نشترط
فان لم نشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان توكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد
وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن الجملة توكيدا لان دلالة قولنا
كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن الجملة توكيد لان دلالة قولنا انسان لم يقم بطريق الالتزام
وهو ظ وح يبطل ما ذكر في الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون
منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر فقط او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم
انسان هو القسم الاول فقط [illegible] تاسيس فلو جعلنا كل انسان لم يقم للنفي عن
كل فرد يلزم ترجيح التو[illegible] عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون
تاسيسا قطعا لان ه[illegible] لان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا
لم يقم انسان سالبة [illegible] ان الحكم فيها مسلوب عن كل واحد
من افراد الموضوع لا [illegible] السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا

على النفي عن الجملة

نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع
اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم
على كل افراد الموضوع وظ ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة
واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من
شي يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شي ولا واحد
فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك
مما نص عليه الشيخ في الاشارات وهنا يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفيا واقعا في
سياق النفي سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام
يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا ولا مهمل في لغة العرب قال عبد القاهر في دهر ان كلمة كل تارة
يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت
معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري
الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية
او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير
فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي
والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول
فظ واما الثاني فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني
كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمني المرء حاصلا فان خصصت التاخر
باللفظي فلم يصح منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان
وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز
النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر
تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون
المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما اشعر به المثال المذكور
والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا
لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما [illegible] ما التوكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا
كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او ا[illegible] لم اخذ والدراهم كلها
لم اخذ وترك مثال التوكيد اعتمادا على [illegible]
[illegible] الا المتقدم معمولة عليه
بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو [illegible]
[illegible] بكل القوم وما
سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصو[illegible]
[illegible] الى اصل الفعل وافاد

الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلاً للفعل او الوصف الذي جعل
عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم كتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتباً وما كاتبٌ
كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشملها اذا كان الخبر جامداً نحو ما كل
سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كان كل في المعنى مفعولا للفعل
او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذ
انا وما انا آخذ كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل
الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا انا لما وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث
يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى و
الله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري
لا كلي والا اي وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظاً ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي
كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلعم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة
بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان
وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنباً كله لم اصنع
برفع كله على معنى لم اصنع شيئاً مما تدعيه علي من الذنوب قال المص المعتمد في اثبات المط الحديث وشعر
ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السوال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد
ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما رداً على المستفهم وتخطئته
له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعاً فيحتمل ان يكون قوله كل ذلك لم يكن
نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي صلعم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان
فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رداً له لانه انما يناقض كل منهما لا
نفيهما جميعاً اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح
والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيداً ضربت
وليس في نصب كل هنا ما يكسر له وزناً وسياق كلامه انه لم يات بشي مما ادعت عليه هذه المرءة فلو
كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الفصيح الى
الرفع المحتاج الى تقدير الضمير ... فلقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصب
لجعلها مفعولا وهو ممتنع ... الضمير لم يستعمل في كلامهم الا توكيداً او مبتدأ
لا تقول جاءني كلكم و... سيبويه ثلث كلهن قتلت عمداً ان الرفع
في كلهن على الابتداء ... في الشعر اذ لا ضرورة تلجئ اليه لامكان ان يقول
كلهن قتلت بالنصب واعترض ... بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا

وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا توكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل توكيداً
لما تقدمها لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى
المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم والا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في
الصورة عما هي لها فلذلك قرئ ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقرأ الامر كلُّ لله هذا كلامه واما حسم
فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجئ بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف و
التنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا
المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد
الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب
لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفصيله بنكرة ليعلم
جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله
باسم مخصوصاً بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم
رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديراً فان
قلت لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود
في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من جملتها
التزام كون ضميره مستتراً من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ
الا ناد راً وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتوكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله
تعالى ذرعها سبعون ذراعاً او لرفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او
القصة فالاضمار فيه ايضاً خلاف مقتضى الظ وتختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة
نحو هي هند مليحة وقوله لا تعمى الابصار قصداً الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع هي الامير
بن غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي ... ربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات ...
ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجئ على ... وضع المضمر موضع المظهر
معنى ليتمكن اي لينتظر السامع ما يعقب الضمير ... ليتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل

له فى القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به

فلا يقال هو الذباب يطير قالوا وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم هو السر فى التزام تقديم

ضمير الشان وهو يقتضى التزام باضمر المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل شعر ابو موسى

فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم

منه معنى انتظره انما يصح فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يفهم ان فيه

ضميرا فعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكر ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر

لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القران اولانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان

نحو هو الحى الباقى او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله فى المطلع المصيبه شعر زارت عليها للظلام رواق

وقد يعكس اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية

بتمييزه اى بتمييز المسند لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندى شعر كم عاقل عاقل وهو وصف لعاقل

الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما تقول مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية اعيت اى اعيته بمعنى

اتحيرته اواعيت عليه وصعبت مذاهبه اى طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك

الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اى المتقن من نحر العلوم اذا اتقنها زنديقا اى كافرا نافيا للصانع

قايلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العالم

محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام

حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه فى معرض المحسوس كانه يرى السامعين

ان هذا الشئ المعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد تبين ان الحكم البديع هو

كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى

كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغى ولا يخفى ما فيه من التعسف او للتهكم عطف على كمال العناية

اى او للتهكم بالسامع والسخرية به كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثم مشار اليه اصلا او للنداء على كمال بلادته

بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره

اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب

اى باب المسند اليه قول ابن دمينة شعر تعاللت اى اظهرت العلل والمرض كى اشجى كى احزن من شجى يشجى

اذا حزن على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجانى هذا الامر اى احزننى وما بك علة

تريدين قتلى قد ظفرت [illegible] لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر

الذى يشار اليه باسم الا[illegible] موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة

التمكين اى تمكين الم[illegible] الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه

الذى يصمد اليه فى الحوائج [illegible] ضمير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع

المضمر

المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القران الا

بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع فى ضمير السامع

وتربية المهابة او تقوية داعى المامور اى ما يكون داعيا للمامور به الى الامتثال والاتيان به

مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان

انا امرك به وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المامور من غيره اى من غير باب المسند

اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراى فتوكل على الله حيث لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية

داعى النبى عم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او

الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصى اتيتك على ان يكون

العاصى بدلا لان فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس فى انا وفيه ايضا تمكن من

وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله

النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه

وليشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من

كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية

الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففى العبارة

ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان

يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا

ينقل الى الاخر فصار الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة فى الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين

وقوله مطلقا زيادة من المص ليس بمصرح فى كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة

باسم مظهر او بمضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان فى المسند اليه او فى غيره وسواء كان كل منها قد اورد فى

الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد ولكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصود

المص من تعميم تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من

يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف بسم الالتفات فى علم البيان مبنى على انه كثيرا ما

يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله ا[illegible]ن بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم

اسم موضع ويروى بكسرهما اختص [illegible] الدلالة على ان مذهبه

ان كلا من التكلم والخطاب والغ[illegible] الاخر فهو التفات

لانه قد صرح بان فى قوله ليلك الم[illegible] والمشهور عند

الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى [illegible] فالغيبة بعد التعبير عنه

اى عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق اخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف
مقتضى الظ ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا تفسير كلام الم
فى الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام
من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاط
وايقاظا فى اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل فى هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد
وانت عمرو ونحن رجال ونحن انتم رجال وانتما الذى فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو
ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم والمخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا
زيد قم ويا رجلا لبصير خذ بيدى وفى التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق
غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو
فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير بطريق بعد التعبير عنه
بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لى هذه المسئلة وانت الذى لا نظير له فى هذا الفن و
نحو قوله شعر يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شىء بعدكم عدم فانه لا التفات فى ذلك لان حق
العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب
فكل من يفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظ وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها
الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشىء قال الامام المرزوقى فى قوله انا الذى
سمتنى امى حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه
لما كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول وحمل
الكلام على المعنى لامن من الالباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازنى قال لولا
اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير
فى كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا فيمن قرا بياء الغيبة فيه التفات من
التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات لنريه
ومتماته وهذا اخص اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من
ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظ التعبير عنه بطريق
منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور [illegible] او كل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما فى
قوله تطاول ليلك بالاثمد [illegible] ات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الارمد و
ذلك من نبأ جاءنى و[illegible] العاير قذى العين وفى الاساس فى عينه عوار
وعاير اى عمصة عمص [illegible] المجازى كصلم بهان فانه لا التفات فى البيت
الاول عند الجمهور وقد [illegible] بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكتاب

وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات فى ثلثة ابيات ثم فى ان مذهب السكاكى موافق لمذهبهم فانه
يجوز ان يكون احدها فى بات والاخران فى جاءنى احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والاخر
باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات او يكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان ذلك
للخطاب والثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون فى شىء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام و
بعد الانتقال من الخطاب فى ليلك الى الغيبة فى بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى التكلم فى جاءنى الا من الغيبة وحدها وعن الثانى انا لا نم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه
حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك
ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم وقوله هل يزجركم رسالة ثم رسل اليه نفع فى ولا الو حيث
لم يقل ولاكم وقوله شعر بكرا صاحبى قبل الهجير ان ذاك النجاح فى التبكير حيث لم يقل ذاكما مثال الخطاب
ومالى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون
المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذى
فطركم كما سيجىء فالمعبر عنه فى الجميع هم المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظ لا
الظ مقتضى ان والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظ قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظ
لان الظ لا يقتضى ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم
فى قوله من نبأ جاءنى وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظ وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى
خلاف مقتضى الظ وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءنى
فى الاية والبيت التفات عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظ لما انحصر الالتفات فى
خلاف مقتضى الظ عند غير السكاكى ايضا ولا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر فى
خلاف مقتضى الظ وان مثل ترجعون وجاءنى من خلاف مقتضى الظ على ما حققناه والى الغيبة
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر فى الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للمخاطب والغائب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باى
نواحى الارض ابغى وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب
الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحابك اى ذهب بك [illegible] معناه معلو بقولهم طروب قال المرزوقى
معنى طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان [illegible] الشباب اى حين ولى الشباب
وكاد يتصرم عصر حان مشيب اى زمان [illegible] ليلى من الالتفات من الخطاب
فى طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاء [illegible] قوله الثانى اى يكلفنى ذلك القلب
ليلى وبطانى بوصلها وروى بالتاء الفوقانية [illegible] والمفعول محذوف اى شدايد

فوقه او على الخطاب للقلب فهو التفات من الغيبة الى الخطاب وقوله تطاول فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شطّ اى بعد وليها اى قربها وعادت عوادٍ بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلًا من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدًا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث اللفظ فهو في سر المخاطب لان ذلك يجرى من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير شعر
تمنّى بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثنى يا فداك ابى وامى بسيب منك انك ذو ارتياح
فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالاول امرأته وبالبيت الثانى هو الخليفة هذا احسن من تفسير الجمهور فقول ابى العلاء هل زجرتكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك ثم التفات عند الجمهور من الخطاب في زجرتكم الى الغيبة في اولاك يعنى اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم ولذا كان يُرى من قبيل الالتفات وليس منه لان المخاطب هل زجرتكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفى كلامهم قصم الفقر ظهرى والفقر من قاصمات الظهر وفى قول جرير متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقى البشام والثانى ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شك فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة شعر فلا صرمه يبدو وفى الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه قال فلا صرمه يبدو وقيل له وما تصنع فاجاب بقوله وفى الياس راحة ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اى تجديدًا واحداثًا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظًا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اى قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص [illegible] بحسب مناسبة المقام كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب [illegible] محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صـ[illegible] الى ان يؤول الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهو [illegible] الحقيق بالحمد مالك الامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف مالك [illegible] الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على [illegible] فى القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد

٤٩

والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات والباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة لتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة فى المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذى ذكره المصنف على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز بها فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل فى التميز واعرف فيه فكان تعليق العبادة تعليق بلفظ المتميز يشعر بالعلية ويمكن ان يقال ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرف النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بهذه الصفات فخوطب تنبيهًا على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم الحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة ولهذا ينبغى ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى خلاف مقتضى الظاهر او رد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء فى بغير للتعدية وفى بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقـ[illegible] الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه [illegible] اده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضـ[illegible] مراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصد [illegible] من كان مثل الامير فى السلطان

وبسط اليد مجد بان يصفد اى بان يعطى المال وهب من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد
ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيًا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدًا خير من ان يكون
بليدًا فحمل الحديد ايضًا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يطلب
بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيهًا على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال ذلك
السائل والمهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب فى اختلاف
القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقًا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا
حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من
هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع و
المتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى
والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقايق
علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين
والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيهًا
على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقه لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق
وذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظ التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى
تنبيهًا على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض بمعنى يصعق
هكذا فى النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا فى الكلام لاسيما فى كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى
ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحو التعبير عنه بلفظ اسم المفعول
كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك
على خلاف مقتضى الظ فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى
والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردًا على مقتضى
الظ قلت نعم ولا خلاف فى ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال
حقيقه وكذا الماضى عند الاكثرين فيه [illegible] الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع
يكون على خلاف مقتضى [illegible] تعالى ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له
الناس وقولك [illegible] على الفرض [illegible] وعلى ان مقتضى الظ فيما لم يقع
هو الفعل والم[illegible] هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اى و
من خلاف م[illegible] كلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان
احدهما ان الداعى [illegible] صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعًا كما اذا وقع

ما هو فى موقع المبتدا
نكرة وما هو فى موقع الخبر معرفة كقوله قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اى لا يك
موقفا لوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعى الى ذلك من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ
تابعًا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه هنا مما يكون له ادراك
ليميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة فى الراس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك
لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض
عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف وهنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار
فلما قوله فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار اى ذهب السود من الناس واتصفوا بصفات
اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالى انسان منهم هجينا كان اى غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ
بناء على ان ظبى مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة
كما فى قوله ولا يك موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف
الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فان المقتضى المذكور بعد الهمزة هو ظبى لا الفعل
العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبى مبتدا وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل فى الدار ام امرءة وحمار عطف على ظبى لان ما يحوج لما الهمزة فى الاسم اكثر من
ان يحصى ويصح فى الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فح
لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما فى رجل شريف كان ابك نعم فيه قلب من جهة
المعنى لان المخبر عنه فى الاصل هو الام والمعنى على اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون
امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقبله اى القلب السكاكى مطلقا انما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة
ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل ورده غيره اى
غير السكاكى لانه عكس المط مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطايف
قبل كقوله اى قول رؤبة ومهمه اى مفازة مغبرة اى مملوة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع
الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وهنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله اى لونها
فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفى القلب من المبالغة ما ليس فى
تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة والا اى وان لم
يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن [illegible] يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام
لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا [illegible] اى قول القطامى يصف
ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت [illegible] السياعا اى الطين
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجو[illegible] الرجال الماخذوها فكنا
نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه متضمن [illegible] ما لا تضمنه قولنا كما طينت

الغدن بالسياع لايهام ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والغدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الغدن والثانى ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اُصَبْ جذعَ البصيرة قارحَ الاقدام والمعنى قارح الاقدام على انه حال من الضمير فى انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح تقدمه وتناهيه فالمناسب وصف الراى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك بالجذوعة كما يق اقدام غِرٌّ وراى مجرّب قليس فى هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم اُلف من اصبت الشئ لقيته ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وُجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدّر منه الدم ولا تخفى ركاكة الدلالة على انجرح اعلاما بان الاقدام ليس بعلة الحمام وحثا على ترك الفكر فى العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافى ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح فى هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعل بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى وهو ان جذع البصيرة حال من المضمير فى انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التى كان عليها اولا لم تعرض لرايه ندم فى الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى انصرفت وقد بلغت ما اردت من الاعداء ولم ينلوا ما ارادوا منى وانا على بصيرتى الاولى ولم يبدُ لى فى الاقتحام ندم ولا غلب فى اختيارى النظر والانحراف بل قد صار اقدامى فى الحروب قارحا لطول ممارستى وكثرة مباشرتى والله اعلم بالصواب

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر فى حذف المسند اليه وفى المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركن فى الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند بحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فى الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اى قول ضابى بن الحارث البرجمى [illegible] اى وقيار بها لغريب فى الاساس الماء فى رحله اى فى منزله وما وا[illegible] التعبير على الغربة والتوجع على الكربة حذف المسند من الثا[illegible] قتصار والاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر [illegible] براعتهما بانفراده لامتناع العطف على محل اسم ان للخبر قبل مضى الخبر [illegible] فلاع قيار وجهان لاحدهما العطف على محل اسم ان

لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما فى انّ زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثانى ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة انّ مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا فى عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق وفائدة تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كانه اثر فى غير ذوى العقول ايضا بان ذلك انه لو قيل انى لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدم ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى العقلاء فى استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف فى قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية فقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا آه لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراى مختلف هذا صريح فى ان المذكور خبر عن الثانى وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رمانى بامر كنت منه ووالدى بريئا ومن اجل الطوى رمانى على ان بريئا خبر لوالدى وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على انه خبر كنت ووالدى مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقى فى قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا فى نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثانى منصوبا اى كنت منه بريئا ووالدى ايضا بريئا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اى وعمرو كذلك فحذف للاحتراز من العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اى موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما فى المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء فى فاذا قيل هى للسببية التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات وقت وجو[illegible] العامل فى اذا هو فاجات فيكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر [illegible] الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اى [illegible] بينهما اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى [illegible] الباب وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا [illegible] وصاحب ومهلا اى بعدا

وطولا اى ان لنا فى الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان فى السفر اذ مضوا مهلا قد توغلوا فى المضى لا رجوع
لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول
الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان
عمروا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم
يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام على المحافظة
على الشعر والمصير بعدها مثل للاختصار بدون الضيق نحو قولهم ان زيدا وان عمروا قال وعليه قوله ان محلا
نعى على هذا الاسلوب الذى نحن فيه فخبران المكرر ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم و
قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى تقديره لو تملكون انتم تملكون فحذف تملك الاول وابدل من
ضميره المتصل اعنى الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا
فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو
اظهرته لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ
ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه
لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد ذكره صاحب الكشاف هذا ما تقتضيه علم الاعراب فاما
ما تقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ
لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر ابرز الكلام فى صورة المبتدا والخبر يعنى كما ان قولنا انا سعيت فى حاجتك
وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله فى الصورة فالعجب ممن استدل بهذا
الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس مبتدا بل تاكيد مقدم وهذا الكلام
صريح فى مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اى فصبر جميل اجمل
او حذف المسند اليه اى فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين
بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف
المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل
اجمل لا يدل على حصوله له وبانه فى الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف
المبتدا موافق لدون حذف الخبر ... وصرح قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص
حذف الخبر اعنى اجمل قر... ان وجود القرينة شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف
اصلا والقرينة ههـ... ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام
مما يفهم منه هذا ... من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اى
صبرا جميلا وبان ... يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة
موصوفة وبان المفهو... ... من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل

من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اى لا تقولوا لنا او فى الوجود آلهة ثلثة
او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف والمميز ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اى مستوون فى استحقاق
العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب
المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو
فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام من الاتصال الى الانقطاع وذلك لان اذا وليت ام و
الهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام
زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة
لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بمعنى
كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز
عن نحو الفعلين المشتركين فى الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل
فهى متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد
للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن
الفاعل ولان القرينة تعضده بتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحى
فمسلم بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن تعلق الفعل وصدر عنه فمقدم مبتدا كقولنا الله خلقها يؤدى
هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل فى قولنا الله خلقها
لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثمه قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان
السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل ويقدم المسؤول عنه اهم والجواب احمل الكلام على جملة اولى من حمله
على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اى كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر
نحو قول ضرار بن نهشل فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع
اى ذليل لخصومة يتعلق بضارع وقال ... والمه ويكفيه ... للفعل اى يبكيه
من يذل ويخضع لاجل خصومة لانه ... متعلقه بيبكى المقدر ليس
بقوى من جهة المعنى وتمامه ومختبط ... من غير وسيلة ويطيح
من الاطاحة وهى الاذهاب والاهـ... الطوائح جمع مطيحة يقال
طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا ... المختبط وما مصدرية
اى كا يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله او ... ... المنايا يا يزيد وطيح

على المقدرين بمعنى الماضي عدل عنه اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اى فضل نحو ليبك زيد ضارع
وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر
على خلافه وهو ليبك زيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب زيد مفعولا لتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل
اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك زيد فعلم ان هناك باكيا اسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل
ضارع اى يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سوال عن تعيين الفاعل
المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا و
لوقوع نحو زيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة
الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا
من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليبك
زيد بنصب زيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين
المتناقضين من حيث اللفظ لان نصب نحو زيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل
وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر
الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قام ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد
نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم و
غير ذلك او ان يتعين كونه اى المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت والتجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد
التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول
التعجب لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده
اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا
للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي
كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس الحكم بحذف فاعل المصدر فيصح ما يفيد
التقوي بحسب التكرير نحو عرف [illegible] نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يوهم ان تقوي الحكم
في الاصطلاح هو تأكيده [illegible] انما المراد مع عدم قصد التقوي كما اشعر به لفظ
المفتاح ليشمل صورة [illegible] جل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي
لكنه يفيد ضرورة تكرر الا[illegible] من عدم قصد التقوي ولهذا صاحب المفتاح بان نحو
انا سعيت عند قصد التخصيص جملة [illegible] يقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد

عرف ماهو ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي
بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه وعم المص انه يشمل السببي ايضا الا ان كل مسند
محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل
ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظ انه لم يحكم بثبوت
منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد
الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة ولا بد من الحكم بثبوت مفهوم
انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري
فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا
فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح
المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند
في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق
ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه
جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظ ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق
ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه
اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض
ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى
هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به ففي الجملة عبارة المص اوضح
ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو اكرم من البرستين وفي الدار خالد وقال اذا تقدر
استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين ولتعرض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين
جملة ويحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل
الشارح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب
الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قدر المثال الاخير بقوله اذا تقدر
استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون [illegible] التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد
السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا [illegible] المسند ههنا امثالا لان
المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور [illegible] تركه المص ايضا
ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من [illegible] فلو كان قصده
لها امثلة لافراد المسند لكان المناسب [illegible] الافراد ذكر الفعلي

وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرها لا يكون مناسبا وهذا لا يخفى على العارف بصناعة الكتابة ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل للجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها و العائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للمبني الذي بني عليه ذلك المسند تعلق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعلق نفي بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعلق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي كون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدا اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له و زيد غير ما بني عليه منطلق لان معناه ما جعل مبتدا او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان تقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاول الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدا ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا وهو الزمان وضمير هو عائد الى ... قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم الم... يا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الملحوذ من مجموع كلا... به اي كون المسند فعلا وللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الم... ان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب

٤٧

وجوده بعد هذا الزمان والحال هو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما تقول زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه فظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ هو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يصدر عنه تفرس الوجوه ويتاملها شيئا فشيئا ويصدر منه التوسم لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدده قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق ينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد القيد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب ... اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني ... الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصو... انه متصف بالغنا المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي ... حكم معناها فان للمعنى في هذا المثال حكم الاستقلال لانه الحال التي استقل اليها وهذا ... هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال

واما تركه اى ترك تقييده فلمانع منها اى من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او ضيق المقام او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض يتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك

واما تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمنى او ان تكرمنى اكرمك فلاعتبارات وحالات لا يعرف تعيين ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل فى علم النحو فليرجع اليه وفى هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمنى اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياى ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتنى اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها للصدق والكذب بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى لا الانشائى واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولهذا لا يعقد عليه ما فى حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فى نفسها اى بالنظر الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذا الدقيقة قيده بقوله فى نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو ان الاثم ذلك فى الجزاء لان قولك اكرمك ان جئتنى بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك ووقت مجيئك والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظ ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين [illegible] هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط و[illegible] وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال ال[illegible] فانها قول جازم موضوع للتصديق و التكذيب وتخالفها [illegible] خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحم[illegible] النهار موجود مفهوم عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس و[illegible] فى كل وقت طلوع الشمس وظ انه جملة خبرية قيد

مسندها بفعل فيه فكم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا فى ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة فى علم النحو فان واذا للشرط فى الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط فى اعتقاد المتكلم فلا يقع فى كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه فى اعتقاده فان قلت كما انه يشترط فى ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا اشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل فى المعانى المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما فى كونهما للشرط فى الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل ولهذا ذكر فى المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمنى اكرمك حيث لا يعلم القائل ايكرمه ام لا فنبه فى المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها فى نحو ان لم اكن لك اباً فكيف تراعى حقى مستعملة فى مقام الجزم لنكتة وظ ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اى ولان الاصل عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر لوقوعه موقعا لان لان النادر غير مقطوع به فى الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضى على لفظ المضارع فى الاستعمال مع اذا لان الماضى اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان نظرا الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اى جدب وبلاء يطيروا بموسى اى يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جئ فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا لان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اى الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه فى كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جئ بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو فى نوع معين او فرد معين واما فى نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا فى ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخ[illegible] يكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعر[illegible] ذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم [illegible] اشارة اليها ولو سلم فمحال ان يكون القصد الى حصة معينة من [illegible] كثرة وقوع و اتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقتضى لحو البلاغة [illegible] الحسنة المعهودة التى حقها ان يشك فى وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع ج[illegible] ان اراد العهد على مذهب

بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة
دورها فيما بينهم فيكون اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء
قد صارت لكثرة ورودها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريفها العهدي دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون
انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله تعالى عليها انهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة
ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون
الثاني ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد
تكون واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم
اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس
تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هي
فتمتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا فاذا جعل الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما
هو المذكور وبه يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة
الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها
الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء
ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا تظهر صحة ما ذكره في كونه اقضى لحق
البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة
الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة ايضا
في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فالجواب اما الاول
فللنظر الى لفظ المس المنبي عن معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لتبعده عن الحق
وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والمضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في الحكم المقطوع به واما
الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه
فنبه بلفظ اذا والمضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام
الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها
ويقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد كما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي
الليل افعل كذا فتتجاهل تولها وتضجرا [illegible] المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا
تفعل او تنزيله اي لتنزيل [illegible] المخالفة مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه
ان كان اباك فلا تؤذ [illegible] لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير
ان المقام لاشتماله على ما يقلع [illegible] المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض
يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام [illegible] تعالى افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما

فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر
فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف
عن العاقل في هذا المقام بحيث ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على الايات
الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لائق المستعمل
في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من انه
يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقع ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار
لانا نقول ان المحال في هذا المقام بمنزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التوبيخ فمن هذا
يصح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان
دين الحق لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ان حصلوا دينا اخر مساويا لدينكم في الصحة و
السداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره
والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد
فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى البعض
غير قطعي بالنسبة الى الآخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من يحصل
لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل ان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون
للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما
يزيله ويقلعه عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين
على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد
هنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال
وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان
ان هنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى المستقبل وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد
ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل
وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا
الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى [illegible] فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان
يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل [illegible] ان ذكرناك قبحها
فلما اراد ان جعل الشرط ماضيا قدر كان [illegible] قطعا والبعض غير مرتاب
قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعـ[illegible] المقام وليس من التغليب في
شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقع على [illegible] من يجوز منهم الارتياب
وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع به [illegible] في المثال المذكور ثمة

التبكيت

والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على
طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان
الصوت مما يوصف به الذكور والاناث والقانت كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل للابتداء
الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها
صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون
بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن
المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين
للحسن والحسين عليهما السلام وما اشبه ذلك مما غلب احد المصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا
له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وسبحانه تغليب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه
يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من
القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة
بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم ثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من
الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قرءان الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر
وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي لا نثنى العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق
في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان
القانتين للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على
هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق
اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه
جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس واحد بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله
تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم
مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا
وانت فعلنا وانا وزيد فعلنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى
وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرء بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز
ان يعتبر خطاب من سواه من غير ... لان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية
او جمع وانهم قال ... هم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم والذين من قبلكم ... للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا والذين من
قبلكم الذي ذكر بلفظ ال... لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ... على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق

الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب و
العقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها
الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس
والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير
فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة وفيه تغليب المخاطب على الغائب
والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما
صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال
يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا
حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس
في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش
وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا تبقى بقاءكم ويدوم
بدوامكم وعلى هذا يكون المعنى وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه و
هو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض التنزيل وبعضه مترقب
الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا
بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان
اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان قدم لبيت الحكم من
اول امره معللا لا يكون له في النفس استقرار كما يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا لتعليق امر وهو
حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء
مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق تعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في
الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل
كان كل جملة من جملتي كل من ان واذا اعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظ لانه مفروض الحصول في
الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق
حصول الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك
زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في الـ... ... لا امر مترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
الوقوع الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فلا ... لسقا اللفظ بالمعنى وتفاديا
عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شئ وقوله ... ناهما او واحد منهما لفظة
اسما او فعله ماضويا فالمعنى على الاستقبال حتى ان ... من معناه ان تعتد
باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى ... رسل من قبلك معناه فالتحزن

واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل
قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتاول الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمعرض الصدق كالشرط
بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا
وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جئ بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو
زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك
سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها فقد الهبت وجدا انفوس
رجال لظهور المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا
ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او
كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه او التفال واظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا
للتفال واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا
يعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن
تحصنا حيث لفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي
جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول الامر ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال
بانتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غايه السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نم
ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم
بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله ملازما الا
يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه
بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني في انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي
انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن
اذا اردن العفة فالمولى احق بها [illegible] التحصن ويكره المولى على الزنا الثالث لا
نكرهوا معناه يحرم الاكراه [illegible] ارادة التحصن سفي حرمة الاكراه او طلب الكف
عن الاكراه ضرو[illegible] على نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن
الزنا لا يتحقق الاكراه [illegible] حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة
لكن الاجماع القاطع [illegible] والتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما

ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلعم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل
على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن
شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم
ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في الاستعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما
لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب
واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداء ملحق
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد و
ليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي على قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح
حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك
المتكلم او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى
الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان
يثقفوكم اي ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة و
القتال وقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت
فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم
لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يرتد المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين
اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوهم
كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي و
الالسن اليهم لانها واضح اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه
الاشد بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط
الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما [illegible] المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وتماسا واعليه من قولهم
اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة [illegible] لم المشركون [illegible] كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه لعدم خفي
فان قلت اذا اعطف شيء على جواب الشرط [illegible] المذكورين بدون الاخر وجه
وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني [illegible] جع الامير استاذنته
وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع الامير [illegible] الى الاخبار كما في الاية
ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما وا[illegible] كان من الضرب الاول لم يكن في

نقيد وداده الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله ودوا عطفا على الجملة
الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم
الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا اقلنا لظاهر من الضرب الاول والمراد اظهار وداده الكفر و
استقصاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة
ظفروا او لم يظفروا بهم لا يقال ان الاية نزلت في شان حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم
باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا وداد للرد الى الكفر واما
اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فح تحقق العداوة وبسط الايدي والالسن ووداده الرد الى الكفر لانا نقول هذا
انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم و
انه اخذ اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي
مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجي مع القطع بانتفائه فيلزم
انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك
معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجي مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع
الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه
بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع اليه من المجي واطلق انه لا حاجة
اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله
بما امتنع وهذا معنى لطيف تنبه السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متفقي كتابه فعدل لتعليق الامتناع بالامتناع
القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع
الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهي في نحو لو
لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون لشي اسباب
مختلفة كالشمس والنار للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا
ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ
لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء [illegible] اخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني فقال
بعض المحققين ان دليله [illegible] من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم
مضي او شرطا نحو [illegible] كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم
والجزاء لازم وانتفاء [illegible] موضوع ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع
مضمون الشرط الذي [illegible] امتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على

انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع المقدم ووضع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا
انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة
من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول
على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة
على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى قوله تعالى لو شاء الله لهديكم اجمعين ان انتفاء الهداية
انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط
من غير التفات الى ان العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك
عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول
ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم
لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك
الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على
لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الملزوم عند انتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسيات لاكتساب
العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لظهور
ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو
على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم
انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي
اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود
في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط
انسب والوق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان
الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو
ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم يكرمني لاثنيت عليك ففي
هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا [illegible] عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى
ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك [illegible] بعدم الاكرام وكيف على تقدير
وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو اذا دخلت [illegible] في هذه الامثلة على اصلها
من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان [illegible] ان يكون هناك دائما وعدم العصيان
متغاير

المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بعدم الاكرام قلنا
لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجي ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط
تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجي ونحن نعلم قطعا ان الاكرام المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك
هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجي وليس كل ما له دخل في لزوم شي لشي او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم
وقد اشار الى ذلك التفتازاني وزعم ابن الحاجب انه مستقيم مما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت كنحو في نحو
لو اهنتني لاثنيت عليك ان تقدير الثناء المنفي لا عين المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله
لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط
في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتك فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون معنى لو
لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان
غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في نفسه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم
الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا
مح لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب
ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو مم ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا مح اذ لا
خير فيهم والمح جاز ان يستلزم المح وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل
القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشي لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي
وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرايط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس
الا لحصول النتيجة والحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم
العلم بالخير فيهم ثم ابتدا قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير
الاسماع وكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كما ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع
كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشي وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشي لم يتحقق منهم التولي
والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء
التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان سمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا
كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فلا يعد عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة له من خيراته واما قوله
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا [illegible] يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة
رجل وكيف اذا كان انسانا [illegible] اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا
لجعلنا ذلك الملك في [illegible] الثبوت والمضي في جملتيها لتوافق العرض ان الشي
ناقي التعليق والحصر [illegible] عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومن هنا المرد
انها تستعمل في المستقبل [illegible] اطلبوا العلم ولو بالصين فاني اباهي بكم الامم يوم القيمة

ولو بالسقط وقال ابو العلا ولو وضعت في دجلة الهام لم تنق من الجرع الا والقلوب خوالي يصف تاسفه على مفارقة
بغداد وشوقه ركايبه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكن جا بلو قصدا الى ان وضع ركايبها الهام في ماء دجلة
كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو ولو
يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لان كان
في ارادتهم عمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله
الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزءون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث
الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا
كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وحالا فحالا فان قيل ان اريد بالفعل في
قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا
مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اريد به امتناع الطاعة
ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما فهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول
لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع فلنا الظ هو الاول والثاني ايضا صحيح لانه كما ان المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويكون يفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال
كما ان الجملة الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخل عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي
التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما
زيدا ضربت وما انت بضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه دخل حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا
نظائر في كلامهم ودخوله لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على
النار اي اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته
على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي رايت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام
عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي
المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل
لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقول ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف
في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك
ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا [illegible] الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم [illegible]
لان لو للتمني تدخل على المضارع ايضا كما في [illegible] وابو علي [illegible]
الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون [illegible] وذا بو علي في غير الايضاح
ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعد ما هو [illegible] تنزيل المضارع منزلة الماضي في

احدقولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه سعلية كان اى ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما
حعل نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق برب محذوفا اى رب شي يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه
من التعسف وتبتر النظم وربما هنا للتقليل النسبه بمعنى انه تدهشهم احوال القيمه فيبهتون فان وجدت منهم
افاقه ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون استعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقل
قد اذا دخل على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة قوله لو كانوا مسلمين عليه اى لو
للتمني حكاية لودادتهم جي به على لفظ الغيبه لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا
سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعه بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدريه ومفعول يود هو قوله لو كانوا
مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رويه الكافرين موقوفين على النار قائلين
يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة رويه الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم
متقاولين تلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى والله الذى ارسل الرياح
استحضار لتلك الصورة البديعه الداله على القدرة الباهرة اى الغالبه اعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء
والارض على الكيفيه المخصوصه والانقلابات المتفاوته وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي
من شانه ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر
يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على
ان الفعل بلغ من الفظاعه بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجمله كما تقول
لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الان لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول من عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية
كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظ واما الجملة الاولى
فلا تقع الا فعليه البته واما تنكيره اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك
زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيما اذا قصد حكايته عن المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول مصدقا
له الذى عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر
ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيله كذا
حاضر فانه يحتج بتنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفه سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في
كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله ويكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على
الاطلاق ليس بصحيح لانهم يجوزون ... والخبر معرفه نحو من ابوك وكم درهما لك
وكذا ما في ماذا صنعت ... وفي جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا
نكرة والمعرفه بعد ... الخبر معرفه يمتنع عقلا بوجهين الاول
ان الاصل في المسند ... الاصل في المسند التنكير لعدم الفايدة
في الاخبار بالمعرفه وان ... والثاني ان العلم بحكم من احكام الشي يستلزم جواز

حكم العقل على ذلك الشي بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم الحكم بذلك الشي لامتناع الحكم على شي لا يعلم من
من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصه
بل النكرة المحضه معلومة من وجه والحكم على الشي انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله ولا فائدة في الاخبار
بالمعرفه غلط كما سجي في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب
هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة
كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشي يستلزم العلم به ثم بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما و
اما تخصيصه بالاضافه نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان
يكون زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة و
الوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل
لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجي للاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لان ان
اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظ ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف
في نحو جاءني رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على
التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد
يحتمل ان يكون من جهة النفس او غيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت
ضربا شديدا بالوصف واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد
المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما معلوما على امر معلوم له اى للسامع باحدى
طرق التعريف وهذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون
المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اى حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه
في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو
زيد هو الراكب فقوله باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا
نحو انا ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار الحالين اى شعري الان مثل شعري فيما كان اى
المعروف والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه
بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعته والاخر
لزيد فهنا مفيد من غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اى ولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم له
باحدى طرق التعريف بامر اخر مثله وفي هذا ... معلوم لا ينافي كون الكلام مفيدا
للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع ... كون المتكلم عالما به والعلم
بمعنى المبتدا والخبر لا يوجبا العلم بانتسا ... ام امرين لكنه يجوز ان يكونا
متغايرين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحد ... الذات نحو زيد اخوك وعمرو

المطلق حال كون المطلق فى المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفى هذا تمهيد لما يجى من بحث
القصر وما ورد على تعريف العهد قول ابى فراس شعر فان يكونوا براء من جنايته فان من نصر الجانى هو الجانى اى هو
هو بمعنى ان الناصر للجانى والجانى سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما فى جواز اضافة الجناية
الى كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل فى الجناية المربى على كل جان ولم يرد ان من نصر
الجانى فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور فى بعض الكتب ان تعريف المسند اليه ان كان بغير الاضافة يجب معلومية
المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم
على اخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكر النحاة
من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المخاطب والمتكلم باعتبار تلك النسبة
لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه
قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير فى الكلام
فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما فى الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد
من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا
وعكسهما اى ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابطة فى التقديم انه اذا كان للشئ صفتان
من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين
فى الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب
ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات
او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه
اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده
قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح فى قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب
ولهذا قيل فى بيت السقط يخوض بحر نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه
وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان
تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول
من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله واولئك هم
هم المفلحون انه اذا بلغك ان انـ[illegible] ت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وتسع على
ما ذكرنا سائر طرق التع[illegible]
[illegible] قصر الجنس على شئ تحقيقا اى قصرا محققا مطابقا
للواقع نحو زيد الامير [illegible]
[illegible] بل مبالغة لكماله فيه اى لكمال ذلك الجنس
فى ذلك الشئ او بالع[illegible] كلام فى صورة توهم ان الشجاع مقصور عليه
لا اتفاق لعدم الا[illegible] ال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو

الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك
لان اللام ان حملت لكونها فى المقام الخطابى على الاستغراق وكثيرا ما يقال للام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل
امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان حمل على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمروا
وجنس الشجاع متحدان فى الخارج ضرورة ان المحمول يتحد بالموضوع فى الوجود وظاهر امتناع حمل احد المتميزين فى الوجود
الخارجى على الاخر وحينئذ لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت
هذا بعينه جار فى الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان فى الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان و
القائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من زيد مثلا اتحاد
جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد
بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر
معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام
زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم فى العرب والامام من قريش لان الجنس فى
هذه الامثلة يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر ولا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه فى جملة
بدون تحقق الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب ولا يلزم ان يكون ما فى العرب مقصورا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد
على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى
قصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصود قد يكون مطلقا كما فى الامثلة المذكورة وقد
يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا فى القصر تحقيقا او مبالغة
هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفى حين لا يفى احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو
الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل
مطلقا ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد
هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ فى دلائل
الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل فى المحبوبية حتى انه لا محبة فى الدنيا الا ما انت به حبيب
كما فى انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى ان سائر المحبات فى جنبها غير محبة كما فى قولنا انت
المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى اصابك [illegible] كان كل ظلم فى جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى
بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى م[illegible] الذى كان مثل الانطلاق المعهود
الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة م[illegible] محبة واحدة من محباتك و
لا يتصور هذا فى زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية [illegible] الذى من شأنه ان يسعى فى
حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ثم مثله فى انت الحبيب [illegible] اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما

في قول الخنساء في مرثيه اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه
لا يعاون الى شيء اخر والا لم يحسن جوابا جعله لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء
على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه
الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا اسقط
ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر لغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه
الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله في قول حسان وان سنام
المجد من ال هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعل ظاهر الامر فيها معروفا لها
كما في دلايل الاعجاز فان قيل اللام حينئذ لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما
قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا
اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه
العموم والشمول في الجمله والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا تصدق احدهما بدون
الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل للمضاف معهودا كما هو
اصل وضع الاضافه ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتدا تقدم او تاخر
لدلالته على الذات والصفه متعينه للخبريه تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان ليس المبتدا مبتدا
لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا او مثبتا
به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفه هي المنسوبه فسواء قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مبتدا
والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفه صاحب هذا الاسم فالصفه قد جعلت داله على الذات
ومسندا اليها والاسم جعل داله على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما
لا حاجه اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه
انما هو من جهه ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق
هذا الكلام انما هو لافاده هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البته فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في الشخص واما كونه جمله اي كون المسند جمله فقد توهم
كثير من النحاة ان الجمله الواقعه خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائيه لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
ولا يجب ان يكون ثابتا للمبتدا و[illegible] يكون ثابتا له وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي
اسند الى المبتدا الا انه [illegible] و وجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في
الخبر والقضيه لا [illegible] والاخباري الا ترى ان الظرف في نحو
ان زيد واني لك [illegible] وهل زيد عندك وليت زيدا عندك
خبر مع انه لا يحتمل الص[illegible] بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد

كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان هذا القول في جميع ذلك تعسف فللتقوى او لكونه
سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افاده الحكم والخبر السببي بمنزله الوصف الذي يكون بحال ما هو
سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جمله وقولهم هذا سببي من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل
وكلما يتوصل به الى شيء فهو سبب له وسببا للتقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او
متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا الضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوه فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو
زيد ضربته ويجعل سببيا كما سبقت الاشاره اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز فهو ان الاسم لا يؤتى به
معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه
فهذا توطيه له وتقدمه للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع للشبهه
والشك وبالجمله ليس الاعلام بالشيء بغته مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمه فان ذلك يجري مجرى تاكيد
الاعلام في التقوى والاحكام فمدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت انه لم يتعرض
للجمله الواقعه خبرا عن ضمير الشان لشهره امره وكونه متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في
حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند ههنا جمله قطعا فهو داخل في التقوى ونحوه
بتكرر الاسناد فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه تقوى
وفي عباره المفتاح اشعار بهذا حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوى
واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف وقد ذكر في بحثنا انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على
تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامه في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لا يبقى في التخصيص
بعد تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجه الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جمله الا
للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جمله واسميتها وفعليتها
وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعليه اذ هي اي الظرفيه مقدره بالفعل على الاصح لان الاصل في المتعلق
هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي في الدار فله درهم فعند التردد الحمل على الاولى وقيل المقدر اسم الفاعل
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا الاصل المقدر في [illegible] ونحو من قولنا زيد في الدار ثابت
فيها او مستقر لا ثبت او استقر [illegible] قد غير الجمله الى الفعل قصدا
الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف [illegible] هذا الوجه بقوله
اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر [illegible] عباره المص اصلاح
ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها [illegible] على غير الاصح وفساده فا

لان الظرف فى ذلك المذهب مفرد لاجملة فكان سعى ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر
المسند اليه اهم كما مرّ فى تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اى لقصر المسند اليه على المسند على ما مرّ فى ضمير
الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اى بخلاف خمور الدنيا
واعترض بان المسند هو الظرف اعنى فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزئه المجرور اعنى الضمير الراجع الى خمور الجنة
وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه فى خمور الجنة او الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف
بكونه فى خمور الدنيا وان اعتبر النفى بجانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة فى خمور الجنة
لا يتجاوزه الى عدم الحصول فى خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولى
دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلى ودينى مقصور على الاتصاف بلى لا يتصف بلكم فهو من قصر
الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله ان حسابهم الا على ربى
ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربى لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم
كون دينى مقصورا على الاتصاف بلى ان لا يتجاوزه الى الغير اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر
فساد ما ذكره العلامة فى شرح المفتاح من ان الاختصاص هنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودينى لا
يتجاوز الى غيرى بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا دينى والمختص بى دينى لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام
دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما فى هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اى ولان
التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذى هو المسند على المسند اليه فى لا ريب فيه فلم يقل لا فيه ريب
لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن
وانما قال سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير
حقيقى والمعتبر مقابلة القرآن هو ما فى كتب الله تعالى كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات و
غيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اى للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على
المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل فى المعنى والنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدا
كقوله اى قول حسان بن ثابت فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر وبعده
له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر فلو لا اخر الظرف اعنى له عن المبتدا اعنى همم لتوهم
انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مختصة نحو فى الدار رجل لتصير المبتدا لتقديم
الحكم عليه كانه موصوف معلوم هذا الحكم [illegible] فتقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قام رجل وشرط ان يكون
الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل [illegible] قائم مبتدا فجمل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين
لكونه خبرا لانهم اتسعوا فى [illegible] كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى
واجل مسمى عنده واول [illegible] اكان بسبب تقديم الحكم لكون الحكم على غير المختص
صورة ان التخصيص لا يحصل [illegible] فقالوا ان لا حكم على ما ليس بمختص فالحق فى هذا المقام

ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبنى على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت
نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق
الى ذكر المسند اليه كقوله اى قول محمد بن وهيب فى المعتصم بالله ثلثة هذه هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما
عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعنى ثلثة هو المجرور فى
قوله ببهجتها اى بحسنها اى يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة
والدنيا ظرف اى فى الدنيا او مفعول على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية
المعتصم بالله والقمر ومما يقتضى تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من
الرحمن ما يستحقه واهملهما المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام فى الخبر دون الانشاء واما الثانى فلان الاهمية
ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هى المعنى المقتضى للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل لها على ما
مر فى تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد
وتركه المصنف لانه كلام يفتقر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة
التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على المسند اليه فى الدرجة الاولى وقوله فى الدرجة الاولى
احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير
الى ما قبله يسند اليه فى الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح فى ان خبر المبتدا اذا كان
فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير فى الدرجة الاولى والى المبتدا فى الدرجة الثانية وكلامه فى تقوى
الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان
يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسى الحكم قوة وهذا ظاهر فى ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما مقدم
على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل فى هذه الامثلة اعنى نحو انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا فى الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى
والحال ان الفعل فى كل منها متقدم على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول
بان فى نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة فى التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد واتباع اسناد
الفعل وعود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود
الضمير الى زيد يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثالثة اما [illegible] الاول على الثانى فلان الاسناد نسبة لا تحقق
قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شئ [illegible] يكون بعد الفعل والمبتدا قبله
كما فى نحو الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه و[illegible] الحكم واما وجه تقدم الثانى
على الثالث فظ وكلامه هنا صريح فى ان اسناد الفعل [illegible] المبتدا بواسطة عود الضمير
وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم [illegible] الى ضمير المبتدا بطريق القصد

من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام و توسط الضمير فلا تناقض
فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرف
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل فيما سبق اولا وههنا
ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخيرين بل نشرع على الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثله
اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة
بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم
عليه لكن بقي هنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى اخره لا
يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير
والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما
اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما ذكره اورده
بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث
ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه
الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام
والثاني الاسناد في الدرجة الثانيه اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله
صرف المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم
الاول يعني الاسناد في الدرجة الثانيه ما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التسهيل والتصحيح ولا يخفى
انه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع التناقض من تحقق الاسانيد الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه كما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان كيفيه تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا الضمير
صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمه والاقتضاء
وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من
الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يرم ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح
بلا فائدة لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان
لفظ المفتاح صريح في ان كون ال[illegible]
وان نحو زيد علم بعد ا[illegible] او مطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
حاصل او حصل فا[illegible] زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير
بافادة التجدد والث[illegible] ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعليه والقول
الاولى اه كلام ث[illegible] الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة
[illegible] اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث

ان حمل قوله في بحث التقوى صرف ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نم ان المبتدا لكونه
مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقع في نحو زيد قام ان الفعل مسند
الى المبتدا فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا اكثر ما يقال للفعل مع ضميره المتصل
فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان
الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا
فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد الى شيء لا يسمى الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على
زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد هنا
من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله
لازما مع انه المستبق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصدا مع ما فيه من الابتداع والاستبعاد وان اراد
غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثه اذ الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير
الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم تقل به احد ولم
تلجا اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكانه لما عارضه غيره واف تمام المقصود فما رايك في تصحيح
صاحب المفتاح وفي تحقق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول
فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانيه واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه
الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر والاسناد
الى الضمير العايد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانيه لان
هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى
زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوى
لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا
وهو المراد بقوله صرف المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد
مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد
اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصفة له
متاخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كا[illegible] الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف
المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متض[illegible] مرة ثانيه هذا الاعتبار
فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثا[illegible] المقدم عليه وعلى
اسناد الجملة هو الاعتبار الاول وح لم يبـ[illegible] الوجه المستبعد
المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه اه[illegible] الثبوت بجعل المسند

الواقع فى تلك الجملة فعلا وتقدم ذلك الفعل التى على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى يعنى على فاعله سواء وجد هٰهنا
اسناد اخر كما فى زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما فى عرف زيد
فجميع هذه الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى واحترز
بقوله فى الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعنى عن اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة اسناده الى ما هو عبارة عنه
فانه فى الدرجة الثانية ولا يشترط فى افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يقدم عليه
كما فى قام ابوه زيد ويجوز ان لا يقدم كما فى نحو زيد عرف مع حصول التجدد فى الصورتين بخلاف المسند اليه
فى الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد
عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد لما من نبيه كثير مما ذكر فى هذا الباب والذى
قبله يعنى ان المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتقديم والتاخير والاطلاق و
التقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اى فى البابين لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل
والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند
والمسند اليه وكون المسند المفرد فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم
يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فى الحال والتمييز
والمضاف اليه فليس بشىء لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يستدعى جريان شىء من المذكورات فى كل ما يغاير
البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى واحد مما يغايرهما الباب

الباب الرابع احوال متعلقات

الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجرى فيها كثير من الاحوال المذكورة فى البابين
لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها
كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل فى ان الغرض من ذكره معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منهما
يعرف بالتامل افادة تلبسه به اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذه تمهيد لحذفه وان كان سائر
المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه
وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه
من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح
ان يقال وقع الضرب او وجب او ثبت او نحو ذلك من الافعال الدالة على مجرد وجود الفعل الاترى انه اذا اريد تلبسه
بمن وقع منه فقط ترك المفعول لم يذكر معه وانما اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبنى الفعل للمفعول
واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اى اثبات

ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفى الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده
او خصوص بان يراد بعضها و[من] اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدى ح
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فى ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيفوت غرض المتكلم الاترى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان
الغرض جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد
منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار
عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم فى افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى
من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمخصوص يدل عليه القرينة و
انما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان
المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر
ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان
يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق و
جعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق و
اليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان
المقام خطابيا يكتفى بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهانى افاد اى المقام الخطابى او الفعل المذكور
ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من
حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطى ح انه يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيصدر هذا الفعل
معرف بلام الحقيقة فيحتمل ان يحمل فى المقام الخطابى على الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال ان افادة التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق
ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نم المنافاة
اذ لا يلزم من عدم كون الشىء معتبرا فى الغرض والقصد عدم كونه مفادا من الكلام والمنافى للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا
عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور فى شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره فى اخر
بحث الاستغراق من ان تعميم الجواد يفيد لاختصاصها بالغير بحيث يجعل غير الجواد بمنزلة المعدوم لان معنى قولنا فلان
يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا الطريق فيه ايضا مزيد اشارة لكن من الحصر مما لم يشهد به
عقل ولا نقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فلم يبق اعطاء لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا

يوجد الا الاعطاء فما لا يسعه هذه العبارة والظ ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع
فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في
المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اى ان يكون ذو رؤية
وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا وانصب
عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته للامامة سبيلا
فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين
عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره
ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع
خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم و
اراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في الغافل عن ذكره
والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اى
وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل
قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا
فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص
افراد الفعل ونحوها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان
يعطي كل سنة مرة او مرتين اى يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من
غير اعتبار المفعول والفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظ وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم
بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اى حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما
للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن
تعلقه به اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين اى لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين
فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار
مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو
شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر
مولع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا يبين ذكر المفعول لسقر في نفس السامع ويانس السامع به
واما قوله اى قول ابي الحسن ابن علي ابن احمد الجوهري على سوم التعبير غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا
فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم كما ذهب اليه صاحب الضرام
من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل ولو شئت بكيت تفكرا لان تعلق
المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فوقع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول

ك

البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول
فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني لتسيل منها دمع لم اجده وخرج
منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني
مقيد معدى الى التفكر ولا يصلح تفسيرا للاول وبيانا كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في
دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت
ليس من قبيل ما حذف منه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لانه يحتمل ان يريد اني ضعفت وتحللت بحيث
لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب
التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على
قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة
عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع
التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فحينئذ يحسن ترتيب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة
للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق وهو
مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله
اى البحتري وكم ذدت اى دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية
مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بالمفعول
ذلك الخبر نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام
اى شدتها وصولتها حززن اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما
بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع
هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر
المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع
الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى قول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك
في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله
لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال
العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري
لئيما ان يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح
على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السر في حذف المفعول في بيت
البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويز
بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف قيست بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع

ك

وقيل المراد محقق اى كم مرة ومن قرب تحامل ازالته وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرنا

مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغ العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه اى على حذف المفعول للتعميم والاختصار

والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها اخص من يشاء ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا

وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقى يشهد ان القصد فى هذا المقام الى المفعول فالحمل على ما ذكر هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول قوله تعالى اياك نعبد و اياك نستعين اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظ ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره مما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار

وقد وقع فى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فى قوله بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار فى سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص

بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه قوله تعالى ارنى انظر اليك اى ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظ وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقى وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا ولا يفهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لا يمكن ان يقال كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه

قلت اولا تقييد التعميم بالذى لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعنى دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعنى التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم فى نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكر فح لا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين اى سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشئ على نفسه ان كان عينه وقيل هذا العطف وارد صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل

فتح ان الحذف للتعميم لا يوهم خلاف المقصود

٦٨

وتنزيله منزلة اللازم اى تصدر منهم السقى ومنهما الذود واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة فى هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه فقد اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل فى كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اى ما قلاك فحذف الكاف لان فواصل الآى على الالف ولا امتناع فى ان يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظى لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اى والذاكراته واما لاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة ما رايت منه اى من النبى صلعم ولا راى منى اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه الحاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اى لينذر الذين كفروا فالحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور ونحو ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطا فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب فى اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ فى تعيين انه غير زيد و تقول لتاكيده اى تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطا فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمروا وغيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان تقول بدل قوله لرد الخطا لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثه ونحو قولك زيدا اكرم وعمروا لا تكرم فى الامر والنهى فان اعتبار رد الخطا فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اى ولان التقديم لرد الخطا فى المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول فى الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يدل على وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح فى نفيه اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر فى ما انا قلت هذا ولا غيرى وكذا يصح ان يقال زيدا ضربت وعمروا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثانى فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطا فى الضرب فيرده الى الصواب فى الاكرام وانما الخطا فى المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر الفعل المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ فى الاختصاص

من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيقوى بادنى
التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياى فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة
الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون
وحققوا المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل
لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياى فاعبدون فهو على تقدير فاياى فاعبدوا فاعبدون
والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء
في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلث فاولها
هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيته عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الخ والثانية جزاء
الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك
لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا
اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد
ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني
يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض
الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد
المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم
من ان حيزما التزم حذفه ينبغي ان يشغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطا في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع
الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا اقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات قبلها اذا كانت
ما قصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل
هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ونظيره لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
لظهور ان الغرض في فاما ثمود فهديناهم دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات
اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الفعل اعني
الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل قولنا زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان و
انه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت و
التخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص الثابت للامر من تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم
للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال الحركة اللازمة الاسفل لازمة للحجر غالبا اي بخلاف المفتاح وقوله غالبا اشارة
الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص لمجرد الاهتمام او للتبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة

الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه
ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال اليه ناظرة وقال
واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم
السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك
نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة
التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة نحو بزيد مررت مع ان الذوق
يقضي ذلك ولهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على
كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه
اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم
ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم
من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة و
غير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل
تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع
الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدئون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد
تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا
للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته و
اجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وباسم ربك
متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به
كما في قولك فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق
باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت
بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول
محذوف في كليهما اي اقرأ القران والباء للاستعانة او للالصاق متبركا باسم ربك او مبتدئا به و
لا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول
قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر
ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه
عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فهو والعمدة احق بالتقديم لانه كالجزء من الفعل ومعنى لا

يفصل بينهما شي والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ العطا واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه للزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل ثم البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم وقد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه فمراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان تقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يتوقع منه ان يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قدم كونه من آل فرعون على يكتم ايمانه والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما التاخير فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه امر يعرض له ما يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لالمام حديث بذكر القرية هل فيها مثبت خير ام كلهم كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك الغرض وكما اذا عرفت في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من الدنيا لانه ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركا اذ لا ينكر ان يكون شي ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما

ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاهتمام بالمذكور لاحدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا لله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بلفظه اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمنين ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان له مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحث يمنع الابعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس

القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شي بشي بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشي بالشي اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شي اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي بل قال وحاصله يرجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان اخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان او اخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد زيدا وبكرا وخالدا شعراء وقليل منها ما يتوهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثنا هذا التفسير من غير الحقيقي ايضا لتعذر الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا منجم وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته يشير الى التقسيم حيث قال اذا دخلت النفي على الو

المسلم ثبوته وقل ما شاعر يتوجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعي له اما عاما كقولك في الدنيا شعراء وفي قبيلة كذا شعراء
واما خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران منافى النفي ثبوته لذلك ما يثبت الا زيدا افاد القصر وكل منهما اي من
الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في
الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان
يكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف
يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي قائم بالغير لا النعت النحوي
الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم و
الصفة المعنوية بدون النعت في قولنا العلم حسن وصدق النعت على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية
التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في
قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هنا هذا المعنى لكن الاول انسب
واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على
الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو
ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما
من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل يقول ان هذا
النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو من الصفات واذا انتفى جميع الصفات لزم
ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا
بعدمها وهو ممتنع اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير
نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد وبهذا تعلم ان الاقسام الثلثة من الافراد والقلب و
التعيين لا يجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا
ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا
لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف
على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص
امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه ولفظ
او للتنويع ولا ينافي التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم
يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط
منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز
حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول لا نسلم ان قوله دون اخرى ودون آخر اراد به دون صفة واحدة اخرى

ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين
نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر
في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان
آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان
يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا والا فهذا مما لا يقع وكذا الكلام في المواقع فلا يشمل هذا التفسير الا قصرا مخصوصا بالغير
الحقيقي الا يرى انه ... على نحو ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصص بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف
بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا
يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد في اتصافه بذلك وكذا اشتراك
صفة بين جميع الامور فكل منهما اي علم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص
امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
اي لقطع الشركة المذكورة والمخاطب بالثاني اي بالضرب الثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة
بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه
بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم
المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما
من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه و
اتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه
على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر
قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان
آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى فان المتكلم لم يثبت الصفة الاخرى حتى
يكون المتكلم نافيا مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بالقيام او القعود على التساوي فقد
خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يوقع

القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والذي
سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان اخر قصر قلب فقط فان قلت اراد المص بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن يعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى
الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت معنى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية
واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين لا بشرط عدم
التعيين لان تحققها تم بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون
هذا تخصيصا بصفة مكان اخرى بل تخصيصا بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد
المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده
فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه
بالصفتين ولم يجوز انتفاء احديهما ولا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه
قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا
يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من
يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من يتساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا اي يخاطب
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او يتساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب
به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام صاحب المفتاح وركاكة
هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على
الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا
شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط
قصر الموصوف قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفي شرط الا انه
اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء
غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما وفساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بانتفاء الاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات
المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا
عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب وهو ايضا فاسد لجواز ان لا يكون اشعار وما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به و
يقول ما زيد الا قاعد لا قائم حتى يقول ما زيد الا شاعر لانه كاتب لا شاعر على اقسام القصر لعدم التنافي بين
الشعر والكتابة على انه لا يسع لنا في كونه قصر قلب على ما هو صاحب المفتاح ولهذا حسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما في

صاحب المفتاح

من انه شرط حسن في قصر القلب فما لم يفهم من اللفظ بل اباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده شاعرا لا كاتبا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع فيه
الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني
ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد عبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس ولا يصح
قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين ثم اما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فبنى
على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا
باحد الامرين المعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد والقلب
يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط
ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم
جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف
المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بباب المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف
العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا فكان في قول المص
منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على
الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو
المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر
حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره
ههنا وكانه قد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء
على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه
خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو
شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل وكذا اذا
لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغتين العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن
في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد كمثال الثاني في الافراد لقلب على زعمه افرد للقلب مثالا ثانيا في مثل الوصفين
بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما اولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض له
وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم
وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب
ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا او قلبا انما قائم زيد و
اعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز يشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم

ان لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول انما ينفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو وهو كلام مع من غلط وزعم ان الجائي عمرو ولا زيد لا مع من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن يعني ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل ينفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو وهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان قلت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدل لو على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون الاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا ينفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة و اشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء او يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه ما والا بثلثه اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد ولم يبق للكلام معنى اصلا فاذا قيل ان قراءة النصب ما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمنة معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على تقدير قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولا اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما في الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص

لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد نبق ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف ولاثباته على صفته مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت لمن هو من الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي الذايد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذايد يدل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى ما هو الظاهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم ابواك مثل ما قايم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا نكتة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى الحكم لانه كان مسلم الثبوت مما ذكره وجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا لمعنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل كقولك في قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان المثال لا يصلح مثالا للجميع لان القيسية والتميمية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت

سيمه افراد لمن اعتقد انك مع الغير كغيبه وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احد
وكذا الكلام في ساير المعمولات مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب يجب
ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه
صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين وكون الوصف لاحد الموصوفين والخطا في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه
لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه دلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام
بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعاني
والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي
كما مر في الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما
الا كراهية الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما
اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض
واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم
تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمطرد في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا
التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا
المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء لان المعنى
زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا زيد واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي
قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد
يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا فحينئذ
لا يبقى العطف فليتامل فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي
نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من
وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد
وانما لم نقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اي النفي والاستثناء
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام
البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا
يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان
تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد
نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت

٢ لمبسوعو

لاقاعد

لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا
وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج من وضعها فان قلت
ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات
النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او شيء
من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في حالة
وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي ما تقدم مثلا ما ذكرت من الوهم فمن نفع بالتامل
في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما
او غير كريم لان الضمير لذلك المشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم
انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا
هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد
لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون
بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو
والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا واحسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي و
الاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين
في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها
ومما دل على ان النفي الضمني ليس في حكم الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما من احد الا وهو يقول
ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما من احد الا وهو يقول ذلك لان من الاستغراقية لا تقع الا في النفي وما بهذا المعنى
لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا
وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول
بخلاف ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فخرج عن وضعها فالتشبيه
بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا
العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو
لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيد الا القيام لا القعود وقرات الا
يوم الجمعة لا ساير الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء
مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم
الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اعني انما ان لا يكون الوصف في نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال
لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو

مهمك افواد لمن اعتقد انك مع الغير كميته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احد
وكذا الكلام فى سائر المعمولات مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها فى ان المخاطب يجب
ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا وانت تريد اثبات صوابه ونفى خطائه اما فى قصر الافراد فحكمه
صواب فى بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا فى بعض وهو ما ينفيه واما فى قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين وكون الوصف لاحد الموصوفين والخطا فى تعيينه واما فى قصر التعيين فالصواب اتصافه كونه
لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على التساوى تختلف من وجوه ودلالة الرابع اى التقديم بالفحوى اى بمفهوم الكلام
بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم القصر وان لم يعرف انه فى اصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفى والاستثناء وانما المعانى
والاصل اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان الاصل فى الاول اى فى طريق العطف النص على المثبت والمنفى
كما مر فى الامثلة فان فى لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل بالعكس فلا يترك النص عليهما
الا كراهية الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما
اى فى هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما فى الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض
واما فى الثانى فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم
تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور فى كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هى لا
التى لنفى الجنس او نحوه اى نحو لا غير مثل ليس الا وليس غير وما اشبه ذلك وقد مثل فى المفتاح فى هذا
المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس بطريق العطف بل بطريق النفى والاستثناء لان المعنى
زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيد واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفى
قد يكون بان يحذف المنفى ويقام مقامه لفظ اخصر منه متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد
يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدى معناهما مثل ليس غير وليس الا فح
لا يبقى العطف فليتامل فالاصل فى العطف النص عليهما وفى الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفى
نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفى اعنى القعود والنفى اى الوجه الثالث من
وجوه الاختلاف ان النفى يعنى بلا العاطفة لا مطلق النفى اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد
وانما لم نقل طريق العطف كما فى المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثانى اى النفى والاستثناء
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك فى تراكيب المصنفين لا فى كلام
البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفى بلا العاطفة على ما صرح فى المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا
يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لانها موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان
تعيد بها النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد
نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت لا قاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت

٢ لسبوعو

لا قاعد

٧٤

لا قاعد … الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا
وغيرهما … هذا خروج من وضعها قال قلت
ما فائدة … اخرى قلت المراد بغيرها من كلمات
النفى على اصرح … الكلام او علم السامع او المتكلم او شئ
من الافعال … ات النفى فانه لا امتناع فى ذلك
وكان الا … لما ذكرت من الوهم فمن يقع بالتامل
فى قولنا ما … نفيه سواء كان ذلك الغير كرما
او غير كرم … التى تنفى بها ذلك المنفى معلوم
انه يمتنع … الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا
هذا الوهم … الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد
لا قاعد على … لا زينب ولا غيرهما على ان يكون
بلا وبجا … تميمى لا قيسى وهو تميمى لا عمرو
والتمثيل بنحو … مصرح بخلاف النفى و
الاستثناء … وان لم يكن الاخير صريحين
فى النفى ولا بد … فلا يلزم خروجها عن وضعها
وما دل على … ولله وما من احد الا وهو يقول
ذلك ويمتنع … اد الا فى النفى واحد هذا المعنى
لا يقع الا فيه وهذا كما قال امتنع زيد من المجئ لا عمرو لان ذلك يعنى يجئ عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا
وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجئ له فيكون لا فى قولك لا عمرو تنفى عن الثانى ما اوجبته للاول
بخلاف ما جاءنى زيد لا عمرو فانه صريح فى المنفى فيكون لا نفيا للنفى وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالمشبه
بقوله امتنع زيد عن المجئ لا عمرو من جهة ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح لا من جهة ان المنفى بلا
العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما انا تميمى لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجئ على نفى مجئ عمرو
لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضى جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرات الا
يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفى بلا ليس منفيا بشئ من كلمات النفى اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء
مشعر بان النفى الضمنى ايضا فى حكم المصرح به اى لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم
الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكى شرط مجامعته اى النفى بلا العاطفة للثالث اى انما ان لا يكون الوصف فى نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفائدة فى ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان تقول
لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو

بو باسه كربلا ملا محمد على
صدم حو تلكه كربلا محمد
باقمو نمانه كه قبول رس

بعينها افراد لمن اعتقد انك مع الغير كعينه وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احد
وكذا الكلام في سائر المعمولات مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب يجب
ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه
صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين وكون الوصف لاحد الموصوفين والخطا في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه
لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه ودلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام
بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح
البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما المعاني
والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي
كما مر في الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما
الا كراهية الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما
اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض
واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم
تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا
التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا
المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس بطريق العطف بل بطريق النفي والاستثناء لان المعنى
زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا زيد واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي
قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد
يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح
لا يبقى العطف فليتامل فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي
نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من
وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد
وانما لم نقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اي النفي والاستثناء
لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام
البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا
يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا ان
تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد
نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت

بعيد القصر

لا قاعد

لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النا[...]
وغيرهما عن المقام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما ه[...]
ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيه[...]
النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز [...]
من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف[...]
وكان الاحسن ان يصرح المص ايضا بقوله[...]
في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فا[...]
او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقو[...]
انه ممتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن[...]
هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز[...]
لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو[...]
بلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين[...]
والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا واحسن[...]
الاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرح[...]
في النفي ولا بد وان يكونا صريحين في الايجاب[...]
ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم الص[...]
ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول [...]
لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا
وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول
بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالمشبه
بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا
العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو
لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرات الا
يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء
مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به او لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم
الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اعني انما ان لا يكون الوصف في نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال
لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو

مفتاح

اذلا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن الجامع المذكور في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التخصيص والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكانت دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي مما يجي بعد النفي يقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو وتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والاولى دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجي الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي السر بلو ما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها وينكرها المخاطب بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجي لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطا لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخان يجي الخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكر حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر على خطائه ثم قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر واشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد وقد اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه صلعم مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما بينهم حتى كانهم كانوا لا يخطرون هلاكه بالبال وقلبا نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام هم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا ... القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى ... القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي ... انهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين ... الوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنا... وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون

عطف على اولا اي ويستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب

على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصودون على البشرية والمخاطبون قد اثبتوا كونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لاجل العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي الزام الخصم واسكاته لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا بان الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليفهم ومما استعمل على سبيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكيه حين كذبوا رسل عيسى ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار يرى المخاطبين وتيقنهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو حال المدعي عند التحقيق فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطا وزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام ... مصروف ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام الظاهر بما يدل على التقريع والتوبيخ ... من الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك ... الثلاثة الاخيرة في النص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط ... مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما ... سواه معا بخلاف العطف

فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا دفعة اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواضعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناها ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او ما اعطيت درهما الا زيدا وذى الحال والحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا او ما جاءنى راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا فى الدار وما نام الا فى الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل الا فاضل وما جاءنى احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه وفى الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى فى الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقى فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد فى قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب الا زيد عمرا فى قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر شعر لا اشتهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حى سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو فى الاول هى الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد فى الثانى هى الضرب المعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل فى الاول والمفعول فى الثانى ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها فى الحقيقة تامة بذكر المعلق فى الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فى ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن ... وا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا وتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن م... ... لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور ع... ... سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو الشايع او متقدما عليه كما هو القليل ... ايضا ما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر فى الفاعل

على ا

والمفعول جميعا بمحل المقصر لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وفيما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عندهم نحو استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان فيقيد بهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يحمل الاستثناء متعددا ويحمل المقصور فى النية مقدما ويعمل عامل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيد احد او تابعا للمستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو رايت اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايت والعامل فى الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا في الظرف فى قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى منصوب بمضمر اى اتبعوك فى بادى الراى وكذا باب الامير فى البيت الاول اى لا اشتهى باب الامير والنوائح فى البيت الثانى مرفوع بمضمر اى قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا فى قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر تقديره كانه قيل لما وقع الضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اى ضرب عمرا وقال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا وقيل لك من ضربت قلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فنفوا ذلك الاقتضاء قائلين بان الفاعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر فى المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا المقام ووجه الجميع اى السبب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفى فى الاستثناء المفرغ وهو الذى ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه عام ليتناول المستثنى منه وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا فى علم النحو نقول تانيث الضمير كانت فى قراءة ابى جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفى ترى المبنى للمفعول فى قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفى بيت ذى الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لا... الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه ... ان يقال بانث الفعل كما فى ... ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة ... منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه ... ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور

وفي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل على
مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجز
النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العائد الى ليس في اللفظ ولصراف العامل
الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة
لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما
صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى
منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر
الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير
ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه
اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد
الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يفوق
او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو ونحو ما
اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم
تعقب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله
الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن
كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور
عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه و
لا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم
الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا
مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيدا انعكس المعنى بخلاف ما
اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم
او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا
ضربت فانه لقصر الضرب على زيد [illegible] معرفة وانما لم نذكرها اي لم نذكرها
الا لله ويمكن الجواب بان [illegible] انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في
افادة القصرين اي قصر [illegible]
[illegible] موصوفا افرادا او قلبا او تعيينا تقول
في قصره ما زيد غير شاعر [illegible] ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام
وفي امتناع مجامعته لا [illegible] ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لا بانتفاء شرطها

لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب السادس الانشاء
الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني
القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى
التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها لقرينة قوله واللفظ الموضوع
له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يبعد
ان هذا التقسيم يكون للبحث عن احوال اللفظ لان المقصود يجر اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام
والامر والتمني وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية
ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من
الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في
الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل
والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معناها الحقيقي ويتولد
منها بحسب القرائن ما ناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكر المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه
اما ان يستدعي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت و
لا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد
يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا
لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى
بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه هذا
الحكم والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى
لكمال العناية في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير
فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما
تضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني فكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب
بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها [illegible] التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون في
مصدريه وكثيرا ما يستغني بها فعل [illegible] الفاتح اي ودوا لو كان لي
مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فا[illegible] تنديم والتحضيض وهي
هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما [illegible] والتنبيه للتمني حال
كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما [illegible] في ضمن التمني تقول

تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام
جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد عنه لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة
التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما
اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا لا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان
يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني
مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين
مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على التزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما
ليس على ما سبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان
المعنى ليتك اكرمته متولدا منه التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من قول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض
من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد تستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب
التنديم وما يستقبل السؤال يناسب التحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك
لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطي حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج
فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا
طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب
شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة ولهذا ظهر ان الترجي ليس
بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك
الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة
للاستفهام الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين ومتى واني وايان فبعضها مختص بطلب التصور و
بعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص شيء منهما بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صارت الهمزة
اهم فقدمها المص وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم و
الاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او
السلب وتطلب تعيينها او التصور [illegible] قولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء
ام عسل فانك تعلم ان في [illegible] تصور المسند في الخابية دبسك ام في الزق
فانك تعلم ان الدبس محكوم [illegible] والمط هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك
معلوم بوجه اجمالي وتطلب [illegible] هذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب

تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت
وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو قبيح بخلاف
الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا
اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غاية انه يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان
يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام
بان هل بمعنى قد الا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي عبر بالهمزة هو ما يليها كالفعل في
اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام
وجوده فهي على هذا الطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند
اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب
تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس
الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المص لا يخلو عن تعسف
والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع الضرب على زيد والمفعول في ا
زيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت وتاديبا ضربت وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز
ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط واانت
رايت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل
مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين
فاما قول شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسال
عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب
التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد
قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة تطلب تعيين احد الامرين مع العلم
بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء وان قلت التصديق
مسبوق بالتصور وكيف يصح طلب التصور بعد حصول [illegible] المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق
الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكو[illegible] هما على التعيين وهو غير
التصور السابق على التصديق لانه التصور [illegible] التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلبا [illegible] ان يكون زيدا مفعول
فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا [illegible] بالضمير وقبل لم يمتنع

لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام عن التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لقبحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا ابو حيان يتبع وجه الحسب بمعنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قايل به دون هل زيدًا ضربته اى لم يقبح هل زيدًا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدًا اى هل ضربت زيدًا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسب وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظ فلا يجوز اختيارا هل زيدًا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب فان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اى السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحا لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكى قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اى غير السكاكى قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفنا لدا ابنا العرتين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هى بمعناها فان قلت هذا يقتضى ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والانم الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهى اى هل تخص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدًا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدًا وهو اخوك يعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغى ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال الا الاستفهام عن وقوع الضرب واقعا في المستقبل وقد صرح السكاكى بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكا[illegible] انه لا ينبغى ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال وحال[illegible] ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل هذا [illegible]ع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب [illegible] ... فاقها هنا تم الامر الى صحة قولنا سيجئ زيد راكبا

الراد ما[illegible] الصادق لا الا[illegible] الحصول والاكا[illegible] الحال الكيه موكده علم الخ دحوالواو عنها كالو[illegible] ... النحوى

ما ضرب زيدًا وهو بين يدى الامير قال الحماسى ساغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حروف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادى على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمرى ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغى ان نشتغل به لكننا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تامل و ياخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اى بكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال نخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر وزمانيا خبر لكون اى بالشئ الذى زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل لعروضه له اما اقتضاء الثانى اعنى تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعنى اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفى والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الفعل من حيث هى لا الى الذوات التى هى مدلولات الاسماء من حيث هى لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه موكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظ وايضا انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معه اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخلها على الفعل كما هو اصلها وهى اى هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شئ لشئ او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المط وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه شيان غير الوجود [illegible] في الاول شئ واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابط[illegible] [illegible] فهام تنزل في انها لطلب التصور فقط ويختلف من جهة ان المط يكل بها تصو[illegible] [illegible]ان ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى معنى [illegible] [illegible]وا كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اى حقيقته التى هو بها هو كقولنا [illegible] [illegible] يسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته

من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية تعني مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم
لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة
وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم ما فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها
مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات
لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى
ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي برهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح
الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره
الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين
وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي
العلم ويفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل
فاضل من قبيلة كذا او نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص
بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات و
قال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه
السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي
اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد
وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل ما المفردون قال الذاكرون الله كثيرا
والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا
ثم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبريل انه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد
للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه
ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من انه اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز
احد المتشاركين في امر يعمهما ... ام اصحاب محمد ﷺ فان الكافرين والمؤمنين و
هم اصحاب محمد ﷺ وقد ... الاخص والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون
ما اضيف اليه اي ... ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه
وصفا مميزا له عن ... الى المشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه
اسم متضمن للاشارة ... جوابه كلي مميز لا غيره وعلى الجملة فهو طالب للتمييز و

ان قال الملك لجوابه

جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه صح

يسال بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير
ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن اية
مميز كم بزيادة من كم قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول
كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ونثر
ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ويسال بكيف عن الحال
وباين عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل
في مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل
نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد
بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل يوم وقوله يستعمل
اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا فذكر بعض
النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من انى عشرون لنا اي من اين او
مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال المص انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك
من جهة اضمار من او بدونه وظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها
مختص بطلب التصور كساير الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور و
التصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام ساير كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى
ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر
ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من
كلام الى اخر من غير اعتبار الاستفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وهذا يحل ما قيل في
قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها
احد المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظ وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه
لوقوع ما الاستفهامية بعدها ان لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب انها متصلة والمعنى
اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام
مما يناسب المقام بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد
حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتكم ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وفي
[illegible] الم وفيم يقتلنا كتاب ... نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه
على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد ك... فلانا اذا علم ذلك والتقرير
قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقـ... ما يعرفه والجائه اليه وهو
الذي قصده المص ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي ... المخاطب على الاقرار به كما مر

الاستفهامية

في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت التحمله على الاقرار بالفعل
وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت واراكبا مررت وغير ذلك
ومثال الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على
الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم ءانت فعلت
هذا بالهتنا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض
عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابرهيم
هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه
قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا
بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم فالظاهر انهم قد علموا من حلفه ومن ذكره الاصنام
وقد روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه بكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه
وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانما هي التي تجي للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول
وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير
بما يسئل بها عنه نحو كم اتيناهم من اية وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتلته ونحو ذلك والانكار كذلك
اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا
التفصيل وهو مثل قولك ماذا ابصرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن
اين تدري ما الغرار من الترياق وما اشبه ذلك ولما الهمزة هي لانكار ما يليها كالفعل في قوله اقتلني والمشرفي
مضاجعي فانه ذكر ما يكون منافيا للفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس مما يتصور منه الفعل على ما سبق الى
الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس
القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى
اتتخذ اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا اسير
وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر
ونحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد
يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم
لمجرد التقوي وجعل صاحب [illegible]
نظرا الى ان المخاطب وه [illegible] ناس وانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار
التخصيص نظرا الى [illegible] انفراده وجعلها صاحب الكشاف من قبيل
همزة الانكار بمنزلة [illegible] لك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال
دون التخصيص لانه [illegible] تخصيص قطعا فكيف حمله السكاكي على التقوي
[illegible] فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل

جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا او متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي
ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى ان يذكر هذا التفصيل ثم قال فلا يحتمل نحو قوله تعالى ءالله اذن لكم على التقديم
فليس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا
يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب
اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة
للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان
الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله
الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك وقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير
وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه
قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى ع من هذا الحكم لا بانه
قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة الانكار الفعل ان يلي الهمزة ولما كان له صورة
اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن
يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكر تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق
به وعليه قوله تعالى قل ءالذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن
اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افي الليل كان هذا
ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك
الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع وفي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى
انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اوفي البدد يوضع لي مهاد فان للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه
اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو
اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يحدث العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي
لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها
ونقسركم على قبول الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء
الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يحرز الضرغام موتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد
يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كما في قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اي تبعة و
وبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا الذم وا [illegible] والتهكم عطف على الاستبطاء
نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا و [illegible] ابن عباس ولقد نجينا
بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ [illegible] انه كان عاليا من المسرفين
والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين [illegible] ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام

اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القراين ما يناسب المقام ولا يحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا يحصر
ايضا شي منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان يقتصر في ذكر
على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها
اي ومن انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف من النهي وبقوله
على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج
عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل
للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشترك بينهما لفظا وقيل التوقف
من كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة وموضوعة
لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل
مفيدة للقطع بشي من ذلك لم يجزم المصنف بشي واشار الى ما هو اظهر عند العقل لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغته
من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمروا ورويد بكرا وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثه
الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان
لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر
او غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين
موضوعة لطلب الفعل على سبيل الاستعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم
عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة
قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر
دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء وفيه نظر
لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم
ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة
الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان
يسموا اباحة مثلا يمد ذلك في الجملة واما [illegible] يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل
استعلاء مما يناسب المقا[illegible] يكن لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على
سبيل الاستعلاء [illegible] ن او ان سيرت والتهديد اي التخويف وهو
اعم من الانذا[illegible] عوا فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز
نحو فاتوا بسو[illegible] لاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض
ان يطلب منهم كون[illegible] ت لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة

ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ
لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها
وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل
مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة
اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل الاصباح التصبح والانجلاء الانكشاف يقول ايزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري مظلم في عيني لازدحام الهموم
علي وليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح
الهوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك الليل كانه لا يترقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمني
دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي
فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع
هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقع للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه
الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشي بعد الامر بخلافه
الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم
اضطجع حتى المساء يتبادر الى الفهم انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القراين بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور
والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شي منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو
طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى هذه الصيغة نهيا
في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم
التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك
للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال
وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل
وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف
او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تم[illegible] المراد طلب كفه عن الامتثال ويستعمل
لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل [illegible] لا تشمت بي اعدائي وعلى
سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك [illegible] مر والنهي لطلب الدوام والثبات
على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المست[illegible] دم واثبت على ذلك وهذه

الاربعة يعنى التمنى والاستفهام والامر والنهى يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزومًا بان المضمرة
مع الشرط كقولك فى التمنى ليت لى مالا انفقه اى ان ارزقه انفقه وفى الاستفهام اين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه
ازرك وفى الامر اكرمنى اكرمك اى ان تكرمنى اكرمك وفى النهى لا تشتم يكن خيرا لك اى ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد
ذكر فى تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه توجود
ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب فى الخارج لان العلة الغائية توجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كا
بمهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية متقدم فى الذهن على المعلول ومتاخر فى الخارج عنه
وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعنى كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب فى الخارج مفهوما
من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذى يصلح سببًا حاملًا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسببية
ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثانى فانجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما
ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه والحامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبى كون المط
مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب
ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودًا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده
ذلك غلب على ظنه كون المط مقصودًا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشىء ظاهر
هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحًا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك
اضرب زيدًا فى السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدًا فى السوق واما قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا
يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه وان كان
موقفا على شىء اخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا لم تقصد السببية بقى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم
فى خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك واستينافا اى جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك
واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء التى يقدر بعدها الشرط الا ويجزم فى جواب المضارع كقولك الا تنزل
تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا فمولد عن الاستفهام اى ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت
على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل
فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وحمله طلبه منه وهذا فى التحقيق همزة انكار اى لا ينبغى لك ان لا
تنزل وانكار النفى اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب
ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير ا[...] مثلا لا تكفر تدخل النار واسلم تدخل النار
يعنى ان تكفر وان لا تسلم [...]
[...] عولا على القرينة ويجوز تقدير الشرط فى غيرها
اى فى غير هذه المواضع [...] هو الولى اى ان اراد وليا بحق فالله هو الذى
يجب ان يتولى وحده [...] وانكار لكل ولى سواه فان قلت لا شك انه انكار
توبيخ بمعنى انه لا ينبغى ان [...] عليه قوله فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال

لا ينبغى

لا ينبغى ان يعبد غير الله فالله تعالى هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشىء حكمه حكم ذلك الشىء ولا يخفى
على ذى طبع حسن قولنا لا تضرب زيدًا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدًا فهو اخوك استفهام انكار فانه
لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفى لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا
لا ان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط فى الكلام
كثير وسنتعرض له فى بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اى ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فيا وهيا للبعيد وقد ينزل القريب منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة
او بالنسبة الى الامر الذى ينادى له يعنى انه يبلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفى بما هو حقه من السعى فيه
وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واى والهمزة للقريب وقد يستعملان فى البعيد تنبيها
على انه حاضر فى القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم فى ربع قلبى سكان واما يا
فقيل حقيقة فى القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها فى القريب اما لاستقصار
الداعى نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه
على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه ام بعيد نحو
يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعدا له
عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته اى صيغة النداء فى غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء فى قولك لمن يتظلم
يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص
فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب وباله عليك ثم جعل مجردا
عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة والمجرد
بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا صورته صورة
النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه
اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاى مضموم والرجل
مرفوع كما فى النداء لكن مجموعه فى محل النصب على الحال ولهذا قال المص فى تفسيره اى متخصصا من بين الرجال وقد يقوم
مقام اى اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون
علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب [...] النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو
ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين [...] وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا
بتقدير اعنى او اخص وقال الامام المرزوقى فى قو[...] ان نصب بنى نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكا[...] المخاطب وكان قوله لذلك لا
يخ عن جهل فهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب [...] انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل

كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء والاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو
ذلك كقوله ايا منازل سلمى فاين سلماك وكقوله يا ناق جدّي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي
ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول له تعال فانا مشتاقون اليك وامثال هذه المعاني
كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفال بلفظ الماضي دلالة على انه
من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده
بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفال واظهار الحرص
واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى اذا حول عنه الوجه ينظر المولى
الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون
المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني
تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر
في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر
موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في
تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريبا لوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من
الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير ما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال المسند اليه والاسناد
والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء والخبر الناظر المتامل في العبارات
ولطايف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف
مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم وفعل مطلق او مقيد بمفعول او بشرط او بغيره والمتعلقات
اما مقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثل ما في الخبر ولا يخفى عليك اعتبارها بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الباب السابع
الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل ... على بعض منهما تقابل العدم
والملكة ولهذا قدم الوصل ... في الكتاب فقدم الفصل لانه الاصل و
الوصل طار عليه وانما ... على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب
وذلك لانهم وان جعل ... ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي و ... سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر و
الصفات المسندة الى ... ها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او

حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة
فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك
الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة ونحو ذلك عطفت
الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا
او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها
حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين
الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين
الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون
عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعطي وقوله
ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم
مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان تصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا
المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم
اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل
عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط
فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من انه نسي هواها يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة
كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي
بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك
الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من
قولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونها مشاركا
لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزءون
لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه ... المحل من الاعراب ان قصد ربطها
اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف ... الاولى بذلك العاطف من غير
اشتراط شيء اخر نحو دخل زيد فخرج بكر او ... ان ما سوى الواو من
حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني ... يقعان في عطف الجمل
واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف ... ترتب وقوله تعالى
ما بالفاء ويريدون للعطف بل هو حرف استيناف ... قد عرفت فيما سبق وبل

فى الجمل مثلها فى المفردات الا انها قد يكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى
اهدار الاول وجعله فى حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم فى شك منها بل هم منها عمون اما الفاء وثم فالفاء تفيد
كون مضمون الجملة الثانية عقيبا الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا فى الذكر على ما
قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشئ او ذمه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل
نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل
بعد الاجمال ولا ينافى ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة
لا ينافى كونه لتالى المرتب مما يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم فى مدة ولو ول
ثم نصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخى كما فى المفرد لكنها كثيرا ما تجئ لاستبعاد مضمون الجملة
الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد
الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد
المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية
الى الله تعالى وفى هذا فى التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجئ لمجرد الترتيب والتدرج فى درج الارتقاء من غير
اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك
ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحدة من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد
الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابى وعند انتفائه يشتبه الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين
مضمونى الجملتين فى الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد ينفع من غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا
من قولك يضر وابطالا له كذا فى دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة
فى مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذى تتسكب فيه العبرات والا اى و
ان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ
بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص ... لان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد
الاختصاص فيلزم ان يكون ... وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم
من حيث لا يشعرون ... كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت
لا نم ان اذا فى الاية ظرفية ... العامل فى اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا التقد
يفيد الاختصاص بل هو لمجرد ... الاستفهام ولو سلم فلا نم ان العطف على مقيد بشئ يوجب تقييد

المعطى

الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين الاية

المعطوف بذلك الشئ قلت اذا الشرطية هى بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت
القران يفيد معنى لا اقرا القران الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم
يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت
وضربت زيدا وقولنا ان جئتنى اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعى لكثرة التسامح الى الفهم فى الخطابيات
فان قيل اذا عطفت شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تاتنى اعطك
واكسك والثانى ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا فى
المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اى اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم
لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلنا لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزئ
الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعنى استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم
عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة
كذا فى دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما
اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون فى الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال
او شبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا
كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضى مناسبة بينهما
وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب
ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام والثانى كمال الاتصال والثالث
شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين
فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة واما فى الثانى
والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المص فى تحقيق المقامات الستة فقال اما كمال الانقطاع
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى بكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء
وارسوا اى اقيموا من ارسيت السفينة اى حبستها ... اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب
اى قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل ... وقد لا الجبن ينجيه ولا
الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة ... انشاء لفظا ومعنى ونزاولها
خبر كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ... بالارساء بالمزاولة
والامر فى الجزم بالعكس اعنى تصير الارس... هذه الاقسام كلها
على التقدير الثانى وهو ان لا يكون للجملة الاولى ... المثال وهو قوله ارسوا

وانشاء

وفي محل النصب على انه مفعول قال وكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون من الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من
الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال وشبههما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما بين الجملتين
اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب ولا يكون ثم ذا مثال الجمع كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود
بالتمثيل هو ما وقع في كلام الزائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن
مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احدى الجملتين خبرا معنى
والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله هو انشاء معنى
فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع
فلا يصح زيد طويل وعمرو قائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى
او بدلا منها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه و
البيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية
مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم غلط او تجوز وهو ضمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي
من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه
بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك
الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وهنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ
في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى
في الكمال وبقوله بولغ تتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند
اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند
باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما يقال هو الرجل اي الكامل في الرجولية
كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل
التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ
المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان
يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف … لما قوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه
اي وزان لا ريب فيه وزان … هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي
الكتاب في الهداية بالغ درجة … من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى
كانه هداية محضة حتى … ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان
معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يقال

ارتقاء … وهو والاصل مصدر وان … موازنة وقد يطلق كما ادركه … وبيع المساح … قط

يكن

يكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وتقديره وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال
لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه
قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق وتمام دليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد
الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان
كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل منزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان
قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال
الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي لان الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية
فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا
بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة لكونه اي المراد لنكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا
او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل و
المبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود
بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان
تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم
الله تعالى فالمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى
بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام و
البنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا والا
فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين السر والجهر فان المراد به اي
بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد
لدلالته عليه اي لدلالته لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل
من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي و
اما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته … بالالتزام دون المطابقة قلت نعم و
لكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف … حتى انه كثيرا ما يقال لا
تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد … هذا المعنى صار لا تقيمن
عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامة … بالمطابقة دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له بل دلالة على ما يفهم منه … كمال اظهار الكراهة
لاقامة ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من … بقرينة قوله والا فكن

في السر والجهر مُسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحيل اظهار كراهة اقامته نسب محالهرس العلى وزعم صاحب
المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب
الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهاراً لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا
من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده
فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف
ووزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في الحسن الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا
يكون لا تقيمن تاكيداً لقوله ارحل او بدل كل مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان
الجملة الاولى اعني ارحل منصوب المحل مفعول القول كما مر في ارسوا نزاولها وقوله تعالى الله يستهزئ بهم وقوله في كلا
المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني وفي بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير
الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما فيه لا لنها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف
على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان
من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى
مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان
وزانه اي وزان قوله تعالى يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا
لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان
للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد يعطف الجملة
التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون
ابناءكم وفي سورة ابرهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث
اثبتها جعل التذبيح كانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما
قبلها لكونها بيانا او تفسير المفرد من مفرداته كقوله تعالى فان تولوا فاني اخاف عليكم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم اي
الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على شد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير
الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على
الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف
وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين خبرا [illegible] فقتين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دونه لان
المانع في هذا خارجي وربما [illegible]
[illegible] لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا
اراها في الضلال تهيم فال [illegible]
[illegible] سلمى وقوله اراها مناسب ظاهر لاتحادهما في
المسند لان معنى اراها اظن [illegible]
[illegible] في الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم
انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه [illegible] ضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف وكانه

قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة
الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا
معكم وكلاهما فاسد كما مر وظهر ان قطعه للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين
امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع
بينهما لانا نقول لا نسلم فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور
المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتفاوتهم بهذه المقالات في اوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق
وكذا بين المسند اليهما لكون احدهما مقابلا للمستهزئ كل منهما بالاخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
وجملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي
الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل
الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة
المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة
الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة
الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسال او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من
السامع شيء تحقيرا له وكراهة استماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل
اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة
السؤال كما في كلام المص فكان المص نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها
انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ للسؤال
كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار
يعني قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية
مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف
بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على
المتقين فاما اذا ابتدات به وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله
ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدا عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك
ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كا [illegible] مر كالجاري عليه وتسمى الفصل
لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال اقتضته [illegible] نفسها تسمى استينافا كما تسمى
مستانفة وهو اي الاستيناف ثلاثة اضرب لان السؤ [illegible] عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي
كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا [illegible] ذلك لان العادة انه اذا قيل

فلان عليل يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن فانه قلما
يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم
التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء فكانه قيل هل
النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان مترددا
في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب
فاذا قلت عبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة
حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري
والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرني بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتفاوت هذه الثلثة
بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال
ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كان بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث
اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل اني في غمرة العواذل الغمرة الكربة
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا بمعنى امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما سينكشف كما هو شان اكثر
الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال
عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل الماتن بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا
اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بوجه الثاني ص
من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم
اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة
والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة
ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه
اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر
ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن
اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان
السبب الموجب للحكم كقدم الص [illegible] الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف
علة له واما اذا عقبت [illegible] ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة
كقولك قد احسنت [illegible]
[illegible] لظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك
على هدى من ربهم [illegible] عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
سواء كان باعادة ا [illegible] ل عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب

كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه
هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق
لذلك الحكم واهل له فهذا الجواب تارة يكون باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة
باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف
فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل
من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف
الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين
المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في
الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا
في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه
ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا
لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه
الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا وبيانا لسببه
فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان مكانه جعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف وبيانا له او
بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربع المقتضية
للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم
لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة
انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك
الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد ولدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية
على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع في نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام
واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة
فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما [illegible] م ان الوصل اما لدفع الايهام واما
للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فقول [illegible] ما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا
اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى [illegible] ا القصد استغناء عنه بما سبق
من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع [illegible] الجامع بينهما يجب ان يكون
كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا او معنى او انشائيتين كذلك

فليس جميع صور الاستيناف منحصرة في هذين
القسمين فلهذا قال ومنه دون ان يقول اما
واما [illegible]

اوكانت كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية
او بالعكس او كانت كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا و
الثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم
وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتخالفتين اسمية وفعلية والمتناسبتين
وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكره الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن
تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد الكاف فيه كقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون
الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون
لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب
الى فلان وتقول كذا وكذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه و
قوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب بناء على المبالغة المذكورة اي و
تحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم اخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط
بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين
احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب
بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه الصلوة والسلام وهما وان كانا
متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم
واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون
اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر
او على محذوف اي فانذر يا محمد وبشر ويقال بشرته فابشر اي سررته اي صار مسرورا او ما اتفق الجملتان في الخبرية
معنى فقط والثانية انشائية في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم
وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم
لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء
او العكس بل يؤخذ عطف الحاصل [illegible] الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله
فان لم تفعلوا الى قوله [illegible] هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي
ليعطف عليه وانما الم[illegible] وهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين
كما تقول زيد يعاقب [illegible] قلت هذا وجه دقيق حسن لكن من يشترط
اتفاق الجملتين خ[illegible] [illegible] ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على
محذوف يدل عليه ما [illegible] قال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها

سهوا على انه مثال الاتفاق معنى فقط
فقا لسقم

الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية وكانه امر النبي صلعم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله تعالى
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول الغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيي ان تضرب غلامي
وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا
اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر
زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند
اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد
طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة
يكون احدهما مناسبا للاخر وملابسا له بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو
فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو
خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن
فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة وقال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون
المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى
الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي
الجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مخالفا لما مر انه اصلاح له ونحن نشرح اولا
هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي
القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من
غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب
ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى
اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان
هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن و
منها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها
مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظم
تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة
الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة
جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة [illegible] عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور
المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع [illegible] وان يكون بين الجملتين اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد [illegible] او الظرف او نحو ذلك
فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق [illegible] ات على المعلومات التصورية

والتصديقية او تماثل فهما لك اى فى تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما تقتضى بسببه العقل جمعهما
فى المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك
بذاته الجزئى من حيث هو جزئى بل يجرده عن العوارض المشخصة فى الخارج وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه فالمتماثلان
اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حصول احدهما فى المفكرة حصول الاخر وانما قال عن التشخص فى
الخارج لان كل ما هو حاصل فى العقل فلا بد له من تشخص عقلى صورة انه متميز عن ساير المعلومات وانما قلنا انه
لا يدرك الجزئى بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية لانه يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد
انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلى بالذات وللجزئى بالالات وكذا حكمه بان هذا اللون
غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص فى الخارج لا يقتضى ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا
بعوارض كلية حاصلة فى العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كان
الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب
الخارج مختصة ببعض منها وهاهنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما فى الانسانية وقد مر
بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك فى باب التشبيه
او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما
فى المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر
اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الاخر
او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة
ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثانى مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومى العلة والمعلول ومفهومى الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل
ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة
وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا
وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسى فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية
معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية كذلك او وهمى عطف على قوله عقلى والمراد بالجامع الوهمى
امر بسببه يقتضى الوهم اجتماعهما [illegible] فى ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم
باجتماعهما وذلك بان [illegible] وصف فان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين
من جهة انه يسبق [illegible] بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان
داخلان تحت [illegible] اى ولان الوهم يبرزهما فى معرض المثلين
يجتهد فى الجمع بينهما [illegible] ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق

والقمر فان الوهم يبرزها فى معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض و
المشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت فى عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على
ان ذلك فى ابى اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل
واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض فى المحسوسات والايمان والكفر فى المعقولات والحق انهما من تقابل
العدم والملكة لا التقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبى عليه الصلوة والسلام فى جميع ما علم مجيئه به بالضرورة
اعنى قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المتطقين مع الاقرار باللسان و
الكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شىء فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما
يتصف بها اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار
اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك
لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان متباينان
احدهما فى غاية الارتفاع والاخرى فى غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض
فلا يكونان متضادين والاول والثانى فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثانى هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فانهما اشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت
كما يجعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض
والاول والثانى ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين فى نحو الاسود
والابيض جزءا مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما الا ارتفاع والانحطاط خارجان واما الاول والثانى وان كان
الاولية والثانوية جزءين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثانى
مع ان العدم معتبر فى مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله
فانه اى الوهم ينزلهما اى التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف فى انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا
ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التى ليست اضدادا له فانه
قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا السماء والارض يعنى ان ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل
يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضى اجتماعهما فى المفكرة او خيالى عطف على وهمى ونعنى
بالجامع الخيالى امرا بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك
وهو ان يكون بين تصوريهما تقارن فى الخيال [illegible] اسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اى
اسباب التقارن فى الخيال مختلفة ولذلك [illegible] ترتبا ووضوحا فكم من صور
لا انفكاك بينها اصلا فى خيال وهى فى خيال [illegible] خيال وهى فى خيال اخر مما
لا يتبع قط ولصاحب علم المعانى فصل احتياج الى معرفة [illegible] والوصل وهو مبنى على الجامع

لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين
الاسباب مما يفوته الحصر وهذا اصل وحكايات ذكره في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي
ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال الا ان التضاد وشبه التضاد
ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة
ونصيحة لما لم تقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب
ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد
والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معنى
معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات
واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي
هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل
في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام صاحب المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين
باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف
في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق
ونحو الشمس والفار ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل
هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا
تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمص لما اعتقد ان
كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غير الى ما ترى وذكر مكان الجملة الشيئين واما قوله اتحاد في التصور ومقام
قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد
والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون
له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو
غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما
لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام
فان بحقيقته على ما ذكرت من اسرار هذا [illegible] محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين
في الاسمية والفعلية اي في كو[illegible] في الماضي والمضارع وما شاكل ذلك كونهما
شرطيتين مثلا اذا ارد[illegible] والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد
وقعد عمرو وزيد قا[illegible]ئم وعمرو وقعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله
بقوله كذا الاحتمال كو[illegible] واذ يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلي الفعل

91

وقعد وقدرنا عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري
انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة
الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان
يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو
اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر
المبتدأ والضمير محذوف اي واكرمت عمروا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين
جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي تشعر به كلام
بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر
الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى
على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احدهما
التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة كقوله تعالى
ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد
بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا
لقضي الامر تذنيب هو شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو
اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين
مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي وغير مؤكدة وتلحق الحال
التي ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية
لم يمكن ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة وليسم دائمة او ثابتة فنا لجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو والشدة
ارتباطها بما قبلها فلا نبحث عنها ها هنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة
لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق
المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معلق اخر كالواو واستدل المص على ذلك بالقياس على الخبر والنعت
فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى
المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا
الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء
الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك [illegible] وقصدا ووصف له اي ولان الحال في
المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعو[illegible] صاحبها كان على هذا الكو
حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية و[illegible] ان حصول هذا الوصف
لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او [illegible] والاسود والابيض والطويل

وما شبه ذلك

والقصد من الصفات التي لا استقلال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك
الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر وامسى وهو
عريان وخبر ما الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر
بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها
بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي فيعم وذو الحال
كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو ولكن
خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف
على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد
بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل بالحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح
للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو
ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال التي هي فضلة تجيء بعد تمام
الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع
ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء
الكلام وبخلاف النعت فان التبعية للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة
الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
ولكل مقام فصول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت
عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب
وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز
ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب
عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم
يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا … يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال
بالواو اي اذا كانت تلك الجملة … اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا … حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير
المصدرة بالمضارع … حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال
في الجملة وح يكون … حال مثبتا ولا للمصدرة بالمضارع الحال

مع الواو وجه

عن الضمير فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون
قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل
للجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا سواء كانت بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبر دون الانشائية قلت
المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية
حالا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني
زيد وهو ان يسئل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف
المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان
المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت
من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط المدلول على جزائه بما قبلها من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك اللزوم لذلك الكلام
السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان يشتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب
الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف
هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو بالصين وقال
بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد تجيء بعد
تمام الكلام كقوله انا سيد ولد ادم ولا فخر ولا عطف على قوله وان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا
عن ضمير صاحبها فاما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون
مثبتا او منفيا وبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما
فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول
الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفردة في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل
على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير
ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني لعامله لان الغرض من
الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول … المقارنة وهو كذلك اي المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن … فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة
اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة … على التجدد وعدم الثبوت
والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه … ما يصلح للاستقبال يصلح للحال

ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي يدل
المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوايل المستقبل والحال الذي نحن بصدده
يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا
فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى
فيمتنع دخول الواو فيه مثله فلما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم
اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي
فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي انا اصك وانا ارهن فتكون الجملة اسمية فيصح
دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك
وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم
للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت
ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان
الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان
الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو و
تركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فانه لا
ح للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو
للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه
بغير الواو ففيما اشار بقوله ونحو قوله وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين
بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها
حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه
الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان العطر[?] كيف في قولنا يجيء زيد غدا راكبا حال هذا المعنى
غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
لتناقض الحال والاستقبال في الجملة … نظر المحب ان يكون الواو لان المضارع المجرد يصلح — بدون ص
للحال وكيف اذا انضم اليه ما … الفوات الدالة على الحصول جوز ذلك
قال الشيخ عبد القاهر … ن وكنت وما ينهنهني الوعيد اذا كان
تامة والجملة الداخلة … غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى
لجعلها ناقصة وجعل … ول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة

بعض

قوله ص — الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وجاء وكم حصرت
بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم ولما فان كلا منهما نقل معنى
المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله اخبارا انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى
خلوا ص — فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من
قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين
في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مستفادا دون
المقارنة — المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون
مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي الى الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المراد في الحال مقارنة
زمنين — حصول مضمونها بحصول مضمون العامل لا الزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين
كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون
قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر
هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلا كقولنا
سيجيء الامير وقاد الجنايب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع هنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في
هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان
لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لتظاهر الحالية وقالوا جاء زيد
في السنة الماضية وقد ركب كما في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت
بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما تقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصدير
بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلا اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد ايات التسع و
ما حمله يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة
وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة
قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلانقضاء
جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي
فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحصيل المقارنة فيه الى زيادة
بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في … ه دون الحصول اما الاول اي دلالته
على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لا … ندم زيد ولما ينفعه الندم اي
عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغ… لتكلم مع ان الاصل استمرار
اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاع … ضرب اليوم فيحصل به اي
بالنفي وبان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليه … التقييد بما يدل على الانقطاع

ذلك الاستغناء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من
غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب
افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في
طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يحققوا التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي
موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام
وهو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان
بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من
سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في
الحوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا
مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاق
الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية
وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو وبعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة
لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه
ممن رفع فوه وعوده على ما ابتدأ به على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول
الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة
رابطة نحو ولا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي
الحال وجب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا
مما يمتنع في جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة
اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى
تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول
جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس
ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء [illegible] الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع
من التشبيه بالمفرد وذلك لان [illegible] ده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما
قوله اذا اتيت ابا مروان [illegible] م فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك
وجدته حاضرا اي حاضرا عند [illegible] سى من له غيره ليس يعرب في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك

للابتداء اى بوجود علو

ع

94

على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو
في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع
او مسرع وقال ايضا في موضع اخر ان نشأ اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يقع
في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استئناف كلام وابتداء
اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك فظهر ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد
وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها
حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد
راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في
موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله وتنزله منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس
لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من
انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني زيد مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل
الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه كان المعنى على انك بدأت واثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا
احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال
لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس
من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه
والجملة في نحو جاءني وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط
بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو ونحو قول بشار
اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت
منهم وفارقتهم مستكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار
الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون لو لا انهم في مثل هذا
فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون
الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال الم لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال
وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله واني امرؤ
اسري اليك ودونه من الارض موماة وبيداء [illegible] التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع
مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان [illegible] فالواجب ان يذكر مناسبة
تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون [illegible] بالمضارع لوجب امتناع
الواو لجواز ان يكون المقدر بعد وجود الواو هو الماضي [illegible] مع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد

وكان جائز في هو كذلك

اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعًا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاء ذلك في نحو في الدار زيد واقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالًا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخير ان مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاء رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي قول الفرزدق شعر

فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من جرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالًا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالمًا لم يحسن فيها ترك الواو والحال الاولى اعني الجملة وسالمًا يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون لاحوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك هنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي تشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالمًا وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو ولكون الرابطة في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله يصف النهار الماء غامره الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام يكون موجزًا بالنسبة الى كلام ويكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان ينص على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط [illegible] لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات [illegible] تاليف يخرجها عن حكم التعقيد فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة [illegible] الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة [illegible] [illegible] طلبقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكر المتكلم وليس المراد بما ذكر [illegible] وهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه

ولي

٩٧

قوله بين الاطنابين آه لاجتماعهما فيما اذا كان الكلام زائدا عن المتعارف وعن ما يقتضيه ظاهر الكلام كما في قوله تعالى [illegible] فظل لها عاكفين فان المتعارف ومقتضى المقام ان يقولوا اصنامًا نعبد ولوجود الاول دون الثاني فيما يكون ازيد من المتعارف دون مقتضى المقام كقوله تعالى حكاية رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا وبالعكس فيما يكون ازيد من مقتضى ظاهر المقام دون المتعارف كقوله تعالى اغرقنا اصطادوه منه

اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبًا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا ربي قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام الشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعًا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب بمعنى الاول فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو اقل بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد يحقق معانيها ويعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسيرهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعًا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما يتبين من ذلك [illegible] الايراد السابق فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب اولى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون [illegible] اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد [illegible] طريق لنكته منها مقبول وقسمان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد [illegible] [illegible] اصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار [illegible] [illegible] والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه

قال المصنف

ومما خص

وافياً به والاطناب ان يكون زايداً عليه لفايدة واحترز بفايدة عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصاً عن اصل
المراد غير واف به كقوله اى الحارث بن حلزة اليشكرى والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة
ممن اى من عيش من عاش كداً اى مكدوداً متعوباً اى الناعم وفى ظلال العقل يعنى ان اصل مراده ان العيش الناعم
فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل واللفظ غير واف بذلك فيكون مخلاً لا محالة وفيه
نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاملين
فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء
المتحيرين فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعماً وان العيش
الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ
الظلال واحترز بفايدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زايداً على اصل المراد لا لفايدة ولا يكون اللفظ
الزايد متعيناً نحو قول عدى بن الابرش يذكر غدر الزباء لجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى
اى وجد قولها كذباً وميناً والكذب والمين بمعنى واحد ولا فايدة فى الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان
عرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد
اى واحترز بفايدة عن الحشو ايضاً وهو الزيادة لا لفايدة بحيث يكون الزايد متعيناً وهو قسمان لان ذلك
الزايد اما ان يكون مفسداً للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى اى كلفظ الندى فى قوله ولا
فضل فيها اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث و
انما صرفها للضرورة والمعنى انه لا فضيلة فى الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت
وهذا انما يصح فى الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام فى الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن فى ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد
وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على النفس الصبر على المكاره
ولهذا يقال هب ان لى صبر ايوب فمن اين لى عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال
لاحتياجه اليه دايماً فيكون بذله افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت
واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما يقال ان المراد بذل النفس فليس بشى لانه لا يفهم من اطلاق لفظ
الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التى من شانها الاهلاك
وهذا بعينه معنى الشجاعة وال[illegible] وهو ان الخلود وتنقل الاحوال من عسر الى يسر ومن
شدة الى رخاء ما يسكن [illegible] بذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اى قول
الحشو الغير المفسد للمعنى [illegible] اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى
فان قلت قد [illegible] ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه فى الرد
نحو قول الهمم ما كتبت [illegible] مقام يفتقر الى التاكيد كما فى قول من ينكر معرفة ما كتبه

يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه لا يعضده برهان فما هو
الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم لا معانى وذلك لان القول الدال
على معنى لفظ مقول بالفم ومعناه موثر فى القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال تعالى يقولون
بافواههم ما ليس فى قلوبهم والمساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليها نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله
وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتاى هو اسم
الموضع من انتا عنه اى بعد عنك واسع اى ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال سخطه وهول وعيده
انه لا يفوت الممدوح وان ابعد فى الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له فى جميع الافاق
مطيعاً لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان فى الاية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف
جواب الشرط فيكون ايجازاً لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه
تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطناباً بل ربما يكون تطويلاً وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصاً
عن اصل المراد ثم على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالاً لا يحتاج الى الجزاء والايجاز
ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان
الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعياً الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص
كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذى
يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان
تطويلاً فالاصح ان يقال ليس فيه حذف شى مما يودى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظى وهو
ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اى رجحان قوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام
فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل
منه اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له فى المناظرة لكونه
زايداً على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف
القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة
والنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه
اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة
عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اى لكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى
يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل بوقو[illegible] القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص
منه فارتدع سلم صاحبه وسلم هو من القود [illegible] القصاص حيوة مطرد الان
الاقتصاص مطلقاً سبب للحيوة بخلاف قولهم فان [illegible] على وجه القصاص لا مطلق
القتل لان القتل ظلماً ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلو[illegible] كم فى القصاص حيوة عن التكرار

بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار
افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار
ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز الى الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون لكل من اللفظين معنى اخر واستغنائه
اي وباستغنائه قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل
من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة وبجعله ايضا
فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب
الخفيفة الى نقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد
وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة يحسن وبما فيه من
تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مما لا غرو فيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد
الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني ما لجزء
ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء
جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او
جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا تحذف موصوفها الا بشرط ان يكون
الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره
لا انهم نادر لا سيما اذا لم تتم مسارا فيه غير الظرف الى الجملة ولفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد
في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس
مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه فاعله وجعل
الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا
اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها
فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد
الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله
تعالى وما تأتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا [illegible] او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون
حذف جواب الشرط للدلالة [illegible] ها وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ولا يتصور مطلوبا [illegible] منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل
امره عنده الا ترى ا[illegible] لت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد
ما لا انتهاء له لو نص من [illegible] ذا قال الشيخ المتبجح اخا ابتي شبابا وسكت

تنح اي صار فرقا

للعلم ودل الفعل

حالت الافكار اليه بما لم تحط به لو اتى بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف
والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند
ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها او غير ذلك
عطف على قوله جواب الشرط اي والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب
السابقة وكالحال نحو الراكب بتبين اي منه والمستثنى نحو جاءني زيد ليس الا والمضاف اليه نحو ذا غير وجهة
الاسد نحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو
قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب
مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه
على الهرم اي فسانا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون
قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب للمذكور هو قوله فانفجرت ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله
النبيين اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربها
فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو
الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير
الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور
في شيئها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي المسبب والسبب نحو
فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ والخبر في قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف واما اكثر اي المحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي
فارسلون الى يوسف لاستعبره الرويا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق
المتعالي ببغداد وهنا ما لهن وما لي اي طربت فاخذت اسكنها وهن لا تسكن ثم اعادوها وبدافعني الي ان
قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف
كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله
متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء الشرط هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم السبب مقام المسبب ثم الحذف
لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على [illegible] اذ الاحكام انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد
هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذ[illegible] من هذه الاشياء تناولها و
تقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب [illegible] ا ريد فيه تسامح لان ان
يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان [illegible] محذوف وتعيين المحذوف نحو

وجاء امر ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجى على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه
الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل
عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ
لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله
قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتيها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت
على الثانى اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه
فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له وتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى
ومن دلالة تعيين المحذوف الشروع فى الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى شرع فيه
واما الدلالة على الحذف انما هى من حيث ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين
النحويه ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع
فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام او القعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها
الاقتران اى ومن دلالة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست
فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام
والاتفاق يقال رفأت الثوب وارفاه اذا اصلحته وهو منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى
المعنى فى صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد وليتمكن فى النفس فضل
تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشى اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اى
بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما
فلا الم فى الجهل به واذا حصل الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا
حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذتها لعلمها بالعلم الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا بقبل بشرى ولكن بشريان ومما يواجح فى ذلك ما فى قوله تعالى هل ينظرون
الا ان ياتيهم الله فى ظلل من الغمام فانه جعل العذاب الذى ياتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد
لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر
من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المفظع المجيبة من حيث توقع الغيث وبدا لهم من الله ما
لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لى صدرى [illegible] فان اشرح يفيد طلب شرح لشى ما للطالب وصدرى يفيد تفسير
اى تفسير ذلك الشى والايضاح [illegible] يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم
الشى المبين وتعظيمه [illegible] ان هولاء مقطوع مصبحين واذ يرفع ابرهيم القواعد
من البيت حيث لم يقل قوا[illegible] [illegible] بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على
قول من يجعل المخصوص خ[illegible] [illegible] فى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيدا او نعم رجلا زيد كا

اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا هو الموافق لاصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب بئس سوى ما ذكر من الايضاح بعد
الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى
الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذى هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب و
مثل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التى تظهر فى النفس عند وجدانها
تاثرا وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقته جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما فى
شى واحد فى زمان واحد من جهة واحدة وهو محال ومنه اى من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى فى عجز
الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو
اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وسمى هذا توشيعا لان التوشيع
لف القطن المندوف فكان يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر
الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ونعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف
دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اى جنس العام تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد
العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شى اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه
بل يحتاج التنصيص عليه والتصريح به وقد يكون فى مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اى الوسطى
من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلوة العصر على قول الاكثر ومنه قوله تعالى من كان
عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون فى كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير
ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا والان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا
لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار فى كلا سوف تعلمون ثم كلا
سوف تعلمون قوله كلا ردع وتنبيه على معنى انه لا ينبغى للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه
وسوف تعلمون انذار ليخافوا وينتبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم
من هول لقاء الله وفى تكريره تاكيد للردع والانذار وفى الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثانى ابلغ من
الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل هذا وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخى الزمان
لكنه قد يجى لمجرد التدرج فى درج الارتقاء من غ[illegible] تلك الدرج ولان الثانى بعد
الاول فى الزمان وذلك اذا تكرر الاول للفظ[illegible] ادريك ما يوم الدين ثم
ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير [illegible] لفضله ليكمل تلقى الكلا
بالقبول كما فى قوله تعالى وقال الذى امن يا قوم [illegible] هذه الحيوة الدنيا متاع
ومنها زيادة التوجع والتحسر كما فى قوله فيا قبر معن [illegible] سماحه مضجعا فيا قبر

التغاير فى

معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكر ما بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير
قد يكون مجردا عن رابطة كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان
ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون
مع رابط كما في قوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله فلا تحسبن الذين لبعد عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد
اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها
اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي لتقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار
فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا او
زيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي
خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد و
بياض شبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب
كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما
شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في
شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في المفازة حتى الفت الوحوش
رحالهم واخبيتهم وكذا مع توهم غير المقصود في بيت السقط فسقيا بكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال
فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من المجلس حتى كانه يقبله
دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك مكبر وكيف غيره فعلى هذا تخص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر
بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم
اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة
حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا
والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتاكيد علة للتعقيب
فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة و
التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك
جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون
متعلقا بما قبله واحترز بقوله عن الـ[illegible] لكل مكافاة ويستعمل في معنى المعاقبة والمجازاة في
معنى الاثابة فلما استعـ[illegible] بما كفروا والمعنى عاقبناهم بكفرهم وقيل وهل يجازى الا
الكفور اي وهل يعاقب [illegible] مستقلا بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان
يكون الجملة الثانية حكما كليا [illegible] جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل

جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول
وقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ
ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى
الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه
فالتذييل الذي يحال يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق لهذه الاية فان زهوق الباطل
منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي كقول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه
حال عن اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل
يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال فقال
لم الله شعثه اي اصلح ما تفرق من امره اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دال بمفهومه
على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل
ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشي وفيه توق عن ايهام خلاف المقصود وهو ان
يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشي يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد
يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد للديار
وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول
المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسيط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف
ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم
ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم
للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان
يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا
القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه
بالحلم لاوهم انه ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون
عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المص انه تاكيد للازم ما فهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله
وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة
فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما [illegible] الا ان من لا يكون حليما حين لا
يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو نحو ان [illegible] الذي يخطر بالبال ان معنى
البيت الطف وادق مما شعر به كلام المص وهو [illegible] ن كونه حليما في حال يحسن فيه
الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة و[illegible] آثار الغضب والمهابة ففي ذلك

الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو
لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة
كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه
والاحتياج واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل
المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسرا لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل
وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما
يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه
كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في
اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما
ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين و
بلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان نقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر قوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الاهل اتاها والحوادث جمة فايدتها تاكيد
وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على جملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله والله اعلم بما وضعت وليس
الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم
ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه
في قوله اي كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير
الشان محذوف يعني ان المقدرات اتية وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه
جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شايبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين
كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين و
يحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين
معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله [illegible] لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتى الذي
امركم به هو مكان الحرث [illegible] قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى هذا
الغرض والنكتة في هذا [illegible] ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التاكيد في امر [illegible] حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر
لي ولوالديك فقوله ان اشكر [illegible] اعتراضية بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا

لحقها

لحقها العظيم مفردا او منها المطابقة والاستعطاف كما في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي
لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر
فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكاره فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان
في الياس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا
افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض في آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون
الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله معنى وهذا
صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير
متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم انما خالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد
في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم
ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامه هنا دال على ان الجملة في التذييل
يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره للتذييل لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب
تعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بان تكون بدلا منها او توكيدا ويكون الغرض منها تاكيد
الاولى للتنصيص الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما
يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكر في الايضاح
حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون جملة او اكثر من جملة فيح يشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين
اي في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اقل من جملة او اكثر فهذا خلاف الا [illegible] عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب
او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح [illegible] كلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من
التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة [illegible] حاجة الى قوله ولا محل له
من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان [illegible] الاعراب ولا يكون الا هم
الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة تشترط [illegible] واما قوله جملة كان او اقل
من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من [illegible] بجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغيره

ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى لكن لا يشترط صح

ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش
ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي
اوردها المص في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا
داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون
ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة
توهم الاباحة فان الواو تجي للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما
كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى
الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل الا ان يعتذر
عنه من يجوز ان يكون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا
عما يساوي اصل المراد او زايدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها
بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا
عن اي ظهر سودد اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد
المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب
الفقر اراد بالغنى مسببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب الي من الراحة و
الدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى
مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون
مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما
يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما
نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا انقيادا لهوانا واقتداء بالجرم ما تصف رياستهم
ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان ما في الاية
يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان ... ايضا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله و
حسن توفيقه ونحمد على جز... ونسأل التوفيق في اتمام القسمين الاخيرين

... العاصي ومن هو في
... والشفاعة المستغفر ... بعين
احوج من كل دان وقاصي المخطي المسي
محمد شفيع الطبسي في اواخر العشر
الثالث من شهر رمضان المبارك من
شهور سبع وسبعين بعد الالف
الهجرية النبوية في المشهد
الرضوي على
مشرفه التحية
والسلام

والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه
لو اقتصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله

لا يجترئ

١٠١ ١٣٤٨

این کتاب بسقط مطول در یزد
ابن اخوی باشد هرسه نسخه

وقف اولاد حاجی ملا رفیع
ابن حاجی ملا شفیع
الطبیب الکیلکی

وقف اولاد حاجی ملا رفیع ابن حاجی ملا شفیع الطبسی

الفن الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الثقة في التتميم

الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني وليس التقدير علم بالملكة لقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهم واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية كما سياتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح من بعض دلالة على معناه من البعض الاخر لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يابا القوم في الدلالات الوضعية كما سياتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرها هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها [illegible] التي سماها القوم وضعية وهي التي يقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام و[illegible] هي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك [illegible] هي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود [illegible] هنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والعقول والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه الافهام

في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بواسطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتختص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن الموضوع له المعنى والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست تضمنا بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا [illegible] اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على [illegible] التضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ [illegible] اب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وض[illegible] الى قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو د[illegible] [illegible] المعنيين لا يراد به المعنى الاخر

اطلق

ولو اريد ايضًا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد وذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضى ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون
بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعنى بالدلالة سوى هذا
فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما فى التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان
التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم فى ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم كما فى المجاز
صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات
لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة
وشرطه اى شرط الالتزام اللزوم الذهنى بين الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من
حصول الموضوع له فى الذهن حصوله اما على وجه الفور او بعد التامل فى القراين والا لكان نسبة الخارج
الى الموضوع له فى الذهن كنسبة سائر الخارجيات اليه ودلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح
ولو لاعتقاد المخاطب لعرف او غيره اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى مما يثبت باعتقاد المخاطب بسبب عرف
عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجرى
مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب فى اصوله مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى فوجهه العلامة
فى شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان
الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قراين الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهنى ان لا
ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل
هذا اللزوم لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام
ايضًا مما ياتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح لا
تاتى بالوضعية اى الدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم
يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من
الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان
عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام اخر يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة
دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع
ان كان عالما بوضعها لتلك [illegible] من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات
من غير تفاوت وان لم يكن [illegible] ادفات لذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم
يكن كل واحد منها دالا [illegible] الا ان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم
بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل [illegible] المشار اليه بقوله والا اى وان لا يكن عالما بوضع

كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شىء منها فلا يكون شىء منها دالا او يكون عالما ببعض منها
دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا او يحتمل ان يكون بعض
منها دالا دون بعض فليتامل واياما كان لا يجوز فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع
لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلنا الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف
على فهم المعنى فى الجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى فى الحال بل فى ذلك الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بالوضع
الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المترادفة بحيث يحضر معانيها فى العقل بادنى
التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول
وكثيرا ما نفتقر فى استنباط المعانى المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة
لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعانى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف فى الوضوح و
الخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة
كما فى اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط بخلاف المطابقية فان فهم
المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حصول بعض المعانى
المطابقية وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى
بالعقلية اى والايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم فى الوضوح اى مراتب
لزوم الكل للاجزاء فى التضمن ولزوم اللوازم للملزوم فى الالتزام اما فى الالتزام فظاهر لجواز ان يكون
لشىء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك
الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشىء ملزومات
لزومه لبعضها اوضح منه لبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه فى الوضوح
وذلك لان المعتبر فى دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى حصوله فيه
سواء كان بلا واسطة او بواسطة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا
او اصطلاحيا مثلا قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب و
مهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما فى التضمن
فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شىء وجزء [illegible] ذلك المعنى جزء منه على ذلك
المعنى اوضح من دلالة الشىء الذى ذلك المعنى جزء من [illegible] اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة [illegible] الامر بالعكس لان فهم الجزء
سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم [illegible] قلنا الامر كذلك لكن القوم

بالبائه

فاذا عبرنا عن المعنى التركيبي

ذلك اللفظ لا يعني بلا ذلك ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما

صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له وكانهم بنوا ذلك
على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر
الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس لم يخطر بالبال ومعنى النوع ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال لامكن ان يغيب
عن الذهن ويجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى
الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالكلام
المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في
مباحث البيان لان المجاز مفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكن ستسمع لما ساعده ما القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي
يجوز ان يكون بسبب ان يكون بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا
عبرنا عن المعنى التركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى
الواحد التركيبي بتراكيب تختلف في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر
ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم
يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية
كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه
ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا ليس بصحيح ظاهر الا في
قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم
فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا و
الجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس علة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق
الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهي الاستعارة التي كان اصلها التشبيه وذكر المشبه به
واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان
بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه
وعموم فوائده ارتفع ان يجعل [illegible] حقيق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح تعريف
علم البيان على ما اختير [illegible] سبب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن
التشبيه والمجاز والك[illegible] التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا
الفن التشبيه اي هـ[illegible] الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة
ولما كان هو اخص من مطـ[illegible] ى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق

الشبه

١٠٤

في اللغة

سيجيء في البديع

بالكلية

يقولون ليلى بالعراق

التشبيه مطلقا سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه
المظهر ولم يات بالمضمر لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس
وما يقال من ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاولى ليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه الدلالة وهو مصدر
قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر في معنى فالامر الاول هو المشبه و
الثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرو وجاءني زيد
وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما في علم
فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا
لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في
الاصطلاح عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو
وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات اظفار المنية في المثال
المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقي على ما يتحقق ان شاء الله
فدخل فيه اي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد
او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل
المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو
قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم بكم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما
تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في خاتمة التشبيه المصطلح ان شاء الله تعالى والنظر هنا
في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به و
وجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في
تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما
يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وطرفاه اما حسيان قدم
البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم [illegible] لة لسان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين
واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان [illegible] الى الحس كالخد والورد في
المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات [illegible] الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه
لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لم [illegible] هو ريح الفم والعنبر في المشمومات

والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف
والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير وليسا هما الا نفس هذه الاشياء لكونها احساسا بالكثرة قد اشتهر في العرف ان يقال
ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه
الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سبق تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس
فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه ان يكون حيا والسبع حسي والثاني مثل العطر
وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي
وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك
قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا
للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب
فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه
المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه
ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار
قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته
باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة مادته دخل في
الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في كالمشبه به في قوله وكان
محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقايق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان
لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام
جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة
لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك
اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون
للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي … ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى
الحواس المذكورة ولكنه بحيث … تمييز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول
امرئ القيس ايقتلني و… الغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي
يوعدني في حب سلمى و… كمشارف اليمن وسهام محددة النصال
يقال سن السيف اذا … صفاتها وكونها مخلوقة فان انياب الاغوال

ما لا يدركه

واذا قلت لم قسام

قولنا اوصم

ما لا يدركها الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان
ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئيات
المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت
الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني
الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم يدرك الا بها
ليست ايضا مما يتحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة
ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان
له جناحان او راسان او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي
تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار يسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا
هذا الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة
في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما
يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة
والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان
اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك
آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو
خير عندهما وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن
والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا
شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتتلذذ به وهو
اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا
الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا من الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه
الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما
من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة … الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم
والغضب والخوف وما شاكل ذلك و… المعنى قصد اشتراك الطرفين
فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد … الكمية والحيوانية وغير
ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه … بهما وقصد بيان اشتراكهما
فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة … في الشيء في نفسه خاصة
كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتحقيق … وبين او في كليهما الاعلى

بمعارتين هو

الذي

كما

سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها
جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود وفراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل
تقذى به العين وبابي حديثه الاسماع وكان النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه
اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي
اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه على طريق التخييل انه
الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة ولا يهتدي للطريق ولا
يأمن ان ينال مكروها شبهت اي البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق
العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة
وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو
علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي ويخيل ان البدعة وكل ما
هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض
واشراق والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه
النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار
مؤتلقة من ائتلق اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم
بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس
بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة
فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه بين
المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا
كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه و
صار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر بوقوعه في
عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر
الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان
الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي [illegible] المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب
الخاص كما لا يجدي الطعام [illegible] في التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه
كون القليل مصلحا والكثير [illegible] استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو
ذلك مما يفسد به الكلام و[illegible] عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون
تمام ماهيتهما النوعية او جزء منها مشتركة بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر

والضمير لليالي او للنجوم والرواية الصحيحة دجاها

تخييل

بالقاف؟

في نوعهما

في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونه كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج
عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات
متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك
بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال
والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او
اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير المقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال
ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة
ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول
والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول والحركات الحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في
مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي
يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي
بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل
وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين
يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي هي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة
والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف او القلع الذي هو تفريق عنيف
بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا ويحسب
الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني الممتدة او في قصر المنفذ او ضيقه او شدة التوائه
كما في المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان
من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة
والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها
ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة الخلاق او
باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك [illegible] الرطوبة واليبوسة هذه الاربعة
هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام [illegible] فيتولد منها المركبات و
الاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها [illegible] المختلفات والبرودة كيفية
من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة

كرائحة المسك او الى ما يقاربهما كرائحة

التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل من كون بعض
الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل من استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول
الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز
الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربع من الملموسات
مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عايق والثقل وهي
كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق وكل منها في الحقيقة مبدء مدافعة محسوسة توجد
مع عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد منه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من
الزق المنفوخ فيه اذا احبسه بين يديه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وكما تتصل بها اي
بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير
هذا الفن او عقليه عطف على حسيه اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي
المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون
سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم العلم وقد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت و
على ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا
عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال له الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدءها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون
النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا يضطرب عند اصابة المكروه وساير الغرايز جمع غريزة وهي الطبيعة و
فسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير
روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقي كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون
متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة
في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا
بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال
ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب
الوجود او العدم عند النفس [illegible] اعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا تتفرع
على اقسامها احكام [illegible]
فلله در الامام [illegible] السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين
على التكثير من امثلة [illegible] تراكيب البلغاء فانه لم يرد في هذا المقام
لكونه مركبا من متعدد [illegible] وجه التشبيه اما واحد واما منزل
[illegible] تشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او مركبا

وتحقيق اللطايف الموعود بها

بان يكون

بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وهذا اشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد
وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على قوله اما منزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره و
غير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها
وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة والحقيقة
الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب
منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من
الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا
او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان
يدرك من العقلي شيء بالحس يعني ان وجه التشبيه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه
انما يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان
يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل
من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي
ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح فيه
بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال
ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي ما يكون نفس
تصوره مانعا من وقوع الشركة فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في
المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المط
قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد
فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك
الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابى ان
يكون هو غير عقلي الا ان المص قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى وقوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة
الاقسام ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي و
الاخير اما حسي او عقلي او مختلف صارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه
حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر
قسما وبقي ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح
لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة [illegible] من المذوقات ولين الملمس من
الملموسات فيما مر اي في وجه تشبيه الخد بالورد [illegible] بالعنبر والريق بالخمر والجلد
الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفايدة [illegible] بمعنى الشجاعة ويقال جري الرجل

باكحس

المذكورة

جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها
صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيها بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اى الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس
فى تشبيه وجود الشئ العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود
عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ فى دلايل الاعجاز من ان التشبيه لهذا معنى من معانى ذلك (هوان تثبت هو)
او حكم من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور فى انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور
بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعانى هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شئ بل انما تنفى وجوده
كما اذا قلت ليس هو بشئ ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى الظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشئ
كلا شئ ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تعمل على الظ فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه
حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلى والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور
يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفى الكلام لف ونشر
وهو ظ وفى وجوه بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعرا عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر فى
المفتاح والايضاح من امثلة العقلى فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة فى كونهما جهتى ادراك وبيان ذلك ان المراد
بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان فى
كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع
بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان انصا صوابا والمركب الحسى من وجه التشبيه لا ينقسم باعتبار
حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسى مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار الجزء وهو ان طرفيه
اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب هنا ولم خص هذا التقسيم
بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت نحن نعلم ان المراد تركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفه (ليس ح)
ضرورة ان الطرفين فى قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا فى وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو
فى الانسانية واحد لا متنزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفه او الى عدة اوصاف لشئ واحد
فينزع منها هيئة ويجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح فى تشبيه المركب بالمركب
بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجى ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد
بهذا المعنى اعنى بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل واحد منها دخل فى تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركب الطرفين بالمعنى المذكور اعنى بمعنى ان يقصد الى متعددين وينتزع منها هيئتين ثم يقصد اشتراك الطرفين فى
الهيئتين فى هيئة تعمهما وتشملهما انما ك [illegible] مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر فى المفتاح من
ان وجه التشبيه يكون اما [illegible] ان يكون فى حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة
واما اوصافا مقصودا [illegible] طرفا المركب الحسى فيما اى فى التشبيه الذى طرفاه (فى حكم الواحد)
مفردان كما فى قوله اى [illegible] قيس بن الاسلت وقد لاح فى الصبح الثريا كما

ترى كعنقود ملاحية الملاحى بضم الميم عنب ابيض فى حبه طول وقد جاء تشديد اللام كما فى هذا البيت حين
نورا اى تفتح نوره كذا فى اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما فى
قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأى وان كانت كبارا فى الواقع على
الكيفية المخصوصة اى تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية انها
لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هى شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد
على نسبة قريبة مما نجده فى راى العين من تلك الانجم وهذا الذى ذكرنا فى تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر
تفسيرا للمقدار المخصوص اى مقدار فى القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية المخصوصة والمصنف جمع بينهما وكانه
اراد بمقدار مخصوص مجموع الثريا والعنقود اعنى ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية
الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة
فقد نظر فى هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه
هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجى ان المفرد قد يكون معناه مقيدا وانه لا ينافى التركيب
وفيما اى والمركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان كما فى قول بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اى هيجه
فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تتساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين
ومن جعله ماضيا ولم يؤنث لكونه مسندا الى الظ فقد اخل بكثير من اللطايف التى قصدها الشاعر على ما سنطلع
عليه فى اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما فى قوله كما الحاصلة من هوى بفتح الهاء اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث
قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب
من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان
مثار النقع ليل كان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انك ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام
جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت
مستبدة فشانها ان يقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف فى اثناء العجاجة كالكواكب فى
الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهى تعلو وترسب وتجئ وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه
تفصيلا لانها لا تقع فى النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف فى حال احتدام الحرب واختلا
(عوجاج) الايدى فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات [illegible] جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الا
والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيو [illegible] وتداخل ويصدم بعضها بعضا
ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه [illegible] وى فان الكواكب اذا تهاوت
اختلفت جهات حركاتها وكان لها فى تهاويها تدافع وتد [illegible] وى يستطيل اشكالها فاما اذا لم

نزل عن مكانها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله اسيافنا في حكم الصلة للمصدر ومعناه انه ليس عطفاً على مثار
النقع بل هو متعلق بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرواً وبكراً ان بكراً في حكم الصلة
للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر
مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة
على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجي في تشبيه نهار مشمس قد
شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجي لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما
اي وجه الشبه الذي يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة
والاستقامة وغيرهما وتعتبر فيها التركيب ويكون ما يجي في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة
غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم انه مما
يزداد به التشبيه دقة وسحراً ان يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما
ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه التشبيه
الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق
والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض
من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه
الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها
مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهناك ايضاً يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات
كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل
ليحصل التركيب والا لكان وجه الشبه مفرداً وهو الحركة لا مركباً فحركة الرحى والدولاب والسهم لا تركيب فيها لاتحادها
بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقاً مرة
وانفتاحاً اي فينطبق انطباقاً مرة وينفتح انفتاحاً اخرى فان فيها تركيباً لان المصحف يتحرك في الحالتين
اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا
لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم
اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في وصف الرياض حففت بسرو كالقيان ... وليدة
تلحفت خضر الحرير على قوام معتد[...] التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب
في هيئة السكون كما في قوله [...]صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليته
جلوس البدوي المصطلي [...] الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان و
المجدول المفتول من الهيئة الحاصلة [...] اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء

القيان جمع قينة وهي الجارية المغنية ق

من تحت خاص وللمجموع صورة خاصة مولفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار
الموقدة على الارض ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى
توديع مرتحل او قايم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض
لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه
قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امراً جملياً والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع
مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفاراً جمع سفر
بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول
شيئاً مخصوصاً هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع
من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوماً
عطاشاً غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين
وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوماً عطاشاً غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان
المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصد المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس لان
مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في قوله
باتصال للسببية التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها
هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا
زيد يصفو ويكدر تشبيهاً واحداً لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف
المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت يثبت ابتداء مطمعاً
متصلاً بانتهاء مويس وكون الشيء ابتداء لامر زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين
من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر كان تشبيهك له بالماء
في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر
كذا ذكره المص وقد نقله من اسرار البلاغة ولا[...] من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية على ما ستعرف انشاء الله تعالى [...] وتفارق التشبيه المركب في
مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب [...] حال الباقي في افادة ما
كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كا[...] تشبيهات شيء مخصوص
بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو[...] الباقي في افادة معناه والله

لان هذا المقدار

نزح منه فرح

زيد بكر

اعلم وقد ثران وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي
اوعقلي اومختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال
الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب و
المتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي
هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه
وقد يكون بمعنى الشبيه كالشبه بالسكون وعند المحققين المراد هنا التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد
لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما متضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي
اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي تحقير واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة
والظرافة من غير قصد الى استهزاء وتحقير فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى
الكلام الى قصة او شعر او مثل وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم
اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم واعلم انه قد وقع للامام المرزوقي
في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح
فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن
والجراءة وكذا بين البخيل والحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما متضاد
للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء والصايح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلنا لا
يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد
او في تناسب الضدين بل انما يصح ان نقول هو مثله في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود
وهو الجبن والبخل لكنا نزلنا منزلة الجود والجراءة بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما في الضدية كما يحصل في الكاذب
المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد
وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا
ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قايم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه [illegible] مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا
كثير في كلام المولدين ومثل [illegible] التشابه والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل
في نحو الكاف اي في الكاف ونحو [illegible] ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه
ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا [illegible] كالاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان
كزيد

المتقدمين [illegible]

١١

المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات
ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم عليه لان
هذه الضماير لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه
به مقدر قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكتاب
والايضاح مما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء
ولا بمفرد اخر يتمحل اي يتكلف لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
فقد صرح المص في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله
الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير لكون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري
على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو لكون الحواريين انصارا
مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا
بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول
عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصارا فتوهم بعضهم من ظاهر
قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين
اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاية لا يكون
نظيرا لقوله او كصيب من السماء وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع
لفظ التشبيه بين كون المؤمنين انصارا لله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصارا وبين كون
الحواريين انصارا وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او
كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه
اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بينهما اي دائر بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه
قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو
كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن
المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين
هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اي وقد يلي نحو الكاف
غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك للاحتراز عن نحو قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار [illegible] مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل
اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب [illegible] ذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء
[illegible] في الفناء بحال النبات الحاصل
ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه [illegible] هنا ايضا مضاف محذوف
من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس

في التشبيه في قوله اوقع التشبيه والمعنى تشبيه كون المؤمنين انصار الله صح

اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقديرًا كما فى قوله تعالى او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغى ان
يعرج عليه بخلاف قوله تعالى او كصيب فان الضماير فى قوله يجعلون اصابعهم فى اذانهم لابد لها من مرجع قال صاحب
الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعًا لكنت مستغنيًا عن تقدير كمثل ذوى صيب لان ارادى الكيفية المنتزعة سواء
ولى حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولى الماء الكاف
وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل تقديره وما هو بين فى هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار
واهلها بها يوم حلوها وعدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم فى الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قلت هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير
ذوى فما الحاجة الى تقدير مثل قلت لان المشبه به ليس ذوات ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من
عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما فى قوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا كماء الاية بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على
تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوقد نارًا فليتامل وقد ظهر مما
ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله تعالى كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا
فقد سهى سهوًا بينا وقد يذكر فعل ينبى عنه اى عن التشبيه كما فى علمت زيدًا اسدًا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه
للاسد مشابهة قوية لما فى علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما فى حسبت وخلت زيدًا اسدًا ان بعد التشبيه
ادنى تبعيد لما فى الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان شبهه للاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل
بل يظن ذلك ويتخيل وفى كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على هذا ذلك
وانما يدل عليه علمنا بان الاسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم
يذكر كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبى عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اى من التشبيه فى
الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العايد الى المشبه بيان امكانه نحو بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك فى
كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما فى قوله اى قول ابى الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك
بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه
وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان تتناهى بعض احاد النوع فى الفضايل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير
كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء
لما فيه من الاوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم فان قلت اين التشبيه فى هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم
يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد فى ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد
فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال [illegible] تشبيها ضمنيا او مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى
بيان حال المشبه بانه على اى وصف [illegible] اخر فى السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه و
الا لم يكن لبيان الحال الا انها تبين [illegible] المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما

فى تشبيه

فى تشبيهه اى فى تشبيه الثوب الاسود بالغراب فى شدته اى فى شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى
تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شانه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير
عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده فى غيره لان الفك بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها على صح
الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده
فى قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت فى وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور
وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابى نعيم بيوم مثل
سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشئ لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم تشغله
عنه شئ فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر
العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضى ان يكون وجه الشبه فى المشبه به اتم وهو به اشهر اى وان يكون المشبه
به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك وليس كذلك لان بيان امكانه انما
يقتضى ان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضى كونه فى المشبه
به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضى الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين فى السواد لان الغرض
مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضى كونه اتم بل هو يقتضى كون المشبه به على حد مقدار المشبه السلام عن صح
فى وجه الشبه لا ازيد ولا انقص لتعيين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل فى الزيادة
والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول واما تقرير حاله فيقتضى الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل
فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه
والاستطراف لا يقتضى الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندى الشديد السواد بمقلة الظبى للتزيين مع ان السواد
فيها ليس اتم كما فى وجهه ولا هى اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست
فى السلحة اتم ولا هى بها اشهر وكذا فى الاستطراف بل كلما كان المشبه به ابعد واخفى كان التشبيه بادخل فى هذه
الاغراض اوفى وقد اضطرب فى هذا المقام كلام السكاكى لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه
واخصها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة
تقريره ولا لابرازه فى معرض التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشئ بما يساويه التقرير الابلغ او
نقلا لامتناع وقوع المشبه بدون [illegible]
فى معرض الاستطراف كما فى تشبيه فحم فيه جمر [illegible] لمشابهته اياه او للوجه الاخر
هو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور [illegible] اما ذكر اى ليستطرف
اى نقلا لندرة حضور المشبه به فى الذهن [illegible] ان اعرف واخص واقوى
استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة [illegible] هذا انسب وكلامه
فى صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقال معا [illegible] التشبيه الا انما يكون لزيادة
بالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون [illegible]

المقرر نعم لا بد فيما يكون للتزيين والتشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح
او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي هو المشترك فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه
المقصد الذي توجه اليه المشبه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه فهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به من
وجه التشبيه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقدار لكن يجب في بيان مقدار ان يكون المشبه
به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض
لحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض
او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان مكان
اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا جديدا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه
اي انما قصد استطراف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في
صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور
المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار
بالكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة حضور بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة
البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه اخر انه اراك شبها لنبات غض
يرق واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد
ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به و
هو ضربان احدهما ايهام انه اتم في وجه التشبيه من المشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في
وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه
الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح
بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث
يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع ... الى بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها
كالبدر في الاشراق والاس... التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض لاظهار المط...
هذا الذي ذكرناه من ج... مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه
حقيقة كما في التشبيه الذي لغير ... اوادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه
بالزايد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزا

على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر
زايدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجدا فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من
الشيئين مشبها ومشبها به احترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه
دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري بالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب لما
اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زايد في الحمرة والاخر ناقص يلحق به حكم بينهما بالتشابه و
ترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح
بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء
والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك
قال الشيخ في اسرار البلاغة حاصر القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى ايهام في
الناقص انه كالزايد واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد
في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان طلب انساع
ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يحسن الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه
الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير القصد الى
الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب
عن كون احدهما ناقصا والاخر زايدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما
النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض
وذكر هذه الاربع على الترتيب السابق ولنا الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به
اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل
والمرأة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق
كاللباس او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان
قلت اليس قوله تعالى لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة
عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل
من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكو... ووجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه
وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم المقيد ... افر وقد يكون بالمفعول وقد
يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك ومختلفان اي احدهما ... مس كالمرآة في كف الاشل فان
المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونه ... عكسه المرآة في كف الاشل كالشمس فيما
المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق

تحقيقه ويجئ في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب
المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها
وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب
بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم
لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو
من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملا القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي
زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما المريخ والمشترى قدامه في شامخ الرفعة منصرف عن
دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء
من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية
قال الشيخ ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شئ يقدر تشبيهه به فيهما القول
الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفرق فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا
واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه باطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من
شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن
من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والجحفلة
نابت على راسه شجرتا غضى والفرق بين المفرد المقيد والمركب لا يحوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء
انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل
الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا
بالعنقود وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكانما المريخ
من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب
وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الى ما لا مدخل
فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاو[...] مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا
نظريكما اي ابلغا اقصى نظركما [...] بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض
كيف تصور اي تتصور [...] تصور تريا نهارا مشمسا ذا شمس لم يستره غيم
قد شابه اي خالطه [...] واي ذلك النهار المشمس مقمرا اي ليل ذو قمر شبه
النهار المشمس الذي اخت[...] [...]ما من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل
المقمر فالمشبه مركب والمشبه به [...] [...]ح وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان يتعدد

طرفاه

بالملح

انعا عدم

١١٣

طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس
يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف هو
ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعها
هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار
اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر
كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى
اطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين اغصانه وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله
صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به
دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم
ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد اي منضم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له
نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه
بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما
في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما في بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى ومن تشبيه
الجمع قول صاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه انتهى بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان كبرد
الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبي ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغيره
والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع
من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي
المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده
اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور
خص باسم التمثيل كما مر في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه
فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبهه
ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مراد فا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة
التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه ع[...] [...] التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان
كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقا[...] [...] النور مثلا للقرآن والحق
للعلم واما غيره اي غير التمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل [...] [...] منتزعا من متعدد وعند السكاكي
ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بم[...] [...]جمهور وليس بتمثيل عند السكاكي و
ايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي

في الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد ممن له مدخل في ذلك نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة
كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم افضل
كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها مفرغة مصمتة الجوانب
كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطاً وذكر جار الله
ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين نعتت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم
قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما سأله عنهم وايضاً منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضاً اما كذا واما كذا اشعار بان تقسيمات •
المجمل لا تتم بتقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده
يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم
الطرفين يشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل صدفت اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني
فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في روق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر
وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف المدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض او لم يعرض و
كذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي
الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر وصف المشبه وحده كقولك فلان كثرت اياديه لدي
ووصل مواهبه الي طلبت عنها ولم اطلب كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بمثال له من كلامهم واما مفصل عطف على
قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة
وجه الشبه والثاني ان يكون امراً ملزوماً له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان
وجه الشبه ما يستلزمه اي الشيء الذي يكون [illegible] كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع
فيه لازمها اي وجه الشبه في [illegible] لانه المشترك بين العسل والكلام الفصيح لا
الحلاوة التي هي من [illegible] ان الاحسن يكون التشبيه في وصف العبارة
كميل الطبع واذا [illegible] حيث تنوع الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق
لا يكون الا عقلياً كما [illegible] من هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما
تسامحوا فجعلوا وجه الشبه [illegible] قطعاً حملهم ذلك على ان تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسماً

الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعاً كذا ذكر الشارح العلامة
وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا
الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضاً فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو
هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي
وتسمية بعضه حسياً انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه
في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا
حسياً فليتأمل وايضاً تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من
المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو
اي ظهر وان جعلته مهموزاً من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي الرأي يكون لامرين اما لكونه
امراً جملياً لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم
او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان التفصيل يشتمل على الجمل وشيء
آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية
تصل اولاً الى الجملة ثم الى التفصيل ثانياً ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر وكذا السمع و
كذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او
قليل عطف على امراً جملياً اي ولكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور
المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلاً ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز
غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقاً عطف على عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً
يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضوراً
مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفاً كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه
الشبه تفصيلاً ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقاً لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان
قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سبباً لظهوره المؤدي
الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية
يعارض التفصيل القليل لان كلاً من القرب والتكرر [illegible] من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه
امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سبباً للابتذال كما سبق [illegible] عطف على قوله اما قريب مبتذل
وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه [illegible] لعدم الظهور اي لخفاء وجهه
في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل [illegible] في كما لا شك فان وجه الشبه
فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولهذا لا يقع في نفس الرائي المرآة الدائمة الاضطراب

الابعدان يتالف تاملا ويكون في نظر متمهلا او بندور اي لندور حضور المشبه المعند حضور المشبه لبعد المناسبة
كما من تشبيه نحو البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا اي وبندور حضور المشبه به مطلقا بكونه لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما
مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان المراة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضى الرجل دهره ولم يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل
وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنها يستقل اليه لكونه المشترك و
الجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان ولانه يطلب ما يشركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل
من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر
من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض
كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر ولهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا
من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا
كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا
التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا تفصل بالتامل بعضها
من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة
ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا
والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم
انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية
مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة
ثم قال واعلم ان هذه القسمة موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقايقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا
كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها
عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون
القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا ممنوح عليه العناكب ولا يخفى ان
المعاني الغريبة المنع واحسن من المعاني ... طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى و
لهذا ضرب المثل لكل ما لطف ... الظهور في بادي الراي ما يكون سببا لطف المعنى
ودقته او تريب بعض المع... بناءثان على اول ورد ثان الى سابق يحتاج
الى نظر وتامل وهل تجا... ما نوصل الى المط وبطفر بالمقصود والخفاء المردود
المعدود في التعقيد ... خلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود
وقد يتصرف في التشبيه القريب ... عن الابتذال كقوله اي ابي الطيب لم تلق هذا الوجه

في المفصل

شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه في الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه من
الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه مكنى غير مصرح و
ان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه
ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته
مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى
الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان تقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه
بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك
ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة
بقوله وباعتبار اداته اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل قوله تعالى وهي تمر مر السحاب اي مثل
مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد
جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر
الى المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت يعني صفرة اصيل او شمس اصيل كالذهب
فعلى هذا الذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب وقد
الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وقد وقت الاصيل الاحسن اطيب
الاوقات بعد السحر قال الابيوردي لما ليه اسحار وفيه هو لمح كما خصلت والشمس تعقص اصال هذا يجب ان يعتقد
الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصاير الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح
اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او من ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل
وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوهمين ابرد من الاخر
او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر
بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما
مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون
المشبه به اتم شيء فيه اي في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه
عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق
ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او
سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه ... به مذكور قطعا وح فاما ان يكون
المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين ف... على التقادير الاربعة فالاداة
اما محذوفة او مذكورة تصيرها نية ثم اختلاف ... خلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد
او كالرجال في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد ... زيد الاسد وقد يكون باعتبار ذكر

لاسد

الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة
وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار
متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب
في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون
حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على
ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد و
نحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا
قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار
عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة
بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو وهو نظرا الى الظاهر
فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط
في القوة والضعف نعم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة لان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بحمل المشبه
على المشبه به من حيث الظاهر بقي هنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا
زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ
دالة قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام
اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم
المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح
انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواضع مصوغا لاثبات ما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت
زيد اسد فصوغ الكلام لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون
الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو
لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون
لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان في هذا الافتراق
ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ
في اسرار البلاغة وعليه جميع … الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجراء
على المشبه مع حذف كلمة … ستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه
به خبرا عن اسم المشبه … يدا اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة
بالاتفاق لانه لم يجر … لزيد كما في لقيت اسدا ولا لاثبات معناه له كما في
زيد اسد على الخلاف … ريان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد

الدلالة

وهذا الخلاف
الدلالة على المشاركة وانما التشبيه يكون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها
ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا الاسم اعني نحو زيد اسد فان
حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس
النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق
اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون موصوفا بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض
وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من
هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون
في الصفات والصلات التي تجيء من هذا القبيل ما يخيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق
وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد
وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو
اقوى الجنس خضابه دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع
رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا
بالسرف فظهر انه اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر
واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت
لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين
انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر
وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذه او نحوها يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما
ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا
الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليهما كالقياس على
المجهول وايضا هذا النوع اذا حققت من وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة
عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور
ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح
انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى
الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث
المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما … الملكة حيث اشتملت الحقيقة على استعمال
اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع … المجاز وان لم يتوقف على ان يكون
الحقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على الوضع … له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب
وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين … والاكثر ترك هذا القيد لئلا يوهم

تامل وجه

انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي مصروف الى ما في الاسناد المطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة
في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها
الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظ لان فعيلا
بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة
قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على
موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان
وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في
معنى وضعت تلك الكلمة له اي لذلك المعنى في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له تلك الكلمة في اصطلاح به يقع التخاطب
فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل واحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما الاستعمال في غير ما وضع له غلطا كقولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره
كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع
بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير
اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي
له في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان
قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فيقول لما
كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة منضمة اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه
المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما هي بقرينة فان قلت
فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يكون يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف
ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقها قلت لا تم ان معنى الدلالة في دلالته على معنى
في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل
مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا اهل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة
قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة [illegible] في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك
وهو ما وضع لمعنيين او اكثر [illegible] على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة
على احد المعنيين على [illegible] المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله
ان لا يتجاوز الطهر والحيض [illegible] غير معين هذا مفهومه ما دام منتسبا الى
الوضعين لانه المتبادر الى [illegible] ما اذا خصصته كما اذا قلت بمعنى الطهر او لا

معنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه
للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع
لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين
عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضع مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك
وقال اذا اطلق فمفهوم احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا
لا نم ان معناه التحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض
قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية قد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية
وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو سماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك
لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع
بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة
قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول
يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت
القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في
كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع
له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون
اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره
فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى ظاهر لفظ الايضاح
فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا
في الفهم والمبحث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد فتوهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بريء عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك
ابطال كلام المص على ما هو بريء عنه والعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه و
ان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاول الفاظ العرب بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك
اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة ال[illegible] من مخصص لتساوي نسبته الى جميع
المعاني مذهب المحققون الى ان هذا المخصص ه[illegible] ذلك هو ارادة الواضع و
الظ ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو [illegible] وضع الالفاظ ووقف عباده عليها
تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع [illegible] احدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري

بجملته

فى واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى
اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع
انفكاك الدليل عن المدلول ولما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث
يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم
منه عند الاطلاق الا المعنى الثانى كما فى الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع
وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه
ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه تم وقد تاوله اى القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكى
اى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمى الاشتقاق والتصريف من ان الحروف فى انفسها خواص بها
تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى ان يكون العالم بها اذا اخذ
فى تعيين شىء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشىء من غير
ان يبين والقصم بالقاف الذى هو شديد لكسر الشىء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان
والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فى مسماها من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال
الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة
اى المتعدية مكانها الاصلى او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة
وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية شىء باسم لا يوجب تغاير اعتبار المعنى فى وصف شىء به كتسمية انسان له حمرة باحمر
ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى به من غيره وفى الوصف
لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته
بذلك فاعتبار المعنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل للاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء
فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل واحد
منهما تخالف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح
به التخاطب على وجه يصح معه ... ت له واحترز بالمستعملة عما لم يستعمل لان الكلمة
قبل الاستعمال لا تسمى ... عن الحقيقة والمجاز ... كان او منقولا او غيرهما
وقوله فى اصطلاح ... المستعمل فيما وضع له فى اخر كلفظ الصلوة
اذا استعمله المخاطب ... بلا فيما وضع له فى الجملة فليس مستعملا فيما وضع
له فى الاصطلاح الذى ... يصح مجازا ولا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا

اصطلاح صح

المرتجل ما وضع لمعنى او وضع له الاول لغير علاقة كذا ذكره فى التوضيح والمنقول ما وضع لمعنى بعدما وضع لاخر لعلاقة وغيرها ما لم يشتهر ... الاول ...

معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب
لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية
مستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل فى غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد
يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا فالمنقول منه ما غلب فى معنى مجازى للموضوع له الاول حتى هجر الاول
فهو فى اللغة حقيقة فى المعنى الاول مجاز فى الثانى وفى الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من
الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء مجاز فى الاركان المخصوصة المشتملة
على الدعاء وانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء مجاز فى الاركان المخصوصة وفى الشرع بالعكس ومنه ما غلب فى بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية
الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهى موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما
هى لمجرد المناسبة فى العرف للتسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما
يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقى فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى
حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة فى العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق
الصلوة فى الشرع على كل ما يوجد فيه دعاء وكل منهما اى من الحقيقة والمجاز لغوى وشرعى وعرفى خاص وهو ما يتعين
ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى وغير ذلك او عرفى عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان
كان واضع اللغة فهو لغوية وان كان الشارع فشرعية واما عرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز
فلان الاصطلاح الذى وقع به التخاطب وكان اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فى ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح
اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والا فعرفى عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعنى ان لفظ
اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفى الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة
للعبادة والدعاء يعنى اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة فى العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفى
الدعاء يكون مجازا شرعيا وفعل للفظ والحدث يعنى اذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ المخصوص يكون حقيقة
وفى الحدث يكون مجازا ودابة لذى الاربع والانسان فانها فى العرف العام حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى فما ذكر لفظ
التكرم مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل من المعرفين اشارة الى المعنى الحقيقى والمجازى والمجاز مرسل ان كان
العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازى والحقيقى والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما
شبه بمعناه الاصلى كاسد فى قولنا رايت اسدا يرمى وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعنى على استعمال اسم
المشبه به فى المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيص... المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا
ومعنى المشبه به مستعارا منه ومعنى المشبه مست... المشبه به والمشبه مستعار منه
ومستعار له واللفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان... المشبه به لاجل المشبه والمجاز
المرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد فى النعمة وهى مو... مخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر

مما وبصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها
ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد
في البلد والقدرة اى وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها تكون الافعال الدالة على القدرة
من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله ع المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم و
هم يد على من سواهم اى هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد
بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما
ذكر الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد هنا استعارة فهو مبني على ما نقلناه عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول
اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل من القبول وهنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم
والراوية في المزادة اى في المزود الذي يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل
المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها
وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب
كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها
مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى
قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين
والمص قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق ولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال و
منه اى من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه
على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب
والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا
بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي
قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اى ومنه عكس المذكور
يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانملة جزء من
الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الآذان لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اى ومنه تسمية
الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا
اى غيثا لكون النبات مسببا عنه وا[...] باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهره
لانه يسمى المسبب باسم السـ[...]ى الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اى
تسمية الشيء الذي كان ه[...]ين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ
باسم الشي
او تسمية الشيء باسم ما يؤول [...]اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء
باسم محله نحو فليدع ناديه [...]مية الشيء باسم حاله اى باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما

الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اى ففي الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في
الآخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة
هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت
نعتبر في جميعها اللزوم نوعا اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من
المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع مثلا لا لزيد وعمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد
الى الشجاعة واما في غيرها فمظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك
الغير ما اتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز
بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه
في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد بالجملة للفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي فهنا اى معنى ينتقل
الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى
او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد
او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او بسببية احدهما للآخر او مجاورتهما او كون
احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك مشتمل على لزوم ولهذا اشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس
مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة
فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين
علاقة ولا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي
ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على
شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق
المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين ثم قيد بالتحقيقية وهذا القيد تمييز عن التخييلية والمكني عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق
معناها اى ما عنى بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع
له فالحسي كقوله اى قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح
بالقلب والحذف مقذف اى رجل شجاع اى قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة و
نبالة وتمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد [...] العزء القلم وهو القطع فالاسد ههنا
مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اى [...] المستقيم اى الدين الحق وهو ملة
الاسلام وهذا امر متحقق عقلا وذكر صاحب المفتـ[...]ن الجوع ان الظاهر من اللباس
عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على [...] لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع

اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية
وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي
غشيه يحتمل ان يريد به الضر الحاصل من الجوع فيكون عقليا وان يريد امتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسيا كما
ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنه فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط وان الاستعارة
ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا
ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على
ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة
ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في
معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه هنا
محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد وقعت اسدا
على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب
المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر
وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما
ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف
المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به
الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجتري علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله
هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناه عن عبد القاهر وكذا الكلام
في نحو لقيت اسدا اي رجلا شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة وكقوله
ولاح لنا بدر من الدر بعدما بدور ومها تبرجها الكتان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه
عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولا
من قصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب
التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او ان يكون في الكلام
ما يقتضي تعيينه كما في قولنا رايت اسدا شجاعة مثلا انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر تشبيها ... ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل
واتعد من ذلك ما يشع ... الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا
سلما لرجل وقوله تعالى ... به وهذا ملح احاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر
المشبه كما في الاستعارة ... مذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال
بان الاستعارة يجب ان ... لا امتراء ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا
اسم المشبه

المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح
ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها
ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر لانه قد شارك العذب في المنافع و
الكافر خلو عن المنفعة فهو على طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وخفاء ذلك ذهب على
كثير من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه
من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا
في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انه لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة
والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه
اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما
وهذا معلوم قطعا عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما هو موضوع له اعني
المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل
الا فيما وضع له لكنه وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ
ما فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى
توهموا انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه و
منشاه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث
التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم
تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان
استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له و
انما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو
كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا
انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا
اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المش... له بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء
ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وض... بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل
الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا ... اسم المشبه به على المشبه انما
يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في ... في غلام قام على راسه يظلله
قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب

شمس اى انسان كالشمس فى الحسن والبهاء تظللنى من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقه
لما كان لهذا التعجب معنىً اذ لا تعجب فى ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهى عنه ولهذا صح النهى عن التعجب فى
قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زرّ ازراره على القمر يقال زررت القميص
عليه ازرّه اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنىً لان الكتان انما يسرع اليه
البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بسبب ملابسة انسان كالقمر فى الحسن والبهاء ورد بان الادعاء اى ورد هذا الدليل بان
ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها اى كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضرورى بانها
مستعملة فى الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله فى جنس المشبه به مبنى على انه
جعل افراد الاسد بطريق التاويل على قسمين احدهما المتعارف وهو الذى له غاية الجرءة ونهاية القوة فى مثل تلك الجثة
وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير المتعارف وهو الذى له تلك الجرءة وتلك
القوة لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فى غير المتعارف استعمال
فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار
على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهى عنه فى البيتين
المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا
حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء
على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعنى ان فى الاستعارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية
على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل فى الكذب وايضا لا بد فى الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها
اى فى الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما
يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب بخلاف ما عليه الجمهور واختاره
السكاكى ومع هذا ولا حاجة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل
والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا
للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر ...
... انما يقتضى ادخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل
افراده قسمين متعارفا ...
... لانه يقتضى التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضى
العموم وتناول الا...
... بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف
بالجود وكذا مادر ...
... صح يجوز ان يشبه بحاتم فى الجود ويتاول فى حاتم
فيجعل كانه موضوع ...
... ... او لغيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان

الفرس

تخصيص

معارفا

متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن
استعماله فى غير المتعارف يكون استعمالا فى غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اى قرينة الاستعارة
لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما فى قولك رايت اسدا يرمى او الترامى
امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا اى كرهوا العدل والايمانا فان فى ايماننا نيرانا اى سيوفا
تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل واحد من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على
ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة
لا كل واحد وبه لا يخفى كونها قسيما لقوله او اكثر كقوله اى قول البحترى وصاعقة وهى بالجر على اضمار رب وبالرفع
على انه مبتدء موصوف بقوله من نصله اى نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفى من انكفاء اى تقلب والباء فى قوله
بها للتعدية والمعنى رب صاعقة من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اى انامله الخمس التى هى فى الجود
وعموم العطايا سحائب اى يصبها على اكفائه فى الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان
كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من
نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب
الانامل وهى اى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثه وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر
غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين فى شئ اما ممكن نحو
احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية
التى هى الدلالة على طريق توصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة
والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال والهدى
قال تعالى او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق
واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع فى
ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى شئ ممتنع وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم
وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل و
العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شئ قال المص ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة
والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما او اضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم
الميت لكون الاقل علما اولى بذلك من الاقل ... لان الادراك اقدم من الفعل فى كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة
التى هى الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كا... ... ... بكمال النقصان فهو اشد تبعيدا
له من الحيوة وتقريبا الى الضد وكذا فى جانب الاشد ... ... اولى بان يقال انه حى هذا كلامه
ولا يخفى عن اختلال لان الضدين لقابلين للشدة والضعف ... ... والعجز ولم يستعر اسم احدهما
للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار ... ... الشدة والضعف فكل من كان ... ذلك المعنى

احيناه فى

فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولنسم هذه الاستعارة التى لا يمكن اجتماع
طرفيها فى شئ عنادية لتعاند الطرفين ومنها اى من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى
ضده اى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب
بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت البشارة التى
هى الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذى هو ضده بادخاله فى جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا
وانت تريد جبانا على التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعنى ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو
الذى يسمى فى التشبيه وجها وفى الاستعارة جامعا قسمان لانه اى الجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين اى المستعار له و
المستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل تمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة
يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل
والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى بعض رؤس
الجبال فى غنم له قليل رعاها ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع
داخل فى مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اى فى مفهومهما الا انه فى
الطيران اقوى منه فى العدو وقال الشيخ فى اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا يرمى ان الاشتراك ثمة
فى صفة توجد فى جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما فى جنس واحد وهو المرور و
قطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس ثم قال
والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان فى كل من المرسن والطيران خصوص
وصف ليس فى الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن فى طائر مرعى فى استعارته للعدو بخلاف خصوص
الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه هنا منظور بخلافه ثمه ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر
عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك
الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها فى الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم ونبهت على ذلك
بان تسميته استعارة غير مفيدة ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن و
الانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه
فان قلت الجامع فى المستعار منه يجب ان يكون [illegible] ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى غير هذا الفن ان
جزء الماهية لا يختلف بالشدة [illegible] داخلا فى مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف
انما هو فى الماهية الحقيقية [illegible] كالسواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف
ووجه الشبه انما [illegible] للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد
يكون امرا مركبا [illegible] الجامع داخلا فى المفهوم مع كونه فى احد المفهومين
اشد واقوى وفى كون [illegible] نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس

وليس السرعة داخلة فى مفهومه بل هى لازمة له فى الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى
الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة فى مفهومهما وهى فى القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم
خرق الثوب للسرد الذى هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل فى مفهومهما الاشد فى الاول واما غير داخل عطف
على قوله داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد ذكر الشيخ فى اسرار
البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن فى تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو
الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع هنا ايضا داخل فى الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز
وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل
الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ايضا
ان الجامع غير داخل فى مفهوم الطرفين باعتبار انه داخل فى مفهوم المستعار منه اعنى الاسد وايضا تقسيم لها اى الاستعارة
باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمى او خاصية وهى الغريبة التى
لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون فى نفس الشبه بان يكون
تشبيها فيه نوع غرابة كما فى قوله اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب فانه اذا نزل عنه
والقى فى قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس
السرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس واراد بالزائر
نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبى اهماله وكذاك كل مخاطر شبه وقوع هيئة العنان فى موقعه من قربوس
السرج ممتدا الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره فاستعار الاحتباء
وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه
فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبى الفم بهيئة وقوع الحبوة
فى ظهر المحتبى ممتدا الى جانبى الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت
الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب فى الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا
الى الظهر كما ان الطرف الذى يلى القربوس من العنان اعلى من الذى يلى فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف
فى العامية كما فى قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى
رحالنا ولم ينظر الغادى الذى هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطى الاباطح الدهم جمع
دهما وهى السوداء والمهارى جمع مهرية وهى [illegible] ان بطن من قضاعة والاباطح جمع
ابطح وهى مسيل الماء فيه دقاق الحصى اى لما فرغ [illegible] ان البيت تمسحوا طواف الوداع
وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر [illegible] الرواح للاستعجال اخذنا فى
الاحاديث واخذت المطايا فى سرعة المضى استعار سيلان [illegible] فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى

في غاية السرعة المشتمل على لين وسلاسة والتشبيه فيها ظاهر عامي لكن هو قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة
اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله
تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطوء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق
ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع
بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء
بكلكل اراد وصف الليل في الطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه
ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار
له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار
الثلثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او
المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما
عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج
لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط
التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل والجامع الشكل فان
ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهنا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي
المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي
والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان
يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة وزعم المص ان
فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار
الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي
واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموقع القاء ظله وهما حسيان
والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخ ... ا غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب
ظهور الظلمة على كشف ال ... لك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها
يسترها بضوءه فاذا ... ل كما يكشف الشيء الطاري على الشيء الساتر له
فجعل ظهور الظلمة بعد ... ح اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب
المفتاح ان المستعار له ظهو ... لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مظلمون ولم يقل

ماذكر

فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام
واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان
الظهور هنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي في ذلك عار
اي زايل قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له
زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان
السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الاهاب والشاة
مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون
ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة قريبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف
الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية
فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة
النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج
النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل
ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يق نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاء
الظلام كما لا يستقيم ان يق كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فكون نسبة
دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر ولهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه
واقول تقويه لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع
امتداد وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما مختلف بعضه
حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان و
هي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما حسي
وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فتامل ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع
تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان
حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجي
من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مش ... المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم
الفاعل والمفعول وغير صفة كاسم الزمان ... التشبيه هو الموت والرقاد
لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه وتحمل ... ان مثل الرقاد بغير الكلا
وتحقيقا وتكون الاستعارة اصلية وهنا بحث ... اقوى واشهر وعدم ظهور
الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصح. ... الذي هو في النوم اقوى واشهر

لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قولهم هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
وممن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى
لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون له اختصاص بالمستعار له
اما مختلفان عطف على اما عقليان اى احد الطرفين حسى والاخر عقلى والحسى هو المستعار له نحو فاصدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا
ينمحى اثرها الا يلتئم صدع الزجاجة ولذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كالقبة المضروبة او
على اهلها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب
القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسى والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة
او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد
الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اى الطرفان المختلفان والحسى هو المستعار
له نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء
المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو
ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين مختلفين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى
فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم
معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم
جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان
والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اى الامور المتقررة الثابتة كقولك
جسم ابيض وبياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول
الزمان فى مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف فى نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم
نحرير فمحذوف اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول
لاسماء الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبر طيب وغير ذلك ولا
تقع اوصافا الشيء وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق
ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذا ... والمقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة
فان المقتل مثلا اسم للمكان ... [illegible] ... ون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان لم تعد ... لتشبيه
فى نفسها لا فى مصادرها ... [illegible] ... اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا ان المعنى على
تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا ... [illegible] ... ان الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ١٦
ان المقصود الاهم فى الصفات واسماء الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا

كان

١٣٤

كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر
اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه فى الاولين اى الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفى الثالث اى الحرف لمتعلق
معناه اى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر عنها عند تفسير معانيها مثل
قولنا من معناه ابتداء الغاية وفى معناه الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا
بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانى
رجع تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام فقول المص فى تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور فى زيد فى نعمة غير صحيح
كما سنشير اليه فيقدر التشبيه فى نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اى يقدر تشبيه دلالة الحال
بنطق الناطق فى ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة فى جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها
لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر اصلية وفى الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض
الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم
وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلنا ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان
يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقى نوعان من العلاقة
احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر فى شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة فى الغلظ
ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعنى شفة البعير فى مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق النطق
على الدلالة فحينئذ يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه فى لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اى يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته
اى علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبنى فى الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل فى العداوة
والحزن ما كان حقه ان يستعمل فى العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور وهذا الذى ذكره
المص مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل فى اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط
ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل
الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا فى الاستعارة على مذهبه سواء
كانت اصلية او تبعية غاية ما فى الباب ان التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون
استعارة بالكناية فى نفس المجرور لانه اضمر فى النفس ... [illegible] ... او مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه
بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا ... [illegible] ... كذا يصح على مذهب السكاكى فى
الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعنى ال ... [illegible] ... لام التعليل فيتحقق الاستعا[رة]
التبعية فى ذلك انه شبه ترتب العداوة والحز[ن] ... [illegible] ... [ي]ستعمل فى المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية التى هى المشبه به ... [illegible] ... تبعيتها فى اللام كما مر فى نطقت
الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما ... [illegible] ... [ت]شبيه فى امثال ذلك فيما دخل عليه

الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم
ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في معلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية
ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان
النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية نجري بالدم الوادي نقريهم
لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى
الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول
الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان كلاهما يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري
واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة
او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول
والمجرور نحو قريحة فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعناه واما مثل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح
رياض الحزن زهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري
وما ذكره من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير في الليل فليس بشي لان المقصود ان يكون الجميع
قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كما في الاحوال نحو قتلت
زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبط والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين
والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم يقترن بشي يلايم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلايم المستعار
له او قرنت بما يلايم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلايم المستعار له او
المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي
ما قرن بما يلايم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض
صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة
سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن
في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى
فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لان الادراك بالذوق يستلزم
الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة ... بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم
الاذاقة فهو مفوت لما ... الخوف عم اثرها جميع البدن عموم الملابس فان قيل
المستعار له هو ما يدرك عند ... اثار الهيئة على ما مر والاذاقة لا يناسب ذلك فكيف
يكون تجريدا قلنا المراد بالا... حادثا الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها الله بلباس من
الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس و

الضر واذاقة القوم العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية
وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس
والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في
الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا والثالث ترشيحه وهي ما قرن بما يلايم المستعار
نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرع عليها ما يلايم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم
الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلايم المستعار
له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم المستعار منه اعني الاسد
الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان
في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناها اي
مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شي شبيه به حتى انه يبني على علو القدر
الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود
لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده
ان تناسي التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه
ونحوه اي ونحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر في التعجب في قوله قامت تظللني
والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته اذ لولم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب
والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع
ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا المقام
بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان
كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه
المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو
التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو ... مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح
في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو ... ان لا يبنوا الا على الفرع
كما في قوله اي قول عباس بن احنف هي الشمس ... وهو البصر القوا عزاء
جميلا فلن يستطيع اتيانها اي الى الشمس ... ونحن تقديم الظرف على
المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحد ... فالبناء على الفرع
مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد ... وجعل الكلام خلوا عنه

وصار الكلام مع المشبه به وكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما
اى فى المعنى الذى شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد لما مر فى التشبيه اشارة الى اتحاد العامة فى المفرد والمركب وحاصله
ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق
على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد فى امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايتهما شئت شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد من
قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه
الصورة فى تلك ووجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا اى المجاز المركب
يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه
بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه
بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلى وفيه بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة و
تحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا
هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواى مع الركب اليمانين مصعد
فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول
عن الصواب ومتى فشا استعماله اى استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه
ولا فى معناه الاصلى سمى مثلا ولهذا اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان
الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو تطرق تغير الى التمثيل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه
فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذى يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت فى المثل الى مضربه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول بالصيف
ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد فى امرأة واما ما يقع فى كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على
لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المث[illegible] المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة
اذا كان لها شأن عجيب ونو[illegible] [illegible]ستوقد نارا اى حالهم العجيب الشان وكقوله وله
المثل الاعلى اى الصفة العجيبة [illegible]ن اى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة عجيبة **فصل**
فى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية [illegible]ية قد اتفقت الاراء على ان فى مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان
استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت فى تخصيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل

ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى ما ذهب اليه السكاكى وسيجى بيانهما والثالث ما اورده
المص ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة فى مباحث الاستعارة تتميما للابحاث
وتكميلا للمعانى التى يطلق عليها هى فقال قد يضمر التشبيه فى النفس اى فى نفس المتكلم فلا يصرح بشىء من اركانه سوى
المشبه فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان
وتركها قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اى على ذلك التشبيه
المضمر فى النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر محقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك
الامر ويسمى التشبيه المضمر استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه
واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية
لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه فى وجه الشبه ليخيل انه من جنس
المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه فى المشبه به بدونه و
الثانى ما يكون قوام وجه الشبه فى المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما فى قول ابى ذويب الهذلى واذا المنية
انشبت اى علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التى تجعل معاذة يعنى اذا علق الموت
مخلبه فى شىء ليذهب به بطلت عنده الحيل روى انه هلك لابى ذويب فى عام واحد خمس بنين وكانوا
فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها اودى بنى واعقبونى حسرة عند الرقاد وعبرة
لا تقلع حكى ان الحسن بن على رضى الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما راه معوية قام وتجلد وانشد
وتجلدى للشامتين اريهم انى لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رض على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت
شبه فى نفسه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا
بقيا على ذى فضيلة فاثبت لها اى للمنية الاظفار التى لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اى فى السبع بدونها تحقيقا
للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثانى
بقوله وكما فى قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالى بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم
فى الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اى للحال اللسان الذى به قوامها اى قوام الدلالة
فيه اى فى الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة مستعملة فى
الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز [illegible] [illegible] وهذا امر عقلى كاثبات الانبات
للربيع على ما سبق والاستعارة التخييلية [illegible] لازمان فى الكلام لا تتحقق
احدهما بدون الاخر لان التخييلية يجب [illegible] قرينتها التخييلية البتة فان
قلت فما تقول المص فى مثل قولنا اظفار [illegible] يقول بعد تسليم صحة
هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن فى [illegible] ترشيحا للمجاز اعنى اليد
المستعملة فى النعمة فان قلت ما ذكره المص تفسير الاستع[illegible] كلام السلف ولا هو مبنى

في النفس [margin]
بها اسم [margin]
بالكناية والاستعارة التخييلية صح [margin]

على مناسبة لغوية وكان استنباطه منها تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا
يصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصر بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة
السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدًا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على
ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع
استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين
المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من
روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو
صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحًا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة
الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون حقيقة كاستعارة النقض لابطال العهد و
بنى الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في
قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا هو
ما ذكره المص في التخييلية وذلك لانه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه
الى امر محقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدًا اي رجلا شجاعًا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته و
يوضع موضعًا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة
اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدًا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذ
اصبح شيء مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة
فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده فتجد التشبيه المنتزع لا يلقاك من
المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا اذا
شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء
الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدًا وكذا قول زهير صحا اي
سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل
هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله
هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية و[illegible] ما على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون بحقيقته و هي
التي سماها السكاكي الاستعا[illegible] حملها على التحقيقية سمي الاستعارة بالكناية ضرورة
فاشار اولا الى بيان التخييل[illegible] ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض
عن معاودته فبطلت الاته او[illegible] هذا الضمير في معاودته زهير في نفسه الصبي
بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة فقضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها وجه التشبيه الاشتغال التام

به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة هذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها
قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبا
صباء مثل سمع سماعًا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل
دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع
الغي الا اوان الصبي وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة عن
استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسًا اذا اريد بها اسباب
اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والتخييلية مخالفًا
لما ذكره المص في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها او ما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي
الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير
تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع
الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير
الاسد اسدًا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز
هذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد
المشبه به قسمين متعارفًا وغير متعارف فبمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من القيد وقولنا
من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان ينصب السكاكي لكن عبارته فاصرة عن تادية هذا المعنى لانه قال وانما
ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها
حقيقة بل نجعلها مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعًا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر انه قوله على اصح
القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف
انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له للاتفاق للقولين على كونها مستعملة فيما وضعت
له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف يحتج بقوله من غير تاويل فلينا مل وعرف
السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في [illegible] متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة
في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة [illegible] حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع
حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناه [illegible] س ولما كان هذا القيد
بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه افصح و[illegible] عنه بالتحقيق في اصطلا
به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناه [illegible] التحقيقي اي قيد الوضع

اعني من غير تاويل في الوضع صح

فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيكون الكلام [illegible]

في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل فيه في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها بجعل ان لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وفي قولي المستعملة في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل لانه يعني قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على التجوز والتسامح واجيب بانا لا نم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقوله بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة ولا سيما في الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لانتفى الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل فانه مختص بالاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح تقع به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا غير بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز واما ما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد [illegible] هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له الوضع لا الوضع الذي وقع [illegible] ذلك فلا يتم ايضا حتى يقصد الموضوع له في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي [illegible] التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في [illegible] من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ

بكونه

بذلك

لانسباق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف جميع المنطقيين من تعريف الكليات الخمس والمقدمون من تعريف الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ان ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له فلم يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان الاشارة الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي الموضوع له وكذا اذا قال كتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهي الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها فانه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان لاحدهما مالكا لها والآخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا او يسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا و سيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك وفي الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها [illegible] الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المص[illegible] اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع [illegible] التحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك [illegible] [illegible] من قبيل الاستعارة منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية [illegible] لا محتملة للتحقيق والتخييل ومن

كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى

الامثلة التي استعارة وصف لاحدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على
تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من
مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمه المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل
استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ابيض ومما يدل قطعا
على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له انه قال بعد تعريف المجاز ان
المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى
قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع
الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واعترض بوجوه اخر
الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم
الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع
الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز
في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل
مستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه به تقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح
لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا
اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس
الكلام حيث انه مستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في
الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا
هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضع له وهذا
في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب
فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر [illegible] وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي
الاستعارة التخييلية بما لا تحقق [illegible] صورة وهمية محضة لا تشوبها شائبة من التحقق العقلي
او الحسي كلفظ الاظفار في [illegible] فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم
في تصويرها بصورته اي تصو[illegible] لوازمها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما به
يكون قوام اغتيال السبع للنفوس [illegible] لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي

على المثل

على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم
المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة
اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار
المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة وصرح بان المنية لتكون
الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام و
اما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير
تابعة للمكني عنها وذلك بانه توهم شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء ولكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له فيه
لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية وان يكون قد
شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء ولا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين
يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيما اي في
تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة
وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية
السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا وذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما
غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور
والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره اي تفسير التخييلية تفسير
غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب
ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا
للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع
له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل
عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولا يخفى انما يعنون معنى الا
في التخييلية على تفسير السكاكي دون المص لان الاستعارة في شيء بعض تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق وان خص التفسير
ولا يبعد هذا المعنى بنحو جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة قسم من اقسام المجاز
ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية
المذكور وعلى التخييلية يصير النزاع لفظيا [illegible] الاستعارة التخييلية وهو معنى الاستعارة
اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية وهو غير الا[illegible] معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية
في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار وال[illegible] الاستعارة التصريحية كما هو مذهب
او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار [illegible] مجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد
السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس لفظيا ليقول بالاجماع
ان يدعي اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون ترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره

كالصلح ذكره ثم للاستعارة التمثيلية
هي استعارة في المركب كما لفظ المفرد

السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص المشبه
به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على
الهدى الذي هو المشبه ما يختص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة وكما اعتبر هنالك صورة وهمية
شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما
استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا ان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يختص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية
بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي
هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه
به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله
ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد
بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ
المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي
وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل
على ان الترشيح ليس من الاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل
المجازي
استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض
المصنف مطالبة الفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية
بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج
الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا تتلاطم امواجه فالمشبه
به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بتلاطم امواجه الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة
المتوهمة لتصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين
المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة
تامة بدونه وعنى بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها و
انكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية وقد ذكر المشبه اعني المنية و
واريد به المشبه به اعني الس[...]
الا على سبيل الاستعا[...]لية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكو
بالكناية كلفظ المنـ[...]ي عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة م
لذلك لانه فسرها بان يذ[...]لمراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست
في غير ما وضعت له بالتحقيق واصـ[...]ر وجعلها اقساما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
التي جعلها قسما من الاستعارة م
[...]شبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا

كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في
الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة
تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه
التصريح
باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من تسميته باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة
المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعي هناك الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى تهيأ لنا التفصي عن
من ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا و
غير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة
ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلنا سلمنا جميع ذلك لكنه لا
يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة
وكما اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان
مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصح استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة
بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق
فلا يكون مجازا البتة فعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما
وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره
وذلك لانا نقول المشبه به انما هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعاء فيما هو عين
المشبه الذي هو المنية وهو ظ بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت
في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق من حيث انه احد
فرد من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار
انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله فيه باعتبار الا
قول
على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه
مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه ولكون الاستعارة
بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه[...] المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان
المفترس المستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث[...] وارادة المشبه به ارادها المعنى
المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغو[...]صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال ع[...] الاستعارة التبعية بان المسمى استعارة
بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن

الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن
السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال اسم المنية المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلام الشيخ في
الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ان تكون في الافعال
وما اشتق منها والحروف الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة
التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة
لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة لازم هو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه
قرينة للاستعارة وكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات المشتهية على
سبيل التهكم ويجعل لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا
وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا
في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على
ذلك والحاصل ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة
الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي
بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة
تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من
اقسام المجاز اللغوي المفرد المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل
يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها
في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم مح وذلك باطل اي عدم استلزام المكني
عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون
التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم
يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل
لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في … فان قيل ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في
ثبوت الاستعارة بل انما يكون … فهو هذين الامرين ثم فيما لا نعني ان يلتفت
اليه وذكر بعض من … نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة
التخييلية لانها المسمى … المفتاح لا ينفك المكني عنها عن التخييلية
ان التخييلية مستلزمة للمكني … الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي
هي بمنزلة اللسان للانسان فلابد … المكني عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها

موجود دون التخييلية فانها من اقسام المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي و
الخصم يقوم بالذب اي بالمنع عن كلام احد من غير ان ينظر فيراد في نظره فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكني عنها
للتخييلية اتفاق غيره فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر يتحقق
عقلا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر
البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا تلازم بينهما اصلا
بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي
حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في
قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي
لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فحمله على انه قد يراد به امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قول
بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني عنها
اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تفسير المص مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية و
اثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال و
اظفار المنية فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة
برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو
ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه متبعان في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا
يشم كل من التمثيل والتحقيق رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة و
ذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة يعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما
في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقه
غير معقبة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان الترشيح من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن
بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنها ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه بين الطرفين جليا
بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده و
منه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني … ارط حسن الاستعارة شرطنا اذا … الغاز كما لو
اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن … واريد به انسان ابخر وفي التمثيل
رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من … حلة وفي الفائق تجدون الناس
كالابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي … يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده
كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون ويستعمل ما في خبرها في محل النصب على الحال كما

في وجه الشبه ظلمات في تشبيه صدغيك
بالمسك فقاعدة التشبيه صح

اي بالمشابهة

قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا بمعنى ان كل ما ياتي فيه الاستعارة
التحقيقية او التمثيلية ياتي فيه التشبيه وليس كل ما ياتي فيه التشبيه ياتي فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل لجواز ان
يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعميه والغازا او تكلفا لما لايطاق كما في المثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا قوي
الشبه بين الطرفين لايحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة
والظلمة لايحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان
في قلبي نورا وكذا اذا وقع في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها
عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها
تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن
ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك
توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب
وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق
ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمص في هذا الباب هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد جاء على
التنبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف واحترازا عن تضييع التاسع عن ان لو عد اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار
وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اعتبار الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع
الى نوع آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله
شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على
نطق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام
نقطع بالحذف لجواز ان يكون رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا
ومعتبرا اسال القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك
فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس
مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ... بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود ههنا نفي
ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان ... ذلك ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه ... ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ
لازمه لانه لابد لاخي من اخ هو ... اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك
الاخ اخ هو زيد وكذا نفيت ... لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه
موجود والثاني ما ذكره صاحب ... انه لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا

الحكم الى

جدن

ايمنع اعلام ...

طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد
ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله تعالى شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما
تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه
مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر
حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح والى في هذا النوع
ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا
له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان
على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بما فسرتها وبغيره
فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في
التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والاول
وظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه يستعمل في معناه الاصلي ولا يدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز
الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يطلق المستثنى على متصل ومنقطع فلا يعترض للسكاكي ههنا انفرد به والله
اعلم الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على
معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم
ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني
طويل القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ
مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصلح فيه ان يراد المعنى الحقيقي
مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي ولو اسقي هذا اسمي المجاز لاسفاء الملزوم باسفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم
قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم الحقيقة معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون
اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائز
وهذا اشعر قوله في المفتاح ان في الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد
طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع
بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد ... وفلان ... الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل
وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد بال... قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها
وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها ... والثالث الكناية والحقيقة و
الكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح ... وهذا اشعر قول المص انها تخالف المجاز من

جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه ولا مكان يشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء لا
مع عمرو ولهذا لا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى
من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من
جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع
له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها
اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم
الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاعة و
رد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون
اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه
بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك وح اي حين اذ كان اللازم ملزوما
يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم
وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان
اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده
باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص
كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف
والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث
وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية بمعنى الاولى من
الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد
كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهي ان يؤخذ صفة فتضم الى اخرى لتصير جملتها مختصة بموصوف
متوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وسمي هذا خاصة مركبة وشرطهما
اي شرطهما بين الكنايتين الاخـ [illegible] العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى
اعني ما هي معنى واحد قريبة [illegible] المص وفيه نظر ولعل وجه النظر ان
للقريبة في القسم الثاني [illegible] الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية
التي هي معنى واحد [illegible] ظهور ان ليس الانتقال من حي مستقيم القامة
عريض الاظفار الى شئ ثم [illegible] بينا باعتبار اخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها

واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من
اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي
ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المط بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال
منها بسهولة كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل
نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا تشوبها شئ من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة
الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له و
الدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم
بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد و
الزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى
المسبب مع انها عبارة في المعنى عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا او
في المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن وجهه او كانت غيرها
نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان متقوتهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا
نحو هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا
كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو ذلك مما اشتمل على اشارة
الى ذكر احد الطرفين فجعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلنا للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير
العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة خفاؤها
بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط
مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل
احد وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن
البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال
المص وفيه نظر بل هو كناية عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون
الكناية بعيدة بالنسبة الى المط وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المط بواسطة
فنبه صاحب المفتاح على ان المط بالكناية قد يكون هذا الوصف للفظ المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله
ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال [illegible] ـطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف
فانه ينتقل عن كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب [illegible] ـراق وكذا كل ضمير في منها عايد الى
الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة [illegible] ـضيفان بكسر الضاد جمع ضيف و
منها الى المقص وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرة [illegible] ـقص وضوحا وخفاء وعليك بتتبع
الامثلة فانها اكثر من ان يحصى الثالثة من اقسام الكناية المط بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قوله

محيص

صاحب المفتاح اى المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقولك اى قول زيادة
العجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجلية والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج
هذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على سبيل الحصر او لا فترك التصريح باختصاصها به بان يقول انه مختص بها او
نحوه مجرور معطوف على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو قوله
انه محصور بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او
السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى
امثلة القسم الثانى باعتبار اضافة او اسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبعرف
ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها به الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات
فى قبة تنبيهًا على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما
احتاج الى هذا لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان
الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه
وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى نحو طويل
النجاد بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد
تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة واذا صرح باضافة النجاد الى زيد كان ذلك تصريحًا باثبات
طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوب فضلًا
عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوب الى الضمير تصريحًا باثبات المجد له فلا يعود اليه الضمير واشلة
هذا القسم ايضًا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معًا كما فى قولنا يكثر
الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احدهما المطلوب بها
نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له
والموصوف فى هذين القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورًا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال فى عرض
من يؤذى المسلمين المسلم من سلم الم[illegible] [illegible] ن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور
فى الكلام وكما تقول فى عرض[illegible] [illegible] الا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن انتفاء
صفة الكفر لمع انه قد كنى [illegible] [illegible]ناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند
الكناية عن الصفة مع ا[illegible] [illegible]صوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف
مج واذا كان الموصوف [illegible] [illegible] من غير عكس فافهم وعرض الشئ الضم ناحيته
من اى وجه جئته يقال نظر [illegible] [illegible]ناحية قال السكاكى الكناية تتفاوت الى تعريض

وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال يتفاوت ولم يقل ينقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من
اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف
غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك
اشرت به الى جانب وتريد جانبًا اخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف الكناية
ان يذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك
لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير فى المثل السائر
الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد والمركب والتعريض هو
اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى والمجازى بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول
من يتوقع صلة والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ
اى جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء فى اللزوم
كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب و
المناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما فى قوله او ما رايت المجد القى رحله فى آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة
ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون مجازًا كقولك اذيتنى فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد
المخاطب وان اردتهما اى المخاطب وانسانا اخر معه جميعًا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معًا
والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ولابد فيهما اى فى الصورتين من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة الاولى
هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازًا وفى الثانية كلاهما جميعًا ليكون كناية وههنا بحث وهو
ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازًا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد
يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى
فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هى غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم
الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع
مرادًا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر
لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل ام[illegible] [illegible] على معنى دالة صحيحة
من غير ان يكون حقيقة فى ذلك المعنى [illegible] [illegible]ة والثانى كناية كما صرح به الم
وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقه ا[illegible] [illegible]ن يقصد به تهديد المخاطب
بسبب الايذاء لعلامة اشراكه للمخاطب فى [illegible] [illegible] اعلم فصل اطبق البلغاء
على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة وا[illegible] [illegible]للازم فهو كدعوى الشئ ببينة
فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع [illegible] [illegible]زم وهذا ظاهر وانما الاشكال

بس وانه [illegible] المذكور ان يكون اعم [illegible] المقسم [illegible] [illegible] ذكر [illegible] [illegible] [illegible] المتبادر [illegible] [illegible] [illegible] سبيل [illegible] [illegible] [illegible]

الا ولذا [illegible] ما ذكر [illegible] [illegible] [illegible] فيهما نوع خفاء [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

كان مجازا ام [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible]

فى بيان اللزوم فى سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة الحقيقية او التمثيلية ابلغ من التشبيه لانها
نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى
عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب فى كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا
من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافها فليست
مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة ان الاول افاد زيادة فى مساواته للاسد
فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست فضيلة
قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفده الثانى بل هى ان الاول افاد تاكيد الاثبات
كثرة القرى له لم يفده الثانى واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل فى وجه الشبه ان يكون فى المشبه به
اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول
يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد
زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب فى كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان
ذلك ليس بسبب فى شىء من الصور فهذا يتحقق فى قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة
الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه فى الشجاعة ولا يتحقق ايضا فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك
وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له فى الواقع زيادة فى المعنى
مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد فى الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد
وهذا كما ذكر الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون [illegible] المفهوم من الخبر ان هذا الحكم منفى
او ثابت وقد بينا ذلك فى بحث الاسناد الخبرى والدليل على ما قلناه انه قال فان قيل قرينة قولنا رايت اسدا على قولنا
رايت رجلا مساويا للاسد فى الشجاعة ان المساواة فى الاول يعلم من اللفظ وفى الثانى من طريق المعنى قلنا لا نغير
حال المعنى فى نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا نغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا نغير معنى مساواة
الاسد بان يدل عليه بان تجعله اسدا وهذا صريح فى ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط فى استنباط المعانى من
عبارات الشيخ لا مقارن الى تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام فى علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول
لاتمام القسم الثالث بالنبى واصحابه وآله الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها [illegible] اصيلها هذه الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
فى صدر الكتاب فى قوله وتتبعها وجوه اخر [illegible] بعد رعاية المطابقة اى مطابقة الكلام
لمقتضى الكلام ورعاية وضوح [illegible] السبب على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين والا لكان [illegible] قوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين الكلام ولا
يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين [illegible] مطابقة لمقتضى الحال والخلو من التعقيد وغير ذلك مما
يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة

الفن الثالث علم البديع

من كان يشير الى المخرج ان الاضافة فى وجوه تحسين الكلام ان [illegible] قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة لانه قد [illegible] ان الامران [illegible] البلاغة

احترازا عما لا يكون داخلا فى البلاغة مما سبق فى علم المعانى والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها بعض ما
ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهى اى وجوه تحسين الكلام
ضربان معنوى اى راجع الى تحسين المعنى بحسب العراقة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما للفظ ولفظى
راجع الى تحسين اللفظ كذلك وبدا بالمعنوى لان المقصود الاصلى والغرض الاولى هو المعانى والالفاظ توابع
وقوالب لها فقال اما المعنوى فالمذكور منه فى الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد
ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهى الجمع بين متضادين اى معنيين متقابلين فى الجملة يعنى ليس المراد بالمتضادين
هنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو
ما يكون بينهما تقابل وتناف فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان
تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك
على ما يجئ من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو قوله تعالى وتحسبهم ايقاظا
وهم رقود او فعلين نحو يحيى ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان فى اللام معنى الانتفاع و
فى على معنى التضرر اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها و
تخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد فى تحصيله
واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضى ان يكون ههنا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف و
فعل مع حرف ولكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان فى
الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثانى بالفعل وهو اى الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو
ان يجمع بين فعلين من مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفى او احدهما امر والآخر نهى فالاول نحو قوله تعالى و
لكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثانى نحو فلا تخشوا الناس واخشونى ومن الطباق ما
سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر فى معنى من المدح وغيره الوان لقصد الكناية او
التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا فى تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص
بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوى براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اى قول ابى تمام فى مرثية ابى نهشل
محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اى لتلك الثياب الليل الا وهى من سندس خضر
اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من
ثياب الجنة وقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثانى الكناية عن دخول الجنة و
ما فى هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح [illegible] منه الامن لا يعرف معنى الكناية واما
تدبيج التورية فكقول الحريرى فمذ اغبر العيش [illegible] اسود يومى الابيض واسض فودى
الاسود حتى رثى لى العدو الازرق فيا حبذا الموت [illegible] الاصفر هو الانسان الذى له صفرة
والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وتسوية [illegible] ان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق

احدهما ما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة و
ان لم يكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلاً للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه
قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارًا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني هو الجمع بين معنيين غير مقا بلين
عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب
برأسه اي ظهر ظهورًا تامًا فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي
يكون معناه الحقيقي مضادًا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين
حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرًا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه
اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة الذي جعلها السكاكي وغيره قسمًا براسه من المحسنات
المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين
المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه يكون جمعًا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد
بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة
الى العدد الذي يقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة
الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيرًا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر و
الافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو قوله
تعالى فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره
للعسرى فلما كان التقابل في الجميع ظاهرًا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله المراد بالاستغناء انه زهد فيما
عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء
مستلزمًا لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو
ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة و
زاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدًا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط
هنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ضده اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر
كهاتين الآيتين فانه لما جعل [illegible] والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير المعبر عنه
بقوله فسنيسره للعسرى [illegible] ات وهي البخل والاستغناء والتكذيب
فعلى هذا لا يكون [illegible] الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس
ضده ومنه اي ومن [illegible] و الايتلاف والتلفيق ايضًا وهي جمع امر و
ما يناسبه لا بالتضاد [illegible] مقابلاً للآخر وهذا القيد يخرج الطباق وذلك

قد يكون بالجمع بين امرين نحو قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي
قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية
اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير
انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق
اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير
تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل
والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الترتيب لصاغر عن كابر كما يقع في سند
الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر و
منها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداؤه في المعنى و
التناسب قد يكون ظاهرًا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف
يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه خبير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء
لان المدرك للاشياء يكون خبيرًا بها وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت
العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم
لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه عزا اذا غلبه ثم
وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان
تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع
بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا نحو الشمس و
القمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان
اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبًا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب
وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب قوله سقط وحرف كنون
تحت راء ولم يكن بدال يوم رسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في
البيت السابق بجل عن الرهط الاماني غادة لها من عقيل في ممالكها رهط والنون هو المعروف مجروف
المعجم شبه بها الناقة في الدقة والانحناء وليس [illegible] عطفا وهو وراء اسم فاعل من رايته اذا
[illegible] انقاط على الرسوم من المطر
ديمة وكذا دال اسم فاعل من دلي لركا [illegible] ضمر والانحناء كالنون
وقوله يوم الرسم صفة الراء والمعنى تجاه [illegible] مراكب هذه الجنيبة
يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب دينه [illegible] معانيها المتناسبة واما
سمات ذوات اسمة ففي ذكر الحرف والنون والر [illegible] على الطول وهو ان يؤتى
ما تسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذ

في الكلام لمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت
مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال
والوشي ثوب منقوش والخز وجمع خز تطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع
له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله ديك الجن احلُ وامرُر وضُرّ وانفع ولِن واخشُن ورِش
وابرِ وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا
لمن يخاشن ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من برى السهم نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمعالي
واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المناسبة
والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق
من رصده رقبه والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه
الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة
وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت
او الفقرة اذا عرف الروي لظ فمعه اي يدل اي انما يحتم فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو
الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما
اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس
الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو
قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم
تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته
اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح
شيئا نجد لك طبخه من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من
اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة
وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اط[illegible] اي خيطوا اذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة
طبخ الطعام ونحو تعل[illegible] طلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون
وقوعه في صحبة الغير تقديرا [illegible] وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله
صبغة ونحن له عابدون [illegible] مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي
تقع عليها الصبغ مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله

لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا
لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة وهو وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل
فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية
ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا
فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا
مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين
امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة
الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم
في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى
الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من
المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قد حيل بين
العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب
على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عنها فلج بي الهوى ولج بي
اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر
زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما اللجاج شيء ومثل قوله
ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى
الواقعين في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق
الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج
الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاء
زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام
على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الاخير عن والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم
في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى
وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع
ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع [illegible] واضيف اليه ذلك الطرف نحو
عادات السادات سادات العادات فان العـ[illegible] احد طرفي الكلام وبين
السادات وهو الذي اضيف اليه العادات وم[illegible]دات على السادات ثم عكس
فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ا[illegible] جملتين نحو يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم [illegible] واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي

وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اى من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قدم وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما الفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون بجشما رداء شبابى والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لى ان الفنون جنون ومنه اى من المعنوى الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اى بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اى قول زهير قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه السابق فقال بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فأف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اى من المعنوى التورية وتسمى الايهام ايضا وهى ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهى ضربان مجردة وهى التورية التى لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناه البعيد اعنى القوة وقد قرن بما يلائم المعنى القريب اعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضى ابى الفضل عياض يصف ربيعا باردا كأن كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدى والحمل يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت فى برج الجدى فى اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعنى الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى ليس بمراد اعنى الرشأ حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدى والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقى صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان اى هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتو[illegible] الى جهة حقيقة ومجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من [illegible] انه قد شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة والايدى بالقد[illegible] وذكر الشيخ فى دليل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد بال[illegible] وقصد الى نفى الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطر ان يقع له[illegible] ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص فى جعل الايتين

مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اى من المعنوى الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بضميره اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اى ضميرى ذلك اللفظ احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بالاخر اى بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثانى كقوله اى قول البحترى فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحى وضلوعى اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور فى الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب فى شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحى نار الغضا يعنى نار الهوى التى هى تشبه نار الغضا ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اى يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى للثانى وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اى قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل فى العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثانى وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وللدلالة على ذلك جعل قول الفريقين فانه قد لف بين القولين فى قالوا اى قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله فى الايضاح ولف بين القولين فان ما لف بينهما فى هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين فى الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق باخر من غير تعيين اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى ولف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل [illegible] صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وه[illegible] وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل [illegible] ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا ثم يقع النشر بين احدهما [illegible] فى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر يعلت ذلك وعليه قوله

تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف
مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني
جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله
ولتكملوا علة الامر بالحفظ بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب
المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم
الشهر ولم يجعل شيا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل
المعللات فما ذكر في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكر في بدء الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر
امر الشاهد بصوم الشهر في تفاصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشي من العلل المذكورة بل هو توطية
وتمهيد لفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف
الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص و
امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور
بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص
وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلثة وقد يقال
ان قوله تعالى ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد
وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على
انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر
المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان تجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقوله اي ابي العتاهية علمت يا مجاشع
بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي
استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي داعية صاحبها الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين
امرين من نوع في المدح او غيره ك[illegible] طواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال
الامير بدرة عين وهي [illegible]
[illegible] ه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد
ثم اضافة ما لكل اليه [illegible]
[illegible] فقد اهمل السكاكي قيد [illegible] وكون التقسيم عنده اعم
من اللف والنشر و[illegible] يد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه
بل يذكر فيه ما لكل [illegible]
[illegible] ل فان التدقيق كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على
ضيم اي ظلم يراد به الضمير را[illegible]
[illegible] اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاحد

الا الاذلان

١٣٩

الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام
المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل
مربوط برمته وهي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم
له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا
وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين
وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى
تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل
التعيين غاية ما في الباب ان التعيين يحتمل وجهين ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتامل ومنه اي من المعنوي الجمع
مع التفريق وهو ان يدخل شيان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار
في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه
من جهة الضوء واللمعان وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو
جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول اي الجمع مع التقسيم كقوله اي قول
ابي الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسلط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض
وهو ما حول المدينة خرشنة وهي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر
الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر
حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمدوح
اجمالا لانه يستعمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل
ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا وكان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة
على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله والدهر
معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع في هذا البيت ارض العدو وما فيها في كونها خالصة
للمدوح ثم قسم هذا البيت والمذكور فيما راينا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله
والدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا
حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق
[illegible] بدعة وهي في الاصل المحدث في
تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة [illegible] الاول صفة المدوحين الى
الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا [illegible] ه اي من المعنوي الجمع مع
ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الث[illegible] له تعالى يوم يات يعني ياتي
التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما [illegible] ع من جواب او شفاعة الا باذنه
الله اي امر او يات اليوم اي هوله والظرف منصوب ب[illegible]

اى باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا فى موقف وقوله تعالى يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم
فيعتذرون فى موقف اخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجب
له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير
اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى سموات الاخرة وارضها لانها ابدية مخلوقة
للابد او هى عبارة عن التابيد ونفى الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان
ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه
ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء فى قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود فى عذاب النار
ومن الخلود فى نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون فى عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه
من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله
وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه
ان فساق المومنين لا يخلدون فى النار وهذا كاف فى صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل فى وقت ما يكفيه صرفه عن
البعض وكذا استثناء الثانى معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المومنون الفاسقون الذين فارقوا
الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدء معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق
السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع الانفس فى عدم التكلم
بقوله لا تكلم نفس لان النكرة فى سياق النفى ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم
شقى وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم
من عذاب النار بقوله واما الذين شقوا الخ وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشىء مضافا
الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اى قول ابى الطيب سأطلب حقى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد
ثقال لشدة وطاتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اى حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة
اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة اذا شدوا وقليل اذا عدوا
ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثانى استيفاء اقسام الشىء كقوله تعالى يهب
لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له
ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما
قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء الا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث اللاتى من جملة
ما لا يشاء الانسان اهم لكنه [illegible] تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان
الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى [illegible] فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقدم
الاناث لم يكن لتقدمهن بل لم [illegible] التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر اخر مثله
فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى [illegible] مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة فى ذلك

١٤٠

الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام
منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم فى الصحاح حميمك قريبك تهتم لامره اى بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه اى مع ذلك الحد ان يستخلص منه اى من فلان صديق اخر مثله فيها اى فى الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية
الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة
وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من
لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير لى من
فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصول صديق وليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية
والمصاحبة فى المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو بى الى صارخ الوغى اى مستغيث فى الوغى وهو
الحرب بمستلئم اى لابس لامة وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل العتيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل
من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس درع لكمال استعدادى للحرب بالغ فى اتصافه
بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول فى فى المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم
فيها دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى
فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوى اى تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن
او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعنى بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة
فى كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع
فيه وقيل تقديره او يموت منى كريم فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وهذا اسقط ما قيل انه اراد فى الشطر الاول من باب الالتفات من التكلم
الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافى الالتفات بل هو واقع بان جرد المتكلم نفسه من ذاته و
يجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد والنصح فى قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك
تحمدى او تستريحى ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطى ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اى يشرب
كاسا بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل
فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم لدقته وزعم ان
الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس [illegible] عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف
ان كونه كناية لا ينافى التجريد وانه اذا كان الخط[illegible] داخلا فى قوله ومنها مخاطبة
الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه [illegible] يقولها الكلام ثم يخاطبه كقوله
اى قول ابى الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد [illegible] الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع

في مثل قولنا م

من نفسه شخصاً اخر مثله في هذه الخيل والمال والحال وخاطر ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق
وداعاً ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على
من زعم انها مردودة مطلقاً لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر
لب المرء يعرضه على المجالس ان كيساً وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من
زعم انها مقبولة مطلقاً بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة
على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات
والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن بل المذهب الصحيح
ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقاً والى تقسيمها الى المقبول والمردودة
ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حداً مفعول بلوغه مستحيلاً او
مستبعداً وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير
باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكناً عقلاً و
عادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرساً له بانه لا يعرق وان كثر العدو فعادى عداء في الصحاح
العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر
من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكاً متتابعاً فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل
ادعى ان هذا الفرس ادرك ثوراً وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلاً وعادة وان كان ممكناً
عقلاً لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا
وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلاً ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي
وان لم يكن ممكناً لا عقلاً ولا عادة لامتناع ان يكون ممكناً عادة ممتنعاً عقلاً فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت
اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع
عقلاً وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو يكاد في يكاد زيتها يضيء و
لو لم تمسسه نار ومثل بيت السقط تجار كباوا فراساً وابلاً وزاد وكادان تجور الحالا ومنها ما تضمن نوعاً حسناً من
التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيراً الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها
عثيراً اي غباراً لو تبتغي تلك الجياد عنقاً هو نوع من السير عليه لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من
سنابك الخيل قد اجتمع و... ...ضاً يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا
ممتنع عقلاً وعادة لك... ...صحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله
اي قول القاضي لا... ...في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني
اي توقع في خيالي ان... ...ان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب
لطول سهري في ذلك الليل... ...امر ممتنع عقلاً وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ تخييل

مايقربه

١٠٣

مايقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غداً ان ذا من
العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد
تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل
لان المراد بفسادهما خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث
زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهاناً وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية
القطعية التي لا يحتمل النقيض بوجه ما والاية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو
من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل
جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهي ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك
وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك
الواشي اغش من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت
امرءاً لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع
من راد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب
كفعلك اي يجعلونني حكماً في اموالهم مقرباً عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم
فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا اعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدحي آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوماً مدحوك
وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لا يعد ذنباً كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي
يسميه الفقهاء قياساً ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح ذلك
القوم ايضاً لك ذنباً لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي
يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البداء فكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان
فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر
ليس ربي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان
ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقاً لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة
له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وهذا اظهر فساد
ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا... حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي... اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
... ...ناها فالاولى ما ان
وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعى لها... ...اي لم يشابه نائلك
ظهورها في العادة علة وان كانت لا تخلو... ...الرحضاء اي فالمصيبة
اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة... ...فقد علله بانه عرق حماها الكا
من السحاب هو ترك الحمى ونزول المطر من السحاب صب...

بسبب عطاء الممدوح او نظيرها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما ترجو الذياب فان قتل الاعداء
اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعيهم لا لما ذكر من ان طبيعة
الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم من انه لما غدا للحرب غدت
الذياب ترجو ان تتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فى وصفه بالجود على وجه يتضمن المبالغة فى وصفه
بالشجاعة على وجه تخيلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذياب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت
الذياب ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ والحنق اى ليس قوته
الغضبية متصفا بذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم وقتالهم
والثانية اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته
نجى حذارك اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف
الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كان ممكنا عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة
الواشى بان حذاره اى حذار الشاعر منه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق فى الدموع
حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على ممكنة كقوله هذا البيت للمص وقد وجد بيتا فارسيا فى
هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء
كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان المفهوم
من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه
ورؤية عقد النطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح
فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت
للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطا خطاءين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان
يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح فى الايضاح بخلاف
ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤيتها على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح
اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة
لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضرب الاول [illegible] معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى الاخير
لعدم العلم بثبوته بل الغرض [illegible] علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعلت
الانتطاق دليلا على كون [illegible] الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخرج عن تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعى لوصف علة [illegible] ذلك الوصف لا للعلم به وللجوهر اى لحسن التعليل ما بنى
على الشك ولكونه مبنيا على الشك [illegible] من التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى

قول

قول ابى تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اى فما
تسكن لهن مدامع والضمير فى تحتها للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى
المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل
فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير
الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة
مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير فلم وجه هذا
التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الان صدى من غراى بلاقع عشية شافتنى الديار البلاقع
وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار البلاقع وكان
نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ومنه اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق
امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا
غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى ياكل لحوم
الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول
الراجحة وملوك واشراف وفى طريقته قول الحماسى بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم
بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اى من المعنوى تاكيد المدح بما يشبه
الذم النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام
كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل
لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض هو المبالغة فى تحريمه وليسم تاكيد الشئ بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح لذلك الشئ بتقدير دخولها فيها اى فى صفة الذم كقوله
اى قول النابغة الذبيانى ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور فى حدها واحدها فل من قراع الكتائب
اى من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اى ان كان فلول
السيف عيبا فاثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح
للمص وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب
محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اى اثبا[illegible] حتى يبيض القار وحتى يلج
الجمل فى سم الخياط والتاكيد فيه اى تاكيد [illegible] لدعوى الشئ ببينة لانه
قد علقت نقيض المط وهو اثبات الشئ [illegible] العيب ثابت ومن جهة
ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال اى [illegible] على تقدير السكوت عن الاستثناء
ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى [illegible] منقطع مجاز على ما تقرر فى اصول

مستثناء

الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج الشيء وهو
المستثنى مما قبلها اي قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من
افراد ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها
اي ولي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح
والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وماخذ
للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر
عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد
اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا
كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق
الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل
بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر
الاستثناء متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان مطلق الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء واذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى
جاء التاكيد ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على
تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته
التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام من
اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا
ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك
فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع
من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم
كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا
يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان يذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من
الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك لكان الواجب ان تؤخر ذلك الرجل ومنه
اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى [illegible] الاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم و
المستثنى ما فيه معنى المدح نحو [illegible] بايات ربنا اي وما تعيب شيئا منا الا اصل المناقب
والمفاخر كلها وهو الايمان [illegible] وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون
منا الا ان امنا بالله وما [illegible] انكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة
التاكيد من وجهين والاستدراك [illegible] ذكر في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء

١٤٣

في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا
سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاول استثناء ان مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من
التاكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم
بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم لم يقدر دخولها فيه اي دخول الصفة
الذم في المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من يحسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم تعقب باداة الاستثناء
يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه
واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وياتي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله وقد استدرك
فيه لم الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح
بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في
الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا مهناة بخلوده ولا معنى لتهنية احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفي البيت وجهان اخران
احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم
يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنية الدنيا انما هي تهنية لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان
لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في ثوبه اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق
لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا
به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فهو قال في قول الشاعر ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن
نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم مقدم ادمج شكوى الزمان في التهنية فقد سها لان الشكاية
مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص
الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه
ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه و
قوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في
وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل
صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار ونبها على
انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا الكون لما كان مريدا
لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم [illegible] صالح لان يودعه حلمه او دعه اياه فان
الودائع تستعاد اخر الامر ومنه اي من المعنوي [illegible] هو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمروا خاط لي عمرو [illegible] ليت عينيه سواء [illegible] ان يصير العين العوراء صحيحة
فيكون مدحا او تمني خير وبالعكس فيكون ذما قال السكاكي [illegible] متشابهات القران باعتبار وهو

الاصل فيه

داخلا

فائدة

وهو احتماله للوجهين المختلفين ويفارقه باعتبار انه وهو انه يعتبر في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات
احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه
اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من
المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده
في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك
وبهذا يعلم ان ليس بحث في كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح
كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها
حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال
ادري اقوم ال حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي وكالتحير والتدهش في الحب في قوله اي
قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى
الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام
عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافي
والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
يعنون محمدا كانه لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما
ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها اي تلك الصفة لغير
ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او اسناده عن ذلك الغير نحو
يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين والاعز صفة وقعت في كلام
المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا الفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج
فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي
هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف
مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده مما يحتمله ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل على خلاف مراده بان
يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ... كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى
حملتك المؤنة وثقلت ... [illegible] ... ما تقدم بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت
طولت قال ابرمت ... [illegible] ... والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم
والتطول الانعام ... [illegible] ... قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها
ولكن للاعادي ... [illegible] ... سوادي وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا

ولكن عن ودادي والبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في
كلام الغير بل وقع في ظنه معنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح
او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري
في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عرشهم اي
هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد
اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم
يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فامنه
منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع
او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل او وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يحتاج بتفصيلها
والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى اخر
نوع من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه
يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها
نحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف
على بعض وتاخير عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته
صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكرنا من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او
حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع فمن الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم
يقوم الساعة اي القيمة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال
اجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار
واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد والاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا
اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاول كقوله اي قول
ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا ينقسم اي التام وهو
ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس
التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما ... مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم
المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي ... ذاهبه اي صاحب هبة فدعه فدولته
ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مط ... فطا فعل ماض و يا حرف
نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق الله ... نوع من جناس التركيب
باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ... الذي ... مدبر الجام لو
جاملنا اي عاملنا بالجميل فان ... فلم يدخل في قوله والاخص ... مركبا من كلمة وبعض كلمة كقوله

الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم
صابه فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مرة والمصاب الاول بالضم مفعل من صاب المطر اذا نزل
وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ بحث في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم
ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو متشابه او مفروق فصرح بذلك في الايضاح فهي عبارة
الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيأتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين
في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيأتها
او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط
لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على
الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين
في هيئات الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر
والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة
والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم
الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين
في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة
حرف واحد نعتت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من
مفرط مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع
اخر من الاختلاف غير الاول وغيره قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك
الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا
في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد
او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد
في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي
قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد
من ايد او زائدة على مذهب الاخفش [illegible] لهم من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون
وعواص جمع عاصية من ع[illegible] حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من
قضبه قطعه اي يمدون [illegible] للاعداء حاميات للاولياء صايلات على الاقران
بسيوف حاكمة بالقتل قا[illegible]دي يكون زيادة الحروف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انه
يوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن اخرها في نفسه ووعاه

اي حرفه القلب

سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر من الاقسام واحدا
وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون
الاكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع
الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرج عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق
ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا
وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون
عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة
وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو
ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل
على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما
كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء و
الميم الشفويتين نظرا او في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين
في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ
الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله
ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه و
قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا
ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمتجانس الاخر في اخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا
لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس
القلب ام غيره ولذا ذكر بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك
من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم
وقواض قواضب وكقولك حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على تشابه اللفظين في الكتابة و
يسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليكم بالابكار فانهن
اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا وقد
[illegible] تعود و في المستنصر ترجمة المستنصر
نعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف والفصل [illegible] احدهما الجمع اللفظين الاشتقاق
حرو لما سئل استصحب ثقة ايش تصحيفه فقال [illegible] للدين القيم فانهما يشتقان
وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة و[illegible] تفاق وذلك بان يوجد في كل من
من قام يقوم والثاني الجمع بينهما اي اللفظين المشابهة وهي [illegible]
اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من

قيل

القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا
يعرف ان ليس المراد بما شبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول
من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن
انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون
وبهارون اذا ما قلبا ومنه اى من اللفظى رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين
اعنى المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اى المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين
والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ
الاخر في اخرها اى اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان
تخشاه والثانى ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثانى من السيلان والثالث
ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال انى
لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما
في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثانى واعتبر صاحب المفتاح
قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثانى نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى
المصنف ترکه اولى اذ لا معنى فيه للعجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول والمعتبر
عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثنى عشر حاصلا من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين
قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلا من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف
لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق
فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر البيت واللفظ
الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هى
وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول اقول في قوله اقول
لصاحبى والعيس تهوى بنا بين المنيفة فالضمار [illegible] ... فى وابانة قصتنا والرواحل تسرع بين هذين
الموضعين واقول فاثنا [illegible] ... ... مه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته
وما يكون اللفظ الاخ[ر] [illegible] ... ومن كان بالبيض الكواعب مغرما اى مولعا
يقال اغرم بالشئ او [illegible] ... القواضب جمع قاضبه وهى سيف قاطع مغرما
وما يكون اللفظ الاخر [illegible] ... يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها و
قلما على الدار التى لو وجد [illegible] ... ن وحشا مقيلها الا لمام النزول القليل والتعريج على الشئ

الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى
الساعة وقليلها فاعل نافع او هو المبتدأ وخبره نافع مقدم عليه
والجملة في محل الرفع خبران والضمير في قليلها للساعة اى قليل التعريج في الساعة يعنى قفا على الدار التى لو وجدتما ما هو اثر ما كان
ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة ويكون الصفة مقيدة وقليلها نافعى ويشفى غليل
موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الماما بها الا تعريج ساعة فان قليلها نافعى ويشفى غليلى
وجدى واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول القاضى
الارجانى دعانى اى تركانى من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعى الشوق قبلكما دعانى من الدعاء وما يكون المتجانس
الاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول الثعالبى واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف
البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل
هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف وما يكون المتجانس
الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى فمشغوف بايات المثانى اى القران قال الجوهرى المثانى من القران ما كان اقل
من المائتين وتسمى فاتحة الكتاب مثانى لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القران مثانى لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون
برنات المثانى اى نغمات اوتار المزامير التى هى ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى ينقل من الثنى وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع
الثانى مثل قوله اى قول القاضى الارجانى املتهم ثم تاملتهم فلاح اى ظهر لى ان ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان
ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحترى ضرائب ابدعتها
في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب
المثل واصله المثل في ضرب القداح فيهما والجعل الى الحاصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله
اى قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شئ سواه بخزان اى اذا لم يحرز المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ ما يعود
ضرره اليه فلا يحفظه على غيره ولا يخزنه مما لا ضرر فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابى العلاء لو اختصرتم
من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اى البرودة يعنى ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على فهذا
ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما
شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى اطنين اجنحة الذباب يضير
وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام من مرثية محمد بن نهشل
ضاير ويضير مما يجمعهما الاشتقاق ومما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثانى ... اى السيوف القواطع في
حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اى السيوف القواطع في
الوغى بواتر اى قواطع بحسن استعمال [illegible] ... فهى الان ... تعملها استعماله فغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق
... ما شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق
وكذا البواتر والبتر واما الامثلة التى [illegible] ... لاح يلوح فالاول ماضى من لاح يلوح
الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريرى و[illegible] ... معانى ومطلع الى تخليص عانى فالاول
والاخر اسم فاعل من لحاه وشال ما وقع الملحق الاخر [illegible] ... لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى
من عنى يعنى والثانى من عنى يعنو وشال ما وقع الملحق الاخر

146

ذكر الفاضل شمس الدين ... ان الشعر ... القافية بعض الكلمة الاخيرة
من البيت ... ان لا يتكرر ذلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت فتلك الكلمة
هى الرديف والقافية ما قبل تلك الكلمة فان تحرك الحرف الذى قبل الحرف
الاخير من تلك الكلمة مع الحركة التى القافية فيها فالقافية الحرف الاخير من
تلك الكلمة مع الحركة التى قبلها كما فى ... رخ تو روشن
تمر دارد ... ذلك الحرف ساكنا فالقافية الحرف الاخير الذى حركه
كما فى ... فالقافية ... والسين
مع حركة الميم وذلك اذا لم ... الكلمة الاخيرة حرف ... الجمع
وغيره والا فالقافية الحرف الاخير ... كما ... رخى
ختم ... فالقافية ... مع حركة م

لمن شواه في الثرى فالثرا واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة
باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجي وقد يطلق على نفس توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل
هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث
لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة نفسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ
الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد ولهذا اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطاة عليها
في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المص هو له وهو معنى
قول السكاكي معناه ان هذا مقتضى كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع
هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر وكما ان التقفية هو توافقها فكذلك
السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم تختلف الفاصلتان وزنا فان كان ما في احدى
القرينتين من الالفاظ او كان الاكثر اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن
والتقفية اي التوافق على حرف الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة
الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو فلا يقابلها شي من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان
اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فهو اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو
السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا
نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا
حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرايط اختيار مفردات التاليف وكون المعنى لا عكسه وكون كل واحدة
من الفقرتين دالة على معنى اخر والا لكان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها
ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعدما لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم و
ما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع
على ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني
اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا ... قالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال ... ان يتبع وليس في القران غير نظير ويستثنى منه ما كان على
ثلث فقر فان الاوليين يحسبان في عدة ... فيهما طولا ويجوز ان تجي مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب
اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود و... هذه الثلث كل منها من لفظين ولو جعل الثالث منها

الالفاظ واختيارها

اللفظ ما ...

مثال ما لم يكن ...

خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السمع قد استوفى امده من طوله
في الاول فاذا جاء الثاني قصيرا انقطع الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل
والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة
السجع فيه واحسن القصير ما كان على لفظين ومنه ما يكون على ثلث الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير
ما يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان رحمة منا الاية فالاولى
احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اخر فواصل القراين لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل
ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات
السجع لان التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم
يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهناني الطعام ومراني اي امراني و
اخذ ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان
السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها
وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي
واوري به زندي اي صار ذا ثروة وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بصيغة المتكلم و
هو الماء القليل واصله في الماء واوري به زندي اي صار ذا ثروة وهذا ... والضمير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق
كسر الراء على انه مضارع متكلم من اورى ... لزيد اي حرجان فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق
وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص
بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب
على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر
ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل من قرينتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقعدت غارب الاغتراب وانا تي
المترب عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين
فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر
الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدا خبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا
تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض
هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل
مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه وسمي التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد
ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج ... الدكقوله قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ... منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج
البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب ... معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع
الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة ... ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراع

وهو ... ان يكون
النون ... بالكسر ...
والعرب ...
بعودين يحك احدهما على الاخر
... الا على الزند والاسفل الزندة
...

... خبر ... حسن